وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
تخصص: إدارة أعمال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

أثر تبني الإقتصاد الدائري على الاستدامة في الشركات الجزائرية من خلال مرافقة الوكالة الوطنية للنفايات

من إعداد الطالبة:
أو بلقاسم نبية نادية

تحت اشراف:
د. العشابي فاطيمة زهرة

أمام لجنة المناقشة الاتية:

لجنة المناقشة	الرتبة والجامعة	الصفة
د.بوزيان رحماني هاجر	استاذة محاضرة "أ"-جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب-	**رئيسا(ة)**
د. العشابي فاطيمة زهرة	أستاذة محاضرة "أ"-جامعة عين تموشنت –بلحاج بوشعيب-	**مشرفا (ة)**
د.دريش الزهرة	أستاذة محاضرة "ب"-جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب-	**ممتحنا (ة)**

السنة الجامعية 2024 /2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
تخصص: إدارة أعمال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

أثر تبني الإقتصاد الدائري على الاستدامة في الشركات الجزائرية من خلال مرافقة

من إعداد الطالبة:
أو بلقاسم نبية نادية

تحت اشراف:
د. العشابي فاطيمة زهرة

أمام لجنة المناقشة الاتية:

لجنة المناقشة	الرتبة والجامعة	الصفة
د.بوزيان رحماني هاجر	استاذة محاضرة "أ"-جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب-	**رئيسا(ة)**
د. العشابي فاطيمة زهرة	أستاذة محاضرة "أ"-جامعة عين تموشنت –بلحاج بوشعيب-	**مشرفا (ة)**
د.دريش الزهرة	أستاذة محاضرة "ب"-جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب-	**ممتحنا (ة)**

السنة الجامعية 2024 /2025

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبعونه وتوفيقه تنجز الأعمال وتحقق الغايات.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذتي الفاضلة د. العشابي فاطمة الزهراء، المشرفة على هذا العمل العلمي، لما أولتني به من دعم متواصل، وتوجيهات سديدة، وملاحظات علمية دقيقة أسهمت في تقويم هذا البحث وإخراجه في أحسن حلّة. لقد كانت مثالا يحتذى في الأخلاق الرفيعة والصرامة العلمية والحرص على أدق التفاصيل، فلك مني خالص التقدير والاحترام.

كما لا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل الأساتذة الأفاضل الذين وضعوا بصماتهم في مساري الجامعي، ولكل من مدّ لي يد العون من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة، خصوصا موظفي الوكالة الوطنية للنفايات الذين ساعدوني في جمع المعلومات والبيانات بكل رحابة صدر.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أخصّ عائلتي الكريمة بأسمى آيات العرفان، لما قدمته من دعم معنوي ودعاء صادق، كان لهما الأثر الكبير في مواصلة هذا المشوار العلمي.

إليهم جميعا، أقول: شكرا من القلب، ووفقنا الله جميعا لما فيه الخير والعطاء.

نبية

إهداء

...إلى من غرسا في قلبي حب الطموح، وبذرا في دربي بذور الأمل

إلى أبي وأمي، نبض الحياة، وسَند الروح، وتاج العز في رأسي، لكم وحدكم تنحني كلماتي إجلالا، وكل ما أحققه هو امتداد لجميل عطائكم.

.إلى إخوتي الأعزاء، أنتم الأمان والدعم في كل حين، لكم مني محبة لا تنضب

.إلى أصدقائي الأوفياء، من رافقوني في هذا الدرب، وكانوا لي خير عون في لحظات التعب والفرح

إلى زملائي وزميلاتي في المنظمة الوطنية لتجمع الطلبة الجزائريين الأحرار، رفاق النضال والعمل الطلابي، الذين شاركوني العزم والوفاء في خدمة الأسرة الجامعية.

.إلى من أحب، أولئك الذين من وجودهم استمد طاقتي، ومن كلماتهم أستلهم صبري وأملي

...وإلى نفسي

إلى تلك الفتاة التي تعثرت ولم تسقط، التي حلمت وواصلت، آمنت بنفسها يوم شكّ الجميع،

.لكِ يا نبية: كل الفخر، وهذا الإهداء... ثمرة عزيمتك

نبية

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	-
الاهداء	-
قائمة المحتويات	-
قائمة الجداول	-
قائمة الاشكال	-
مقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية	
تمهيد	1
المبحث الأول: الاقتصاد الدائري كمدخل للتحول نحو الاستدامة البيئية.	2
المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للاقتصاد الدائري	2
المطلب الثاني: أبعاد الاقتصاد الدائري ودوره في تقليل الأثر البيئي.	11
المطلب الثالث: تبني الاقتصاد الدائري في الجزائر	14
المبحث الثاني: أثر تبني الاقتصاد الدائري على استراتيجيات الاستدامة البيئية	21
المطلب الأول: مفهوم وأهداف الاستدامة البيئية	22
المطلب الثاني: العلاقة بين الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية	25
المطلب الثالث: تطبيقات عملية لاستراتيجية الاستدامة البيئية في ضوء الاقتصاد الدائري	27

المبحث الثالث: الدراسات السابقة	29
المطلب الأول: دراسات العربية	29
المطلب الثاني: دراسات الجنبية	32
المطلب الثالث: تحليل الدراسات السابقة	34
خلاصة الفصل	42
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	
تمهيد	44
المبحث الأول: الإطار العام للدراسة الميدانية	45
المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية للنفايات	45
المطلب الثاني: المنهج المعتمد وأدوات الدراسة	47
المطلب الثالث: دراسة الصدق والثبات لأداة الاستبيان	48
المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان	50
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج أفراد العينة	50
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج	57
المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضيات الإحصائية	63
المبحث الثالث: تحليل نتائج المقابلة	74
المطلب الأول: التعريف بالمقابلة وإجراءاتها	74
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج المقابلة	76
المطلب الثالث: أهم النتائج المستخلصة من المقابلة	84
خلاصة	87

خاتمة	89
قائمة المراجع	93
قائمة الملاحق	97
ملخص	108
فهرس	113

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين الاقتصاد الدائري والاقتصاد الخطي	09
02	مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	36
03	تحليل بيانات متعلقة بمجال تدخل الوكالة	49
04	تحليل بيانات متعلقة بمجال تدخل الوكالة	51
05	تحليل البيانات متعلقة بعدد سنوات نشاط الوكالة	52
06	تحليل البيانات متعلقة بالمنصب الوظيفي	53
07	تحليل البيانات متعلقة بالخبرة المهنية	54
08	تحليل البيانات متعلقة بوجود برامج توعية للشركات حول الاقتصاد الدائري	56
09	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير المستقل التوجيه	58
10	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير المستقل المرافقة والتكوين	59
11	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير المستقل التشريع	60
12	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير المستقل التحفيز	62
13	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير المستقل المتابعة والتقييم	62
14	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير التابع الاستدامة البيئية	63
15	نتائج تحليل تباين الانحدار للفرضية الرئيسية	64
16	نتائج تحليل الانحدار الخطي للفرضية الرئيسية	65
17	نتائج تحليل تباين الانحدار للفرضية الفرعية الأولى	66
18	نتائج تحليل الانحدار الخطي للفرضية الفرعية الأولى	67
19	نتائج تحليل تباين الانحدار للفرضية الفرعية ثانية	68
20	نتائج تحليل الانحدار الخطي للفرضية الفرعية ثانية	68
21	نتائج تحليل تباين الانحدار للفرضية الفرعية ثالثة	69
22	نتائج تحليل الانحدار الخطي للفرضية الفرعية ثالثة	69
23	نتائج تحليل تباين الانحدار للفرضية الفرعية رابعة	70
24	نتائج تحليل الانحدار الخطي للفرضية الفرعية رابعة	70
25	نتائج تحليل تباين الانحدار للفرضية الفرعية الخامسة	71
26	نتائج تحليل الانحدار الخطي للفرضية الفرعية الخامسة	71

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	**مخطط الفراشة لنظام الاقتصاد الدائري**	**04**
02	**الفرق الاقتصاد الخطي والدائري**	**10**
03	**تمثيل الأجوبة الخاصة بمجال تدخل الوكالة**	**51**
04	**تمثيل الأجوبة الخاصة بعدد سنوات نشاط الوكالة**	**52**
05	**تمثيل الأجوبة الخاصة بالمنصب الوظيفي**	**54**
06	**تمثيل الأجوبة الخاصة بالخبرة المهنية**	**55**
07	**تمثيل الأجوبة الخاصة بوجود برامج توعية للشركات حول الاقتصاد الدائري**	**56**

المقدمة العامة

يشهد العالم اليوم تحولات بيئية واقتصادية متسارعة نتيجة لتزايد الضغوط التي تفرضها الأنشطة البشرية على البيئة، حيث أدى النمو الصناعي والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية إلى ارتفاع مستويات التلوث، واستنزاف الموارد غير المتجددة، وتفاقم التغيرات المناخية، ما جعل مسألة حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من أبرز التحديات التي تواجه الحكومات والمؤسسات على حد سواء. ولم يعد من الممكن مواصلة النمو الاقتصادي وفق النماذج التقليدية القائمة على "الإنتاج – الاستهلاك – التخلص"، والتي أثبتت محدوديتها وأثرها السلبي على التوازن البيئي والاجتماعي، خاصة في ظل الزيادة السكانية والتغيرات المناخية العالمية.

في هذا السياق، برز مفهوم الاقتصاد الدائري كبديل استراتيجي واقعي للنموذج الاقتصادي الخطي، حيث يدعو إلى الانتقال من ثقافة "الاستهلاك والتخلص" إلى ثقافة "التدوير والتجديد"، من خلال إعادة تصميم المنتجات، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وإطالة دورة حياة المواد والخدمات، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة ويقلص الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية، ويمثل هذا التوجه نقلة نوعية في الفكر الاقتصادي والبيئي، لأنه يسعى إلى تحقيق النمو دون الإضرار بالنظم البيئية، ويعزز القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال الابتكار والإبداع في إدارة الموارد.

ولم تعد الشركات في منأى عن هذه التحولات، بل أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتبني نماذج إنتاج واستهلاك مستدامة، تتوافق مع مبادئ الاقتصاد الدائري، وتراعي البعد البيئي في قراراتها الاستراتيجية. إذ يعد دمج مفاهيم الاقتصاد الدائري ضمن سياسات المؤسسات خطوة أساسية نحو تحقيق الاستدامة البيئية، التي تعني ضمان استمرارية النظم البيئية، والحفاظ على التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يخدم مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية.

وفي الجزائر، ومع بروز التزامات الدولة ضمن الاتفاقيات الدولية والجهود الوطنية لحماية البيئة، بدأ يظهر اهتمام متزايد بتطبيق مفاهيم الاقتصاد الدائري في عدد من القطاعات، غير أن هذا التطبيق لا يزال في مراحله الأولى، ويحتاج إلى دعم مؤسساتي وتشريعي وتنظيمي، بالإضافة إلى إرادة حقيقية من طرف الشركات لتبني ممارسات مسؤولة بيئيا.

من هنا تنبع أهمية هذا البحث الذي يهدف إلى استكشاف أثر تبني الاقتصاد الدائري على تحقيق الاستدامة البيئية على مستوى الشركات الجزائرية، من خلال تحليل مدى وعي المؤسسات بأبعاد الاقتصاد الدائري، ورصد

الممارسات الفعلية المطبقة، وتقييم نتائجها على صعيد حماية البيئة وكفاءة استخدام الموارد. كما يسعى إلى تقديم توصيات عملية من شأنها تعزيز التحول نحو اقتصاد أكثر دائرية واستدامة في السياق الجزائري.

طرح الإشكالية:

رغم ما يشهده العالم من تطور متسارع في تبني مفاهيم الاقتصاد الدائري كمدخل لتعزيز الاستدامة، إلا أن تطبيق هذه المفاهيم في السياق الجزائري لا يزال محدودا وغير واضح المعالم، الأمر الذي يطرح تساؤلا جوهريا يتمثل في:

- **هل هناك أثر لتبني مبادئ الاقتصاد الدائري في تحقيق الاستدامة البيئية داخل المؤسسات الجزائرية من خلال مرافقة المؤسسة الوطنية للنفايات؟**

التساؤلات الفرعية:

1. هل هناك أثر للتوجيهات التي تقوم بها المؤسسة الوطنية للنفايات والتزام الشركات الجزائرية بالاستدامة البيئية؟

2. هل هناك أثر لبرامج المرافقة والتكوين التي تقوم بها المؤسسة الوطنية للنفايات في رفع وعي ومسؤولية الشركات الجزائرية تجاه البيئة؟

3. هل يوجد أثر للقوانين والتشريعات البيئية على التزام الشركات الجزائرية بالمعايير البيئية المستدامة؟

4. هل تؤثر الحوافز (الضريبية أو التمويلية) في تشجيع الشركات على تبني ممارسات مستدامة بيئيا؟

5. هل تؤثر آليات المتابعة والتقييم في تحسين أداء الشركات من حيث الاستدامة البيئية؟

للإجابة عن الأسئلة السابقة يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة واختبار صحة مجموعة من الفرضيات، نصوغها كما يلي.

الفرضية الرئيسية:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الاقتصاد الدائري على الاستدامة البيئية في الشركات الجزائرية

الفرضيات الفرعية:

- ✓ هناك أثر إيجابي للتوجيهات التي تقوم بها المؤسسة الوطنية للنفايات على التزام الشركات الجزائرية بالاستدامة البيئية.
- ✓ هناك أثر إيجابي لبرامج المرافقة والتكوين التي تقوم بها المؤسسة الوطنية للنفايات في رفع وعي ومسؤولية الشركات الجزائرية تجاه البيئة.
- ✓ هناك أثر إيجابي للقوانين والتشريعات البيئية على التزام الشركات الجزائرية بالمعايير البيئية المستدامة.
- ✓ هناك أثر إيجابي للحوافز في تشجيع الشركات على الاستثمار في أنشطة تقلل من الأثر البيئي.
- ✓ تؤثر آليات المتابعة والتقييم إيجابيا في تحسين أداء الشركات من حيث الاستدامة البيئية.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة على المستويات النظرية والتطبيقية، نظرا لتزايد الاهتمام العالمي والمحلي بقضايا الاستدامة البيئية وأثر النشاط الاقتصادي عليها، إذ تمثل الاستدامة البيئية أحد الركائز الأساسية لتحقيق تنمية متوازنة تضمن استمرارية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، وفي ظل الضغوط المتزايدة على البيئة نتيجة النمو الصناعي والاقتصادي، بات من الضروري تبني نماذج اقتصادية جديدة تعيد التفكير في كيفية إنتاج واستهلاك الموارد.

تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على دور الاقتصاد الدائري كآلية مبتكرة لتحقيق الاستدامة البيئية في المؤسسات الجزائرية، وهو ما يعتبر مجالا ناشئا نسبيا في البيئة الاقتصادية الوطنية، حيث لا تزال ممارسات الاقتصاد الدائري غير منتشرة على نطاق واسع، وتواجه العديد من التحديات التي تستوجب البحث والتحليل العلمي.

كما تعد هذه الدراسة ضرورية لفهم مدى تأثير التوجيهات الحكومية، والتشريعات، وبرامج التكوين والمرافقة إلى جانب الحوافز وآليات المتابعة والتقييم، في تعزيز التزام الشركات الجزائرية بالممارسات البيئية المستدامة، مما يوفر مدخلا واضحا لصناع القرار لتطوير السياسات والبرامج الداعمة لهذا التحول.

على المستوى العملي، ستوفر الدراسة توصيات قائمة على تحليل الواقع الفعلي للممارسات المؤسسية، تسهم في تعزيز قدرة الشركات على تبني الاقتصاد الدائري، والحد من الأضرار البيئية الناتجة عن عملياتها، وبالتالي دعم مساعي الجزائر في الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة.

من جهة أخرى، تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية حول موضوع الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية في السياق الجزائري، مما يفتح آفاقا لأبحاث مستقبلية في هذا المجال الحيوي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تساهم في فهم أفضل لدور الاقتصاد الدائري في دعم الاستدامة البيئية داخل المؤسسات الجزائرية، وتشمل هذه الأهداف:

- تحديد مستوى الوعي لدى الشركات الجزائرية بمفهوم الاقتصاد الدائري وأبعاده المختلفة.
- تحليل مدى تطبيق ممارسات الاقتصاد الدائري في المؤسسات الجزائرية وفاعليتها في تحسين الأداء البيئي.
- تقييم أثر التوجيهات الحكومية، وبرامج المرافقة والتكوين، والتشـــريعات، والحوافز، وآليات المتابعة والتقييم على تعزيز الاستدامة البيئية في الشركات.
- تحديد العوامل المحفزة والمعوقات التي تواجه الشركات في تبني مبادئ الاقتصاد الدائري.
- اقتراح توصيات عملية ومقترحات استراتيجية لتعزيز تبني الاقتصاد الدائري وتحقيق الاستدامة البيئية في القطاع الصناعي الجزائري.

المنهجية المتبعة:

تعتمد هذه الدراسة على منهجية علمية شاملة تهدف إلى تحقيق أهداف البحث من خلال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بأثر تبني الاقتصاد الدائري على الاستدامة البيئية في الشركات الجزائرية. ويعتمد المنهج الوصفي التحليلي كإطار عام للدراسة، حيث يسمح بوصف الواقع الحالي وتحليل العلاقات بين المتغيرات المدروسة.

مصادر البيانات:

تستند الدراسة إلى مصادر أولية وثانوية، حيث تم جمع البيانات الأولية من خلال استبيان مقدم إلى الوكالة الوطنية للنفايات، والتي تقوم بدورها بمرافقة وتكوين الشركات في مجال إدارة النفايات وتبني ممارسات الاقتصاد الدائري. كما أجريت مقابلة مع مسؤول في وزارة البيئة لجمع معلومات معمقة حول السياسات البيئية والتوجهات الحكومية المتعلقة بالاستدامة.

أدوات البحث:

تم تصميم استبيان خاص يتضمن مجموعة من الأسئلة المرتبطة بالتساؤلات الفرعية والفرضيات، بهدف قياس مدى وعي ومسؤولية الشركات تجاه البيئة، ومدى تطبيق ممارسات الاقتصاد الدائري، وتأثير التوجيهات الحكومية، وبرامج التكوين، والتشريعات، والحوافز، وآليات المتابعة والتقييم وأيضا مقابلة.

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من موظفين ومسؤولين في الوكالة الوطنية للنفايات، الذين يتولون مهام المرافقة والتكوين للشركات الجزائرية في مجال تبني ممارسات الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية. اختيار هذه العينة يتيح الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة حول البرامج التكوينية والتوجيهات التي تقدمها الوكالة، بالإضافة إلى فهم أعمق للتحديات والفرص التي تواجه الشركات في تطبيق الاقتصاد الدائري.

الأساليب التحليلية:

استخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية مثل حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى اختبارات الفرضيات، لتحليل بيانات الاستبيان والمقابلة بهدف تقييم أثر العوامل المختلفة على تحقيق الاستدامة البيئية.

محددات الدراسة:

تواجه الدراسة بعض المحددات مثل توفر البيانات، ومدى تعاون الشركات، بالإضافة إلى التأثيرات المحتملة للعوامل الاقتصادية والسياسية على نتائج البحث.

الإطار الزماني والمكاني:

- **الإطار الزماني:**

تمت دراسة أثر تبني الاقتصاد الدائري على الاستدامة البيئية في الشركات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من السداسي الثاني [2025]. اختير هذا الإطار الزمني ليغطي أحدث البرامج والمبادرات التي أطلقتها الوكالة الوطنية للنفايات والجهات الحكومية ذات الصلة، مما يضمن تحليلا دقيقا وواقعيا للواقع الحالي وتقييما ملموسا لتأثيرها.

- **الإطار المكاني:**

شملت الدراسة الجهات الحكومية والمصالح المعنية في العاصمة الجزائر، حيث مقر الوكالة الوطنية للنفايات ووزارة البيئة، مما أتاح جمع بيانات ميدانية ومعلومات دقيقة حول السياسات والتطبيقات الوطنية في مجال الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية.

هيكل الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في فصلين رئيسيين، حيث تضمن الفصل الأول الجانب النظري، واشتمل على ثلاثة مباحث أساسية، تم من خلالها التطرق إلى الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة. تناول المبحث الأول الاقتصاد الدائري كمدخل للتحول نحو الاستدامة البيئية، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة أثر تبني الاقتصاد الدائري على استراتيجيات الاستدامة البيئية، في حين استعرض المبحث الثالث أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، سواء العربية منها أو الأجنبية.

أما الفصل الثاني فقد خصص للجانب التطبيقي، حيث تضمن بدوره ثلاثة مباحث رئيسية. تناول المبحث الأول الإطار المنهجي للدراسة، من خلال تحديد منهج الدراسة، أدواتها، مجتمع الدراسة وعينتها، بالإضافة إلى اختبار صدق وثبات أداة الدراسة. أما المبحث الثاني فاهتم بعرض وتحليل نتائج الاستبيان الذي تم تطبيقه على عينة الدراسة، مع توظيف الأساليب الإحصائية المناسبة كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارات الفرضيات. في حين خصص المبحث الثالث لعرض وتحليل نتائج المقابلة التي أجريت مع أحد موظفي وزارة البيئة، بهدف تدعيم النتائج الكمية بمعطيات نوعية تعزز من مصداقية الدراسة .

الفصل الأول:

الإطار النظري للاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية

تمهيد:

يعد الاقتصاد الدائري أحد النماذج الاقتصادية الحديثة التي جاءت استجابة للتحديات البيئية المتزايدة والناتجة عن النموذج الخطي التقليدي القائم على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والإنتاج والاستهلاك ثم التخلص، هذا النموذج الجديد يسعى إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة من خلال إعادة تصميم الأنظمة الاقتصادية لتكون مغلقة ومرنة، عبر إعادة الاستخدام، والتدوير، والإصلاح، وتقليل الفاقد، وبالتالي تقليص الأثر البيئي والاعتماد على الموارد الطبيعية غير المتجددة.

وتبرز أهمية الاقتصاد الدائري بشكل خاص في ظل تزايد الوعي العالمي بضرورة تحقيق التنمية المستدامة، حيث يمثل هذا النموذج أحد أهم الأدوات لتحقيق الاستدامة البيئية، كونه يشجع على الإنتاج النظيف، والاستهلاك المسؤول، والتوجه نحو اقتصاد منخفض الكربون. كما أنه يفرض على الشركات والمؤسسات إعادة النظر في استراتيجياتها وسياساتها من أجل التكيف مع متطلبات الاستدامة وتحقيق قيمة مضافة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا.

ومما سبق، سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، وهي كالتالي:

- **المبحث الأول** :الاقتصاد الدائري كمدخل للتحول نحو الاستدامة البيئية.
- **المبحث الثاني** :أثر تبني الاقتصاد الدائري على استراتيجيات الاستدامة البيئية.
- **المبحث الثالث** :الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الاقتصاد الدائري كمدخل للتحول نحو الاستدامة البيئية.

يعد الاقتصاد الدائري نموذجا اقتصاديا حديثا يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال إعادة هيكلة طرق الإنتاج والاستهلاك، بما يسمح بالحفاظ على الموارد وتقليل الفاقد البيئي. يختلف هذا النموذج جذريا عن الاقتصاد الخطي التقليدي، حيث يبنى على مبدأ "***الإنتاج–الاستهلاك–التخلص***"، بينما يسعى الاقتصاد الدائري إلى الإبقاء على القيمة المضافة للموارد والمنتجات لأطول فترة ممكنة، من خلال التدوير، والإصلاح، وإعادة الاستخدام، وغيرها من الآليات.

ويكتسب هذا التوجه أهمية بالغة في ظل التحديات البيئية والاقتصادية التي تواجهها المجتمعات، خصوصا في الدول الساعية لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، على غرار الجزائر. ومن هذا المنطلق، سنخصص هذا المبحث لعرض الإطار المفاهيمي للاقتصاد الدائري، ثم ننتقل إلى أبعاده وأهدافه البيئية، لنختتم بتسليط الضوء على واقع تبنيه في السياق الجزائري.

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للاقتصاد الدائري

إن فهم الأسس المفاهيمية للاقتصاد الدائري الخطوة الأولى نحو إدراك دوره وأبعاده في تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما البيئية منها. فقبل التطرق إلى أثر هذا النموذج على المؤسسات والمجتمع، من الضروري التعرف على جوهره النظري وأبرز المفاهيم التي يقوم عليها.

يعتبر الاقتصاد الدائري نموذجا بديلا عن النمط الاقتصادي التقليدي الذي يعتمد على استخراج الموارد، تصنيعها، استهلاكها، ثم التخلص منها. بينما يسعى الاقتصاد الدائري إلى إبقاء المواد والمنتجات في دورة استخدام مستمرة، من خلال إعادة التدوير، والتجديد، والإصلاح، وذلك بهدف تقليل الفاقد والضرر البيئي.

هذا المطلب يعنى بتوضيح مفهوم الاقتصاد الدائري، وشرح المبادئ الأساسية التي يقوم عليها، إضافة إلى المقارنة بينه وبين الاقتصاد الخطي، لتسليط الضوء على الفروقات الجوهرية التي تبرز أهمية التحول نحو هذا النموذج.

1. تعريف الاقتصاد الدائري:

يعد الاقتصاد الدائري من المفاهيم الحديثة التي ظهرت استجابة للتحديات البيئية والاقتصادية الناجمة عن أنماط الإنتاج والاستهلاك التقليدية، يهدف هذا النموذج إلى إعادة التفكير في طريقة استخدام الموارد، من خلال تعزيز مبادئ التدوير، وإعادة الاستخدام، وتقليل النفايات، ما يسهم في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

- وقد عرف **المنتدى الاقتصادي العالمي** (World Economic Forum) الاقتصاد الدائري بأنه" :*نظام اقتصادي يهدف إلى القضاء على الهدر والاستخدام المستمر للموارد، من خلال التصميم الذكي للمنتجات، وإعادة استخدامها، وتدويرها، وإصلاحها، مما يطيل من عمر المواد ويساهم في تقليل التأثير البيئي" .1*

- أما **إلين ماك آرثر**(Ellen MacArthur Foundation) ، وهي من أبرز المؤسسات المروّجة لهذا النموذج، فترى أن الاقتصاد الدائري" :*نموذج اقتصادي يعتمد على ثلاث مبادئ أساسية: القضاء على النفايات والتلوث، إبقاء المنتجات والمواد قيد الاستخدام، وتجديد الأنظمة الطبيعية2.*

- من جهة أخرى، يعرف **محمد ياسر عابدين** (2020) الاقتصاد الدائري بأنه: "نموذج اقتصادي بديل للاقتصاد الخطي، يهدف إلى استغلال الموارد بكفاءة، من خلال إطالة دورة حياة المنتجات وتقليل التكاليف البيئية عبر التدوير وإعادة الاستخدام بدلا من التخلص منها"3.

1 . المنتدى الاقتصادي العالمي. (2020)، "***نحو اقتصاد دائري: إعادة التفكير في مستقبل الموارد***".

2. Ellen MacArthur Foundation. (2019). ***Completing the Picture: How the Circular Economy Tackles Climate Change.***

3 . محمد ياسر عابدين. (2020)، "***الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة***"، مجلة الاقتصاد الأخضر، العدد 05.

- كما أشار **حسن الساعوري** إلى أن الاقتصاد الدائري هو: "نظام متكامل يقوم على إعادة تصميم العمليات الإنتاجية والاستهلاكية بما يحقق أقصى استفادة من الموارد، ويقلل من الفواقد والآثار البيئية السلبية"1.

انطلاقا من هذه التعريفات، يمكن القول إن الاقتصاد الدائري يمثل تحولا جذريا في الفكر الاقتصادي، حيث لا ينظر إلى المنتجات بعد استخدامها كنفايات، بل كمدخلات جديدة في دورة إنتاجية متواصلة. هذا النموذج لا يعزز فقط من كفاءة استخدام الموارد، بل يفتح أيضا آفاقا جديدة للنمو الأخضر وخلق فرص عمل في مجالات اعادة التصنيع والتدوير.

- وقد أشار Geissdoerfer et al. (2017) إلى أن الاقتصاد الدائري يمثل: "نظاما اقتصاديا يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقليص استهلاك الموارد الطبيعية، وتقليل النفايات، والمحافظة على القيمة الاقتصادية للمنتجات والمواد لأطول فترة ممكنة"2.

- كما يرى Kirchherr et al. (2018) أنه: "نموذج اقتصادي يشمل التصميم، الإنتاج، التوزيع، والاستهلاك، ويهدف إلى إبقاء المنتجات والمواد ضمن الدورة الاقتصادية لأطول مدة ممكنة مع تقليل الأثر البيئي إلى أدنى حد"3.

وبناء على ما سبق، يمكن تلخيص الاقتصاد الدائري باعتباره نموذجا اقتصاديا شاملا يسعى إلى التحول من ثقافة الاستهلاك السريع إلى ثقافة إعادة الاستخدام والتجديد والاستدامة، عبر سلسلة من المبادئ والآليات التي سيتم التطرق إليها في العنصر الموالي.

1 . حسن الساعوري. (2018)، ***"نماذج اقتصادية بديلة: الاقتصاد الدائري كخيار بيئي مستدام"***، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 10.

2. Geissdoerfer, M., Savaget, P., Bocken, NMP, et Hultink, EJ (2017). "***L'économie circulaire : un nouveau paradigme de durabilité ?***" , Journal of Cleaner Production, 143, 757–768.

3. Kirchherr, J., Reike, D., et Hekkert, M. (2018). "***Conceptualiser l'économie circulaire : une analyse de 114 définitions "***. Ressources, Conservation et Recyclage, 221–232.

الشكل رقم (01): مخطط الفراشة لنظام الاقتصاد الدائري

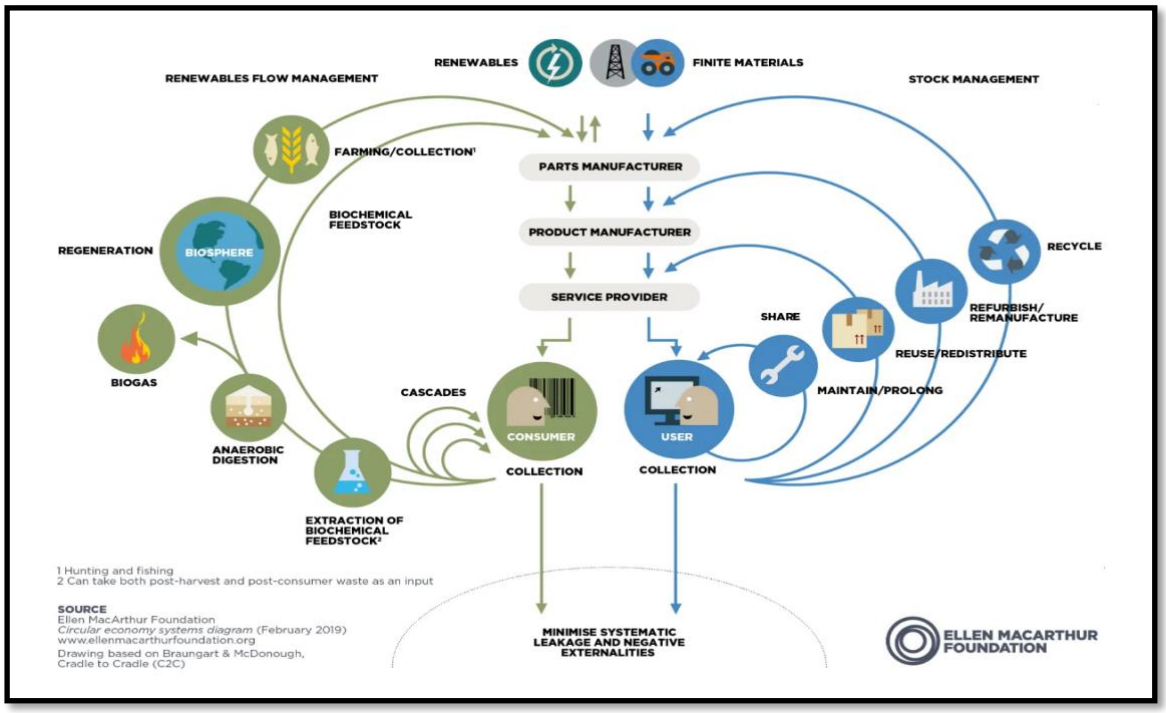

المصدر: الموقع الإلكتروني لمؤسسة إلين ماك آرثر ، **اطلع عليه** : 18/04/2025

https://ellenmacarthurfoundation.org/circular-economy-diagram

2. مبادئ الاقتصاد الدائري:

يرتكز الاقتصاد الدائري على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل الإطار الفكري والعملي لهذا النموذج، وهي التي تميّزه عن النموذج الخطي التقليدي. تهدف هذه المبادئ إلى إعادة تصميم النظام الاقتصادي بما يسمح بالحفاظ على القيمة الاقتصادية للموارد لأطول فترة ممكنة، مع تقليل النفايات والتأثيرات البيئية. تختلف الصياغات التي يقدّم بها الباحثون هذه المبادئ، غير أن هناك مجموعة محورية تعدّ مرجعية في أغلب الأدبيات.

1.2. مبدأ القضاء على النفايات والتلوث:

يعد هذا المبدأ حجر الزاوية في الاقتصاد الدائري، حيث يتم التعامل مع النفايات كمورد محتمل وليس كمخلفات يجب التخلص منها، ويتمثل هذا في تصميم المنتجات والعمليات الصناعية بطريقة تضمن الحد الأدنى

من النفايات والملوثات في كل مرحلة من مراحل دورة الحياة. يقتضي هذا المبدأ أيضا استخدام مواد صديقة للبيئة، والاعتماد على تكنولوجيا نظيفة تقلل من الانبعاثات الضارة1.

2.2. إبقاء المنتجات والموارد قيد الاستخدام:

يعني هذا المبدأ العمل على تمديد دورة حياة المنتجات والمواد، من خلال إعادة الاستخدام، والصيانة، والإصلاح، والتجديد، وإعادة التصنيع، يسهم ذلك في تقليل الطلب على المواد الخام الجديدة، كما يخلق فرصا اقتصادية في مجالات ما بعد البيع، مثل خدمات الإصلاح والتأجير والصيانة. تعتمد هذه الفكرة على مفهوم "دورة الحياة الكاملة للمنتج.(Product Life Cycle)2".

3.2. تجديد النظم الطبيعية:

خلافا للنموذج الخطي الذي يستنزف النظم البيئية، يركز الاقتصاد الدائري على إعادة تغذية الطبيعة، من خلال دعم التوازن البيئي وتعزيز التنوع البيولوجي. يمكن تطبيق هذا المبدأ في الزراعة مثلا عبر استخدام أساليب زراعية تعيد المغذيات إلى التربة، أو في الصناعة من خلال استخدام الطاقات المتجددة بدلا من الوقود الأحفوري3.

4.2. التصميم من أجل التدوير(Design for Circularity) :

1. Ellen MacArthur Foundation. (2015). ***"Towards the Circular Economy: Economic and business rationale for an accelerated transition "***.

2. Kirchherr, J., Reike, D., & Hekkert, M. (2018). "**Conceptualizing the circular economy: An analysis of 114 definitions. Resources, Conservation & Recycling** ", PP : 221–232

3 Geissdoerfer, M., Savaget, P., Bocken, N. M. P., & Hultink, E. J. (2017)." ***The Circular Economy – A new sustainability paradigm ? "***, Journal of Cleaner Production, PP: 757–768.

يقوم الاقتصاد الدائري على مبدأ "التصميم الذكي"، أي تصميم المنتجات بطريقة تسهل تفكيكها وإعادة تدوير مكوناتها لاحقا، هذا يشمل المواد القابلة للفصل بسهولة، وتقنيات التصنيع التي تراعي إمكانية إعادة الاستخدام. فكلما كان التصميم دائريا، كلما زادت فرص إعادة دمج المنتج أو مكوناته في الدورة الاقتصادية1.

5.2. تقليل الاعتماد على الموارد غير المتجددة:

يسعى الاقتصاد الدائري إلى تقليص استهلاك الموارد غير المتجددة، من خلال التوجه نحو الموارد المتجددة أو المستدامة مثل الطاقات النظيفة (الطاقة الشمسية، الرياح، الكتلة الحيوية)، مما يعزز من القدرة على الاستدامة البيئية على المدى الطويل2.

6.2. التعاون بين الفاعلين:

يعزز الاقتصاد الدائري فكرة التعاون والشراكة بين مختلف الأطراف (المؤسسات، الحكومات، المستهلكين، الباحثين...)، من أجل بناء سلاسل قيمة أكثر استدامة وفعالية، ويتطلب تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري تكاملا بين السياسات، والتقنيات، والابتكار الاجتماعي، الأمر الذي يجعل هذا النموذج نظاما تشاركيا بالأساس3.

تشكل هذه المبادئ القاعدة التي يبنى عليها الاقتصاد الدائري، وهي ليست قواعد نظرية فقط، بل تطبّق فعليا في نماذج صناعية وتجارية ناجحة عبر العالم، ومن خلال اعتماد هذه المبادئ، يمكن للمؤسسات والدول الانتقال من نماذج استهلاكية مفرطة إلى أخرى أكثر احتراما للبيئة، وأكثر وعيا بقيمة الموارد.

---

1. Kirchherr, J., Reike, D., et Hekkert, M. (2018). "***Conceptualiser l'économie circulaire : une analyse de 114 définitions***". Op-cite, P : 228.

2. Geissdoerfer, M., Savaget, P., Bocken, N. M. P., & Hultink, E. J. (2017)." ***The Circular Economy – A new sustainability paradigm ?",*** Op-cite, P: 101.

3. محمد أبو النصر، (2021). "***الاقتصاد الدائري ودوره في التحول نحو التنمية المستدامة***"، مجلة الاقتصاد البيئي، العدد 7، ص. 99–107.

الجدول رقم (01): الفرق بين الاقتصاد الدائري والاقتصاد الخطي

العنصر	الاقتصاد الدائري	الاقتصاد الخطي
التعريف	نموذج يهدف الى تقليل الهدر وإعادة الاستخدام والتدوير للحفاظ على الموارد.	نموذج يعتمد على (الأخذ، التصنيع والتخلص) بعد الاستهلاك.
نموذج العمل	- التصميم - الاستخدام - الإصلاح / التدوير - إعادة الإنتاج	- الاستخراج - التصنيع - الاستخدام - النفايات
استهلاك الموارد	منخفض، يعتمد على استغلال الموارد لأطول فترة	مرتفع جدا، دون مراعاة لتجديد الموارد
إنتاج النفايات	منخفض، بفضل التركيز على إعادة الاستخدام التدوير.	كبير بسبب غياب أنظمة التدوير وإعادة الاستخدام.
الأثر البيئي	إيجابي، يحد من التلوث، ويساهم في الاستدامة.	سلبي، يؤدي الى تلوث وتدهور بيئي.
دورة حياة المنتج	طويلة، تمدد من خلال الصيانة والإصلاح وإعادة التصنيع.	قصيرة، تنتهي بسرعة بعد الاستهلاك.
الاستدامة البيئية	مستدام ويعتبر أداة رئيسية لحماية البيئة.	غير مستدام على المدى الطويل.
الهدف النهائي	تحقيق توازن بين الربح والحفاظ على الموارد الطبيعية.	تحقيق أرباح سريعة على حساب البيئة.

أمثلة تطبيقية	الطاقات المتجددة، الاقتصاد الأخضر، إعادة تصنيع الأجهزة الالكترونية.	الصناعات التقليدية مثل البلاستيك أحادي الاستخدام.

المصدر: مؤسسة إلين ماك آرثر.(2019) ما هو الاقتصاد الدائري؟ (اطلع عليه: 18/04/2025)
https://ellenmacarthurfoundation.org/topics/circular-economy/introduction :

الشكل رقم (02): الفرق الاقتصاد الخطي والدائري

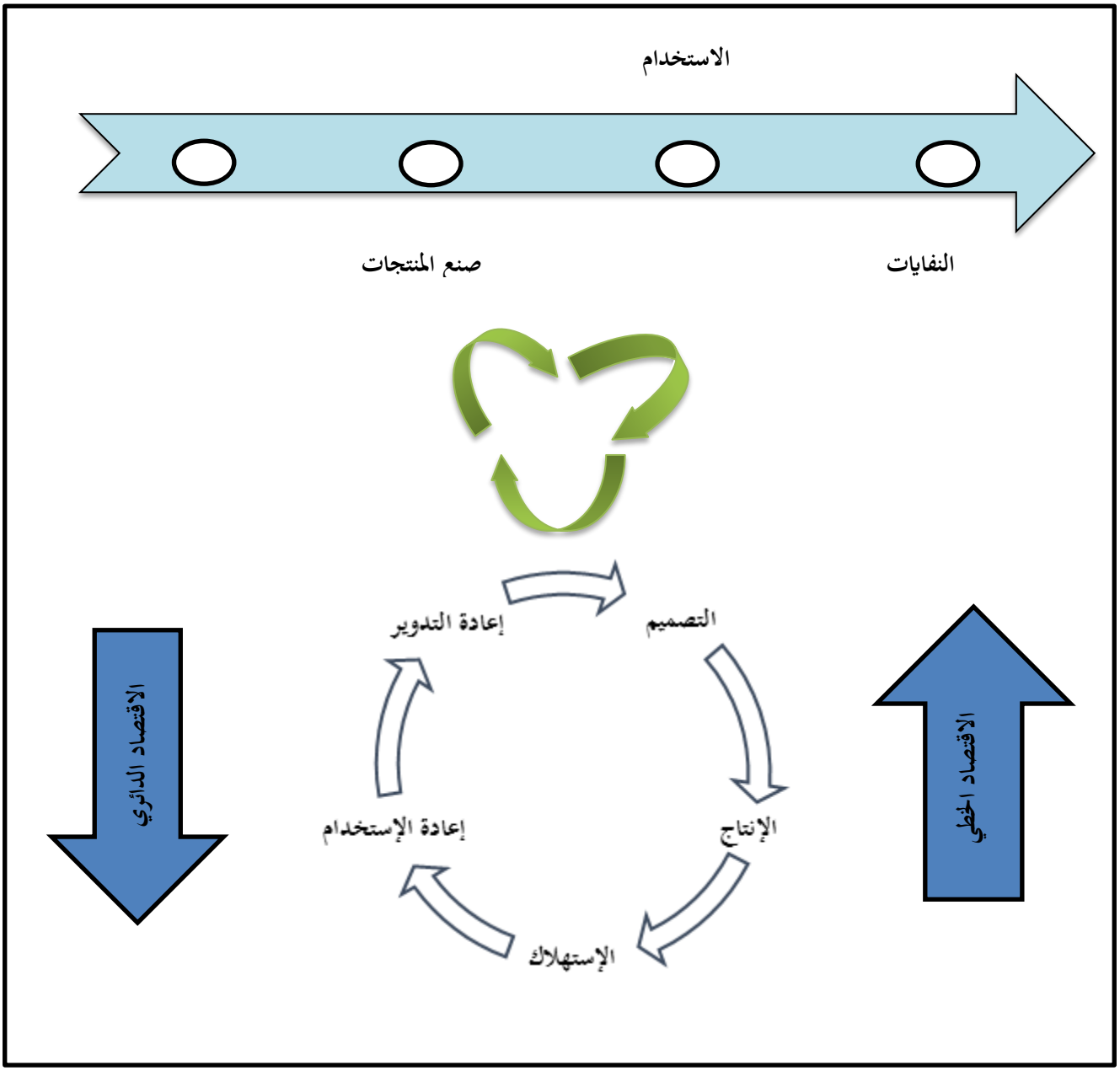

المصدر: من اعداد الباحثة

حاولنا من خلال الشكل المقارنة بين النموذجين الاقتصاديين:

➢ **الاقتصاد الخطي في الأعلى**: ويبدأ **باستخراج الموارد** الطبيعية، ثم يتم **تصنيع** المنتجات، يلي ذلك **استخدامها** من قبل المستهلكين، وفي النهاية تتحول إلى **نفايات ترمى**، دون محاولة الاستفادة منها من جديد. هذا النموذج يسبب **هدرا كبيرا للموارد** ويؤثر سلبا على البيئة لأنه لا يعيد إدماج المنتجات في الدورة الاقتصادية.

➢ **الاقتصاد الدائري في الأسفل على شكل دائرة**: حيث يعيد هذا الأخير تنظيم دورة حياة المنتج، بحيث تمر ب**تصميم** ذكي يأخذ بعين الاعتبار سهولة التدوير وإعادة الاستخدام، ثم **إنتاج** مستدام بمواد قابلة لإعادة التدوير **فاستهلاك** مسؤول من قبل المستهلك وفي الأخير **إعادة الاستخدام** أو **إعادة التدوير** بدلا من الرمي. **الهدف** من هذا النموذج هو **الحد من التبذير** و**إعطاء حياة ثانية للمواد**.

الخلاصة: الشكل يظهر كيف أن الاقتصاد الدائري يحول مسار النفايات إلى موارد جديدة، بعكس الاقتصاد الخطي الذي يؤدي إلى تدمير بيئي تدريجي.

المطلب الثاني :أبعاد الاقتصاد الدائري ودوره في تقليل الأثر البيئي

أصبح الاقتصاد الدائري بمثابة نموذج بديل ومستدام يعيد تشكيل الطريقة التي تستهلك وتدار بها الموارد من خلال التركيز على استدامة دورة الحياة الكاملة للمنتجات. وفي ظل التحديات البيئية العالمية المتمثلة في الاستنزاف المتزايد للموارد، وارتفاع نسب التلوث والانبعاثات، برزت الحاجة إلى التحول من الاقتصاد الخطي إلى نموذج دائري يعزز من كفاءة استخدام الموارد ويقلل من الأثر البيئي.

1. أبعاد الاقتصاد الدائري:

إن فهم أبعاد الاقتصاد الدائري أمرا جوهريا لتوضيح كيفية مساهمته في تقليص الأضرار البيئية وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، إذ تشمل هذه الأبعاد مجموعة من المبادئ والركائز التي توجه الأنشطة الاقتصادية نحو إعادة الاستخدام، التدوير، وتقليص النفايات، من خلال هذا المطلب، سنقوم بتفصيل أهم أبعاد هذا النموذج، ونبرز دوره في تقليص الأثر البيئي على المستويين المحلي والعالمي.

1.1. البعد البيئي:

يركز البعد البيئي في الاقتصاد الدائري على تقليل التأثيرات السلبية على البيئة من خلال تحسين استخدام الموارد وتقليص النفايات. يعتمد هذا البعد على عدة مبادئ أساسية، مثل:

- **التصميم البيئي** :تطوير المنتجات لتكون قابلة لإعادة الاستخدام والتدوير، مما يقلل من تراكم النفايات.
- **التدوير وإعادة الاستخدام** :استعادة المواد المستهلكة وإعادة استخدامها في الإنتاج، مما يقلل من الحاجة إلى استخراج موارد جديدة.
- **الابتكار البيئي** :استخدام تقنيات مبتكرة لتقليل الانبعاثات والتلوث الناتج عن الإنتاج الصناعي.
- **خفض التلوث** :تحسين تقنيات الإنتاج بحيث تكون أكثر صداقة للبيئة وتقلل من التلوث.1

2.1. البعد الاقتصادي:

يركز هذا البعد على الفوائد الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال اعتماد الاقتصاد الدائري، وتشمل الجوانب الرئيسية2:

- ✓ **تحسين الكفاءة الاقتصادية:** تقليل التكاليف من خلال تقنيات التدوير وإعادة الاستخدام.
- ✓ **خلق فرص عمل جديدة:** دعم الصناعات الخضراء مثل إعادة التدوير والطاقة المتجددة، مما يساهم في خلق وظائف جديدة.
- ✓ **نمو اقتصادي مستدام:** تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تقليل الاعتماد على الموارد غير المتجددة وتشجيع الابتكار.
- ✓ **تحفيز الابتكار:** دعم الابتكار في التصميم والإنتاج لتحقيق كفاءة أكبر في استخدام الموارد.

3.1. البعد الاجتماعي:

1. غيسيليني، باولو، سيالاني، كارلو، وأولجياني، سيرجيو، "***مراجعة حول الاقتصاد الدائري: الانتقال المتوقع إلى توازن بين النظم البيئية والاقتصادية***"، مجلة الإنتاج الأنظف، المجلد 114، هولندا (إلسيفير)، 2016، ص. 11-13.

2. ليدر، مارتن، وراشيد، عبد الله، ***"نحو تطبيق الاقتصاد الدائري: مراجعة شاملة في سياق الصناعة التحويلية"***، *مجلة الإنتاج الأنظف*، المجلد 115، 2016، ص. 39-42.

يركز البعد الاجتماعي على كيفية تأثير الاقتصاد الدائري على المجتمعات والأفراد. بعض الجوانب الأساسية تشمل:

- ✓ **التوعية البيئية** :تعزيز الوعي البيئي لدى الأفراد وتشجيعهم على تبني سلوكيات استهلاكية أكثر استدامة.
- ✓ **تحسين جودة الحياة** :من خلال تقليل التلوث والحفاظ على البيئة، يمكن تحسين الصحة العامة وجودة الحياة.
- ✓ **تمكين المجتمعات المحلية** :دعم المبادرات المحلية التي تعزز الاستدامة وتوفر فرص عمل للمجتمعات المحلية.
- ✓ **تعزيز المساواة** :توفير فرص اقتصادية للجميع، بما في ذلك المجتمعات المحرومة.1

4.1. البعد التكنولوجي:

يتمثل في الدور الذي تلعبه التكنولوجيا في تسهيل التحول نحو الاقتصاد الدائري، ويشمل:

- ✓ **الابتكار في الإنتاج** :تطوير تقنيات لإنتاج نظيف وفعال.
- ✓ **أنظمة التتبع الذكي** :تتبع المنتجات والمواد من الإنتاج حتى التدوير.
- ✓ **تحسين الكفاءة الطاقوية** :باستخدام تقنيات حديثة توفر الطاقة.
- ✓ **الرقمنة** :الاستفادة من التحول الرقمي في إدارة سلسلة التوريد والموارد2.

5.1. البعد التشريعي والتنظيمي:

يتعلق بالإطار القانوني الذي ينظم تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري. ويتضمن:

- ✓ **سن القوانين البيئية** :التي تشجع على التدوير وتقيد التلوث.
- ✓ **الحوافز الضريبية** :دعم الشركات التي تتبنى ممارسات دائرية.
- ✓ **وضع معايير ومواصفات** :تفرض الالتزام بإعادة الاستخدام والتقليل من النفايات.
- ✓ **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص** :لتنفيذ مشاريع دائرية3.

1موراي، ألان، سكين، كاثرين، وهاينز، كيلي، ***"الاقتصاد الدائري: استكشاف متعدد التخصصات للمفهوم والتطبيق في السياق العالمي"***، مجلة أخلاقيات الأعمال، المجلد 140، 2017، ص. 370-373.

2. غايسدورفر، مارتن، سافاجيت، باولو، بوكن، نانسي، وهالتينك، إريك، ***"الاقتصاد الدائري – نموذج جديد للاستدامة؟"***، مجلة الإنتاج الأنظف، المجلد 143، إلسيفير، 2017، ص. 759-762.

2. الوكالة الأوروبية للبيئة، ***"التصميم الدائري: المنتجات في الاقتصاد الدائري"*** ، تقرير الوكالة الأوروبية رقم 2017/6، كوبنهاغن، 2017، ص. 8-10.

2. الاقتصاد الدائري ودوره في تقليل الأثر البيئي:

يلعب الاقتصاد الدائري دورا محوريا في خفض التأثيرات البيئية الضارة الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية التقليدية التي تعتمد على نموذج "الإنتاج – الاستهلاك – التخلص"[1]. ففي قلب هذا النموذج الدائري، يتم إعادة تصميم الأنظمة الاقتصادية لتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية غير المتجددة، وتقليص النفايات والانبعاثات، مما يؤدي إلى تخفيف الضغط على البيئة.

من أبرز الآليات التي يعتمد عليها الاقتصاد الدائري في تقليل الأثر البيئي:

- **إطالة دورة حياة المنتجات:** من خلال التصميم المستدام، الصيانة، التجديد، وإعادة الاستخدام، مما يقلل من النفايات والتلوث الناتج عن التصنيع المتكرر.
- **إعادة التدوير والتحويل:** إعادة إدخال المواد المستخدمة إلى عمليات الإنتاج، مما يقلل من الحاجة إلى استخراج موارد خام جديدة.
- **تقليل الانبعاثات الغازية:** نتيجة تقليص العمليات الصناعية الثقيلة، والاعتماد أكثر على مصادر الطاقة المتجددة.
- **تشجيع الإنتاج النظيف والتكنولوجيا الخضراء** :مثل تقنيات الاقتصاد منخفض الكربون، والتصميم البيئي، والرقمنة لتقليل الفاقد.
- **حماية التنوع البيولوجي** :عبر تقليل التلوث وتدهور الأراضي الناتج عن الاستغلال العشوائي للموارد.
- **خفض استهلاك الطاقة** :من خلال تحسين الكفاءة الطاقوية، واستخدام مصادر طاقة بديلة ونظيفة.
- **دفع التغيير السلوكي للمستهلكين** :بتشجيعهم على تبني أنماط استهلاك واعية وصديقة للبيئة.1

المطلب الثالث :تبني الاقتصاد الدائري في الجزائر

يمثل الاقتصاد الدائري توجها حديثا نحو تحقيق التنمية المستدامة، إذ يركز على الاستغلال الأمثل للموارد من خلال إعادة التدوير، التجديد، وتقليص النفايات. في السنوات الأخيرة، بدأت الجزائر تولي اهتماما متزايدا لهذا

1. مؤسسة إلين ماك آرثر، "***كيف يعالج الاقتصاد الدائري تغير المناخ***"، مؤسسة إلين ماك آرثر، كاوِس، المملكة المتحدة، 2019، ص. 4-6.

النموذج الاقتصادي، خاصة في ظل التحديات البيئية والاقتصادية المتزايدة، ورغم وجود خطوات أولية نحو ترسيخ هذا التوجه، إلا أن مسار تبنيه لا يخلو من العراقيل التنظيمية والعملية.

في المقابل، يحمل الاقتصاد الدائري فرصا واعدة يمكن استثمارها داخل الشركات الجزائرية لتقوية الأداء البيئي والاقتصادي، وعليه يتناول هذا المطلب الإطار القانوني الذي ينظم الاقتصاد الدائري في الجزائر، ويستعرض أبرز التحديات التي تحول دون تفعيله، مع تسليط الضوء على أهم الفرص المتاحة وإمكانية التطبيق في المؤسسات الجزائرية.

1. الإطار القانوني لتبني الاقتصاد الدائري في الجزائر:

يشكل الإطار القانوني حجر الأساس لأي تحول اقتصادي نحو نماذج أكثر استدامة، بما في ذلك الاقتصاد الدائري الذي يعتمد على تشريعات داعمة لإعادة التدوير، الاقتصاد الأخضر، الحد من النفايات، وتحفيز الاستثمار البيئي. في الجزائر، وعلى الرغم من حداثة المصطلح داخل السياسة العمومية، إلا أن جملة من القوانين والتنظيمات تمهد لهذا التوجه بشكل مباشر أو غير مباشر.

1.1. القوانين البيئية والتشريعات المتعلقة بإدارة النفايات:

بدأت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة في تقنين المسائل البيئية بشكل تدريجي، وكان من أبرز النصوص المؤسسة في هذا السياق:

- **القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003** المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي يعتبر الإطار المرجعي العام للسياسات البيئية في الجزائر، حيث نص على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليص التلوث، كما ألزم المؤسسات الصناعية باعتماد خطط بيئية داخلية تراعي المعايير المستدامة.1
- **القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001** والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، حيث ينص هذا القانون على ضرورة التقليل من إنتاج النفايات، وإعادة استعمالها أو تدويرها كلما أمكن ذلك، وهو ما يشكل حجر زاوية في مفهوم الاقتصاد الدائري.2

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، الجريدة الرسمية، العدد 43.

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية، العدد 77.

- كما صدر **المرسوم التنفيذي رقم 06-104 المؤرخ في 28 فبراير 2006**، الذي يحدد شروط جمع النفايات المنزلية والنفايات المماثلة لها، ويوضح آليات الفرز والتصنيف من المصدر، وهو ما يتماشى مع مبدأ "التصميم من أجل إعادة الاستخدام".1

2. السياسات الوطنية المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والانتقال الطاقوي:

بالإضافة إلى النصوص القانونية، اعتمدت الجزائر مجموعة من السياسات الوطنية التي تدعم من حيث المضمون مفهوم الاقتصاد الدائري، ومنها:

- **الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة 2017-2035**، والتي أعدتها وزارة البيئة والطاقات المتجددة، وتتضمن محاور واضحة حول تثمين النفايات، تشجيع الطاقات المتجددة، وتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية.2
- كما اعتمدت الجزائر **برنامج الانتقال الطاقوي** الذي يهدف إلى تخفيض الاعتماد على الطاقات الأحفورية وتوسيع استخدام الطاقات النظيفة، وهو ما يتماشى مع أحد مرتكزات الاقتصاد الدائري في جانب الكفاءة الطاقوية وإعادة التوظيف.3

3. مساهمة الجزائر في الاتفاقيات الدولية الداعمة للاقتصاد الدائري:

إن انخراط الجزائر في عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية يؤكد التزامها بالتحول نحو اقتصاد مستدام. ومن أهم هذه الاتفاقيات:

- **اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود**، والتي وقّعت عليها الجزائر سنة 1993، وهي تلزم الدول باتباع إجراءات دقيقة في تسيير النفايات والتقليل من آثارها على البيئة.4

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 06-104 المؤرخ في 28 فبراير 2006، الجريدة الرسمية، العدد 15.

3. وزارة البيئة والطاقات المتجددة، الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة 2017-2035، الجزائر، 2017.

4. وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، برنامج الانتقال الطاقوي الوطني، الجزائر، 2021.

4.Basel Convention on the Control of Transboundary Movements of Hazardous Wastes and Their Disposal, United Nations, 1989.

- **اتفاقية باريس للمناخ لسنة 2015**، والتي تهدف إلى تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة، وقد أبدت الجزائر التزاما بتحقيق أهداف الاتفاق من خلال مشاريع مستدامة وتشجيع المؤسسات على اعتماد سياسات صديقة للبيئة.1

4. المبادرات التنظيمية والمؤسساتية المشجعة للاقتصاد الدائري:

إلى جانب الإطار التشريعي، عملت الدولة على إنشاء هياكل ومؤسسات تعنى بتطوير الاقتصاد البيئي والدائري، نذكر منها:

- **الوكالة الوطنية للنفايات(AND)**، والتي تسهر على تنفيذ السياسات العمومية في مجال تسيير النفايات، وتعمل على تحفيز المؤسسات على التثمين وإعادة التدوير.2
- **المركز الوطني للتكنولوجيات الإنتاج الأنظف(CNTPP)**، الذي يواكب المؤسسات في اعتماد أنماط إنتاج صديقة للبيئة، ويعزز ممارسات الاقتصاد الدائري خاصة في القطاع الصناعي.3

5. التحديات التي تواجه تبني الاقتصاد الدائري في الجزائر:

رغم الخطوات التشريعية والمؤسساتية التي اتخذتها الجزائر لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الدائري، إلا أن الواقع العملي يكشف عن عدد من التحديات المعقدة التي تعيق هذا المسار. وتتوزع هذه التحديات بين جوانب تنظيمية، اقتصادية، تقنية، سوسيو–ثقافية، وأخرى تتعلق بالحوكمة.

1.5. ضعف الإطار المؤسسي والتنظيمي:

رغم وجود ترسانة قانونية تعنى بالبيئة وتسيير النفايات، إلا أن تفعيل هذه النصوص على أرض الواقع لا يزال محدودا. فهناك ضعف في التنسيق بين مختلف الهيئات والمؤسسات المسؤولة عن تطبيق السياسات البيئية، إضافة إلى

1 .United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), Paris Agreement, 2015

2. الوكالة الوطنية للنفاياتAND تقارير سنوية، الجزائر.

3. المركز الوطني للتكنولوجيات الإنتاج الأنظفCNTPP ، دليل الاقتصاد الدائري في القطاع الصناعي، الجزائر، 2022

التداخل بين الصلاحيات1. كما أن غياب إطار قانوني خاص ومتكامل بالاقتصاد الدائري يجعل من الإجراءات الحالية غير كافية لتوجيه الاستثمارات والجهود في هذا الاتجاه.2

2.5. نقص التمويل والاستثمارات في القطاعات الخضراء:

يعاني الاقتصاد الدائري في الجزائر من غياب آليات تمويل فعالة للمشاريع البيئية، إذ لا توجد بنوك أو مؤسسات تمويلية متخصصة في تمويل المشاريع الخضراء أو ذات الطابع الدائري، كما تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدعم المالي والتقني الذي يمكنها من التحول نحو أنماط إنتاج أكثر استدامة.3

3.5. محدودية الوعي والثقافة البيئية:

لا يزال الوعي العام بمفاهيم الاقتصاد الدائري وإعادة التدوير منخفضا لدى فئات واسعة من المجتمع، بما في ذلك أصحاب المؤسسات. هذا الضعف في الثقافة البيئية يترجم إلى سلوكيات استهلاكية وإنتاجية غير مستدامة، مثل الرمي العشوائي للنفايات، وعدم الفرز من المصدر، وعدم الثقة في المنتجات المعاد تدويرها.4

4.5. ضعف القدرات التقنية والتكنولوجية:

يشكل النقص في التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة التقنية عائقا كبيرا أمام تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري، خاصة فيما يتعلق بعمليات الفرز، التثمين، إعادة التصنيع، والمعالجة البيئية. كما تعاني أغلب مراكز الردم التقني من تقنيات قديمة وغير فعالة، ولا تمتلك المؤسسات الصناعية البنية التحتية اللازمة لاعتماد نماذج إنتاج دائري.5

5.5. غياب الحوافز الاقتصادية والضريبية:

4. بن عيسى، كمال، "**الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية البيئة في الجزائر**"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، العدد 15، ص 89، 2021.

2. حمداني، نسرين، " **الاقتصاد الدائري كآلية لتحقيق التنمية المستدامة**"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة قالمة، العدد 9، ص 54، 2022.

3 .Slimani, L. Circular "**Economy in Algeria: Opportunities and Challenges**" ،Journal of Environmental Management and Sustainability, Vol. 8(2), pp. 112–114, 2020.

4 . بوعبد الله، نوال، " **الوعي البيئي كمدخل لتفعيل الاقتصاد الدائري**"، مجلة التنمية المستدامة، جامعة البويرة، العدد 5، ص 71، 2020.

5 .Bouzidi, M. & Ait Hammouda, M. "**Waste Management and Circular Economy in Algeria: A Critical Review** ،Environmental Policy Studies, Vol. 11(1), pp. 43–45-2019

يفتقر النظام الجبائي في الجزائر إلى حوافز واضحة تشجع المؤسسات على الانخراط في الاقتصاد الدائري، مثل الإعفاءات الضريبية، المنح المالية، أو تخفيض الرسوم على المواد المعاد تدويرها، كما أن ارتفاع تكلفة التجهيزات البيئية مقارنة بالتجهيزات التقليدية يشكل عائقا إضافيا أمام تبني هذا النموذج.1

6.5. صعوبات في جمع وفرز وتثمين النفايات:

تمثل مرحلة جمع وفرز النفايات من أبرز العقبات في تطبيق الاقتصاد الدائري، حيث تغيب آليات فعالة للفرز من المصدر في الأحياء والمناطق الصناعية. كما أن نظام تسيير النفايات لا يزال يعتمد بشكل كبير على الطمر بدل التثمين، وهو ما يتعارض مع أهداف الاقتصاد الدائري.2

7.5. **قلة الكفاءات والبحث العلمي:**

لا تزال الجامعات ومراكز البحث في الجزائر تفتقر إلى برامج بحثية وتكوينية متخصصة في الاقتصاد الدائري، كما أن التعاون بين قطاع البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية في هذا المجال لا يزال ضعيفا، مما يحدّ من الابتكار ونقل التكنولوجيا البيئية الحديثة.3

6. فرص تطبيق الاقتصاد الدائري في الشركات الجزائرية:

رغم التحديات المتعددة التي تواجه الاقتصاد الدائري في الجزائر، إلا أن هناك مجموعة من الفرص الواعدة التي يمكن استثمارها لتسريع عملية التحول نحو هذا النموذج الاقتصادي، خاصة في ظل ما تشهده البلاد من إصلاحات اقتصادية وبيئية، وتوجهات نحو الاستدامة. يمكن تصنيف هذه الفرص إلى جوانب اقتصادية، بيئية، تكنولوجية، وسوسيو–مؤسساتية.

1.6. وفرة الموارد القابلة للتثمين:

4. منصوري، عبد النور ."**التحفيزات الجبائية في دعم الاقتصاد الأخضر والدائري**"، مجلة السياسات المالية، جامعة الجزائر 3، العدد 7، ص 60، 2021.

5. الوكالة الوطنية للنفايات (AND) ،" **التقرير السنوي حول تسيير النفايات في الجزائر**"، ص 33، 2023.

1. المركز الوطني للبحث في البيئة والتنمية المستدام (CNREDD) ، "**تقرير حول القدرات البحثية في مجال الاقتصاد الدائري في الجزائر**"، ص14، 2022.

تتمتع الجزائر بثروات كبيرة من النفايات القابلة لإعادة التدوير، تشمل النفايات البلاستيكية، الورقية، المعدنية، ونفايات الأجهزة الإلكترونية، مما يجعلها أرضية خصبة لتطبيق نماذج الاقتصاد الدائري. فقد قدرت الوكالة الوطنية للنفايات أن أكثر من 30% من النفايات المنزلية قابلة للتدوير، لكنها لا تزال غير مستغلة.1

2.6. تطور السوق الوطنية للمنتجات الخضراء:

بدأ السوق الجزائري يشهد اهتماما متزايدا بالمنتجات البيئية والمستدامة، سواء من قبل المستهلكين أو بعض الشركات الناشئة. هذا التوجه نحو الاستهلاك المسؤول يفتح آفاقا جديدة أمام المؤسسات لاعتماد ممارسات دائرية، كإعادة تصميم المنتجات، وتقديم خدمات ما بعد البيع والصيانة، مما يسهم في إطالة دورة حياة المنتجات.2

3.6. الدعم الدولي والتحفيزات البيئية:

يحظى الاقتصاد الدائري بدعم كبير من المنظمات الدولية، على غرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي. هذه الهيئات تقدم مساعدات تقنية وتمويلية للمشاريع البيئية في الدول النامية، بما في ذلك الجزائر، ما يتيح للشركات الجزائرية فرصة الاستفادة من شراكات دولية، وتمويلات صديقة للبيئة، وتبادل الخبرات.3

4.6. الإمكانيات الصناعية للتحول نحو الإنتاج الأنظف:

توفر بعض القطاعات الصناعية في الجزائر، كالصناعة الغذائية، صناعة البلاستيك، وصناعة مواد البناء، فرصا كبيرة لتطبيق الاقتصاد الدائري، خصوصا من خلال إدخال تكنولوجيات إعادة التدوير، وتثمين النفايات الصناعية، ما يعزز من قدرة المؤسسات على تقليص التكاليف وتحسين صورتها البيئية أمام المستهلكين.4

5.6. انخراط الشباب والمؤسسات الناشئة في المبادرات البيئية:

تشهد الجزائر نموا ملحوظا في عدد المؤسسات الناشئة (Startups) التي تشتغل في مجالات إعادة التدوير، الطاقة النظيفة، والمنتجات البيئية. كما أطلقت الحكومة برامج لدعم المقاولات الخضراء، مثل برنامج "مرافقة

2. الوكالة الوطنية للنفايات .(AND) **التقرير الوطني لتسيير النفايات في الجزائر**، ص 22، 2023.

3. سليماني سميرة (2021)، " **الاقتصاد الدائري كخيار استراتيجي للمؤسسات الجزائرية**"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة بجاية، العدد 10، ص.21

1. United Nations Environment Programme (UNEP). "**Circular Economy in Africa: Policy Opportunities and International Support**", 2022.

2. بن ميرة نادية. (2022)، "**فرص تطبيق الاقتصاد الدائري في الصناعة الجزائرية**"، مجلة الاقتصاد الأخضر، جامعة الوادي، العدد 6، ص 95.

المؤسسات الناشئة الخضراء" و"حاضنات الابتكار البيئي"، مما يخلق ديناميكية جديدة تساهم في تطبيق الاقتصاد الدائري بشكل فعال.1

6.6. تقليص التكاليف وتحقيق الميزة التنافسية:

يمكن تبني ممارسات الاقتصاد الدائري المؤسسات من تقليص تكاليف الإنتاج المرتبطة بالمواد الأولية والطاقة، من خلال إعادة الاستخدام والتدوير. كما أن تحسين الأداء البيئي للمؤسسة يعزز من صورتها التنافسية في السوق المحلية والدولية، خاصة في ظل توجه الأسواق نحو معايير الاستدامة في التوريد والتصدير.2

7.6. مساهمة الاقتصاد الدائري في خلق فرص العمل:

يعد الاقتصاد الدائري محركا لخلق مناصب شغل جديدة، خاصة في قطاعات الفرز، التدوير، إصلاح المنتجات، والخدمات البيئية. هذا البعد الاجتماعي يشكل فرصة مهمة لمعالجة بعض الإشكالات المرتبطة بالبطالة، خصوصا في فئة الشباب والنساء.43

يشكل الاقتصاد الدائري المدخل الأمثل للتحول نحو الاستدامة البيئية، حيث يقدم نموذجا اقتصاديا يركز على إعادة استخدام الموارد، تقليل النفايات، والحد من التأثيرات البيئية السلبية. من خلال تبني مبادئ هذا النموذج، يمكن للبلدان والشركات تقليص الأثر البيئي وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة. في الجزائر، يمثل تبني الاقتصاد الدائري فرصة حقيقية لتحسين إدارة الموارد وتقليل الضغط على النظام البيئي، رغم وجود تحديات تتعلق بالإطار القانوني، التمويل، والوعي العام. مع ذلك، تظل الفرص متاحة للنهوض بهذا النموذج من خلال تعزيز التشريعات، زيادة الوعي، ودعم الابتكار في القطاع الصناعي. إن نجاح التحول نحو الاقتصاد الدائري يتطلب تعاونا فعالا بين كافة الأطراف المعنية لتحقيق الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة.

3. وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة .**تقرير حول المؤسسات الناشئة الخضراء في الجزائر**، الجزائر، دون رقم صفحة، 2023.

2. Boukhalfa, F. "**The Economic Advantage of Circular Business Models in North Africa** "،Journal of Green Business and Economics, Vol. 7(3), pp. 122–124, 2020.

4 .World Economic Forum. Jobs of Tomorrow: **The Green Economy and the Circular Transition,** 2021 .

المبحث الثاني: أثر تبني الاقتصاد الدائري على استراتيجيات الاستدامة البيئية

في ظل التحديات البيئية المتزايدة والتغيرات المناخية التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت المؤسسات مطالبة أكثر من أي وقت مضى باعتماد نماذج إنتاج واستهلاك مستدامة. ويعد الاقتصاد الدائري من أبرز هذه النماذج الحديثة التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل النفايات، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على استراتيجيات الاستدامة البيئية داخل المؤسسات.

يسعى هذا المبحث إلى دراسة كيفية تأثير تبني الاقتصاد الدائري على رسم وتفعيل استراتيجيات الاستدامة البيئية في المؤسسات، من خلال تسليط الضوء على مفهوم وأهداف الاستدامة البيئية، وتحليل العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد الدائري والاستدامة، مع تقديم نماذج تطبيقية واقعية تبرز فعالية هذا التوجه في حماية البيئة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف الاستدامة البيئية

تعد الاستدامة البيئية أحد الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، إذ تهدف إلى ضمان توازن العلاقة بين النشاط الاقتصادي والأنظمة البيئية، من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية، والتقليل من التأثيرات البيئية السلبية، وتحقيق العدالة البيئية للأجيال القادمة. وفي ظل التوجهات العالمية نحو تعزيز المسؤولية البيئية للمؤسسات، أصبحت هذه الأخيرة مطالبة بإدراج الاستدامة البيئية ضمن استراتيجياتها وسياساتها التشغيلية، وذلك عبر تبني ممارسات وتقنيات تقلل من الانبعاثات الملوثة، وتحسن من كفاءة استخدام الموارد.

1. مفهوم الاستدامة البيئية:

لقد أصبحت الاستدامة البيئية من المفاهيم المركزية في الخطابات المعاصرة المتعلقة بالبيئة والتنمية، حيث تعكس التوجه نحو الحفاظ على التوازن البيئي وضمان ديمومة الموارد الطبيعية في ظل متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي. وقد تعددت التعريفات التي قدمها الباحثون حول هذا المفهوم تبعا لاختلاف زوايا النظر والسياقات المعرفية.

يعرف Goodland الاستدامة البيئية بأنها "الحفاظ على رأس المال الطبيعي، أي الموارد البيئية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات البيئية الضرورية للحياة البشرية مثل جودة الهواء، ونقاء المياه، والتوازن المناخي"[1].

1.Goodland, R. (1995). *The Concept of Environmental Sustainability*. Annual Review of Ecology and Systematics, Vol. 26, pp. 1-24. **(1995)**.

يعرف Willard (2005) الاستدامة البيئية بأنها: "القدرة على الحفاظ على أداء النظام البيئي، دون التسبب في ضرر طويل المدى للأنظمة البيولوجية أو في نضوب للموارد الطبيعية"1.

أما World Bank (2012) فقد قدّمت تعريفا يركز على البعد التنموي، حيث اعتبرت الاستدامة البيئية بأنها: "ضمان استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تقليص الأثر البيئي وتعزيز فعالية استخدام الموارد"2.

أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، فقد اعتبر الاستدامة البيئية بأنها "نظام يضمن استمرارية الموارد البيئية وجودتها، بما يدعم رفاه الإنسان ويعزز من مرونة الأنظمة البيئية تجاه التغيرات"3.

ووفقا لما ورد في تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(2001) OECD، فإن الاستدامة البيئية هي: "السعي للحفاظ على جودة البيئة وصحة الأنظمة الإيكولوجية، من خلال أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة، وتدابير تنظيمية وقائية".4

ومن منظور عربي، يرى الدكتور محمد محمود عمران أن الاستدامة البيئية هي "القدرة على التفاعل الإيجابي مع المحيط البيئي عبر إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، يضمن تلبية حاجيات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة"5.

ويضيف الدكتور إبراهيم صلاح الدين أن الاستدامة البيئية "مدخل إداري وبيئي يسعى إلى دمج الاعتبارات البيئية في جميع الأنشطة المؤسسية، بما يضمن بقاء الموارد وتوازن النظم البيئية في ظل الأنشطة الاقتصادية الحديثة".6

ويعرفها الدكتور أحمد حسين أحمد بأنها: "منظومة متكاملة تهدف إلى الحد من التدهور البيئي، وضمان استمرارية الموارد الطبيعية، ودمج السياسات البيئية في صلب التخطيط التنموي للمؤسسات والدول".7

2. Willard, B. (2005). ***The Sustainability Advantage: Seven Business Case Benefits of a Triple Bottom Line***. New Society Publishers, Canada, p. 45. **(2005)**.

3. World Bank. (2012). ***Inclusive Green Growth: The Pathway to Sustainable Development***. Washington, D.C., p. 29. **(2012)**.

3. UNEP. (2007). ***Environmental Sustainability and the United Nations***. United Nations Environmental Program, Geneva, p. 15. **(2007)**.

4. OECD. (2001). ***Policies to Enhance Sustainable Development***. Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris, p. 10. **(2001)**.

4. عمران، محمد محمود (2012)، ***"الاستدامة البيئية في إدارة المؤسسات"***، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 5، ص. ص. 67-68.

5. صلاح الدين، إبراهيم. (2018)، ***" إدارة الاستدامة البيئية في المؤسسات الاقتصادية"***، دار الهدى، الإسكندرية، ص.ص. 33-34 .

6. أحمد، حسين أحمد. (2015) .***الاستدامة البيئية وأثرها في التخطيط الاستراتيجي*** .مجلة البحوث الإدارية، العدد 12، ص. 94.

أما الدكتورة نوال بوقرة فقد عرفت الاستدامة البيئية بأنها: "تحقيق المواءمة بين أنشطة الإنسان وتوازن البيئة الطبيعية، من خلال تقنيات وممارسات تقلل من التلوث، وتحافظ على التنوع البيولوجي، وتدعم التجديد الذاتي للموارد"1.

انطلاقا من مجمل التعريفات أكاديمية ومؤسساتية، يمكن استخلاص تعريف شامل للاستدامة البيئية باعتبارها: "نهجا استراتيجيا ومتكاملا يهدف إلى تحقيق توازن ديناميكي بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وضرورات الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وذلك من خلال الاستخدام الرشيد والمستدام للموارد، وتقليل التلوث، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وضمان استمرارية الخدمات البيئية الحيوية لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، مع دمج الاعتبارات البيئية في السياسات المؤسسية والاقتصادية كخيار لا محيد عنه لضمان بقاء النظم الإيكولوجية واستدامة التنمية".

2. أهداف الاستدامة البيئية في المؤسسات:

تسعى المؤسسات في العصر الحديث إلى تبني استراتيجيات بيئية تضمن لها تحقيق أهداف متعددة تتجاوز مجرد الالتزام بالمعايير البيئية، لتشمل جوانب استراتيجية تساهم في تحسين الأداء المؤسسي، وتعزيز صورتها الذهنية، وتقوية موقعها التنافسي في السوق. وتعتبر الاستدامة البيئية وسيلة لتحقيق هذا التكامل بين التنمية الاقتصادية والمسؤولية البيئية، من خلال جملة من الأهداف التي تتقاطع مع مفاهيم الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري.

من أبرز أهداف الاستدامة البيئية في المؤسسات ما يلي:

1.2. الحفاظ على الموارد الطبيعية: تسعى المؤسسات إلى تقليص استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة، كالوقود الأحفوري والمعادن، وتبني ممارسات إنتاج واستهلاك مستدامة تضمن استمرارية هذه الموارد للأجيال القادمة2.

1. بوقرة، نوال. (2019)، ***مفاهيم الاستدامة البيئية ودورها في الحوكمة البيئية*** .مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة قسنطينة، العدد 7، ص. 51.

2.Elkington, J. (1999), ***Cannibals with Forks: The Triple Bottom Line of 21st Century Business***. Capstone Publishing, Oxford, P. 73

2.2. الحد من التلوث والانبعاثات الضارة :من خلال اعتماد تقنيات صديقة للبيئة وأنظمة إنتاج نظيفة، تسعى المؤسسات إلى تقليل انبعاث الغازات الدفيئة، والنفايات الصناعية، والمخلفات السامة، بهدف الحفاظ على جودة الهواء والماء والتربة1.

3.2. تعزيز الكفاءة الطاقوية واستخدام الطاقات المتجددة :يمثل التحول نحو مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة (كالطاقة الشمسية والرياح والكتلة الحيوية) أحد أهداف الاستدامة، إلى جانب تحسين كفاءة استخدام الطاقة داخل الوحدات الإنتاجية2.

4.2. الحفاظ على التنوع البيولوجي :تهدف الاستدامة البيئية إلى حماية النظم البيئية الطبيعية، والحفاظ على الكائنات الحية والأنواع المهددة بالانقراض، من خلال سياسات إنتاج لا تلحق الضرر بالمحيط الطبيعي3.

5.2. تقليل البصمة البيئية للمؤسسة :يشمل هذا الهدف تتبع وتقليل الأثر البيئي الناتج عن العمليات الإنتاجية والخدمية، سواء من حيث استهلاك الطاقة أو إنتاج النفايات أو استخدام المواد الكيميائية4.

6.2. الامتثال للتشريعات والمعايير البيئية :تلتزم المؤسسات المستدامة بالامتثال للتنظيمات الوطنية والدولية ذات الصلة بالبيئة، مما يجنبها العقوبات القانونية، ويعزز من مصداقيتها في الأسواق5.

1 Shrivastava, P. "***Environmental Technologies and Competitive Advantage***". Strategic Management Journal, Vol. 16, pp. 183-200. (1995)

2 UNEP. "***Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication***". United Nations Environmental Program, Nairobi, p. 25. (2011)

3 OECD." ***Environmental Outlook to 2030***". Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris, P. 52. (2008)

4 Hoffmann, A. "***Integrating Environmental and Social Issues into Corporate Practice***". Environment Strategy Review, Vol. 2, No. 3, pp. 47-55. (2000)

6. حمود، عبد الكريم.(2016)، ***"أثر الالتزام البيئي في تحسين أداء المؤسسات الصناعية"***.، مجلة الدراسات البيئية، جامعة الجزائر 3، العدد 10، ص. 89. (2016).

7.2. تعزيز المسؤولية الاجتماعية والوعي البيئي :تشمل أهداف الاستدامة تعزيز ثقافة بيئية داخل المؤسسة، وتكوين فرق عمل واعية، وإشراك الأطراف الفاعلة في جهود الحماية البيئية1.

المطلب الثاني: العلاقة بين الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية

لقد فرضت التحديات البيئية المتنامية، من تلوث وتغير مناخي واستنزاف للموارد، ضرورة إعادة النظر في الأنماط الاقتصادية التقليدية التي تعتمد على منطق "الإنتاج-الاستهلاك-التخلص". وفي هذا السياق، برز مفهوم **الاقتصاد الدائري** كبديل استراتيجي يهدف إلى **إعادة تصميم النظم الإنتاجية والاستهلاكية** بطريقة تقلل من التأثيرات البيئية، مما يجعله رافدا أساسيا لتحقيق الاستدامة البيئية.

يرتكز الاقتصاد الدائري على **مبادئ إعادة التدوير، وإعادة الاستخدام، وتقليل النفايات، وتصميم المنتجات لتدوم لفترات أطول**، وهو بذلك يسعى إلى *تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد مع تقليل الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية2*.

وتتمثل العلاقة الجوهرية بين الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية في كون الأول يوفر **آليات عملية** لتحقيق الثانية، وذلك من خلال:

- **تقليل استخراج المواد الأولية**، وبالتالي الحفاظ على الموارد الطبيعية عبر استخدام المواد المعاد تدويرها3.
- **خفض كمية النفايات والانبعاثات**، من خلال إعادة استخدام المنتجات وتصميم أنظمة إنتاج مغلقة تقلل من الفاقد والملوثات4.

7. بوشنافة، أمينة (2020)، "***المسؤولية البيئية كأحد أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية***." مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة باتنة 1، العدد 14، ص. 112.

2. Kirchherr, J., Reike, D., & Hekkert, M. (2017), **"Conceptualizing the Circular Economy: An Analysis of 114 Definitions".** Resources, Conservation and Recycling, Vol. 127, PP. 221-232.

3. Ellen MacArthur Foundation. (2013), ***Towards the Circular Economy***. Vol. 1, Isle of Wight, UK, P. 17.

4. Ghisellini, P., Cialani, C., & Ulgiati, S. (2016), ***A Review on Circular Economy: The Expected Transition to a Balanced Interplay of Environmental and Economic Systems***. Journal of Cleaner Production, Vol. 114, PP. 11-32.

- **تعزيز الكفاءة البيئية في المؤسسات**، عبر دمج مبادئ الاقتصاد الدائري في سلسلة القيمة، مما ينعكس إيجابا على الأداء البيئي للمؤسسة1.
- **تطوير الابتكار البيئي**، حيث يدفع الاقتصاد الدائري نحو الابتكار في التصميم والتكنولوجيا، ما يسهم في خلق منتجات صديقة للبيئة2.
- **تحقيق التوازن البيئي طويل المدى**، من خلال كسر العلاقة التقليدية بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي.3

كما أن تبني هذا النموذج الاقتصادي يتيح **تعزيز مرونة الأنظمة البيئية** في مواجهة التغيرات المناخية والضغوط البشرية المتزايدة، من خلال الانتقال من نموذج الاستهلاك الخطي إلى نموذج دائري مستدام4.

وبالتالي، يمكن القول إن الاقتصاد الدائري لا يعد فقط أحد أدوات الحد من التلوث أو إدارة النفايات، بل هو **أداة استراتيجية لتحقيق الاستدامة البيئية**، عبر إرساء نماذج إنتاج واستهلاك تحافظ على الموارد، وتحترم التوازنات البيئية، وتضمن استمرارية التنمية.

المطلب الثالث: تطبيقات عملية لاستراتيجية الاستدامة البيئية في ضوء الاقتصاد الدائري

في ظل التحولات البيئية والاقتصادية العالمية، شرعت العديد من المؤسسات عبر العالم، وفي الجزائر كذلك، في **تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري كخيار استراتيجي لتعزيز الاستدامة البيئية**. هذه الممارسات لم تبقَ حبيسة النظريات، بل تجسّدت من خلال سياسات مؤسسية شملت تدوير النفايات، تحسين كفاءة الطاقة، والتحول إلى مصادر متجددة، مما ساعد على تقليص الأثر البيئي وتحقيق مكاسب اقتصادية.

1. تجربة شركة "LafargeHolcim" الجزائر:

1. Stahel, W. R. "***The Performance Economy***". Palgrave Macmillan, London, p. 95. (2010)

5براهيمي، سامية (2021). "***الاقتصاد الدائري كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر***." مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة سطيف، العدد 19، ص. 84.

1. صالحي نسرين (2020)، "***الاقتصاد الدائري كآلية لتحقيق الاستدامة البيئية في المؤسسات الإنتاجية***." مجلة دراسات اقتصادية، جامعة المسيلة، العدد 11، ص. 48.

2. بوقرة نوال (2022)، "***التوجه نحو الاقتصاد الدائري كخيار استراتيجي لتعزيز الاستدامة البيئية في الجزائر***" .مجلة العلوم الاقتصادية والبيئية، جامعة بسكرة، العدد 9، ص. 66. (2022).

تعد LafargeHolcim من الشركات الرائدة في صناعة الإسمنت، وقد اعتمدت نموذجا دائريا يتمثل في **استخدام النفايات الصناعية كبدائل للوقود التقليدي** في أفران الإسمنت. كما وظفت مخلفات البناء كمادة أولية بديلة، ما ساهم في تقليل الاعتماد على المواد الطبيعية وتقليص انبعاثات CO_2 بشكل ملحوظ1.

2. شركة "Saidal" للصناعات الصيدلانية:

اعتمدت SAIDAL سياسات بيئية لتقليص النفايات الطبية من خلال **برامج استرجاع بقايا الأدوية من الأسواق** وإعادة تدويرها بطرق آمنة، إضافة إلى تطوير منشآت لتصفية المياه الصناعية، ما يعكس تطبيقا فعّالا لمبدأ "إعادة الاستخدام وإعادة التدوير"2.

3. الممارسات البيئية في شركة:"Condor Electronics"

تبنت Condor سياسات تتعلق بـ **تصميم منتجات قابلة للتفكيك وإعادة التصنيع**، خاصة في الأجهزة الإلكترونية، مما يساهم في الحد من التلوث الإلكتروني. كما تستثمر الشركة في الطاقة الشمسية لتقليص الاعتماد على الطاقة التقليدية3.

4. مبادرات مؤسسات صغيرة ناشئة:

ظهرت مؤخرا مؤسسات جزائرية ناشئة، "Recyclo"و"Ecoclean"، تعمل على جمع وفرز وتدوير النفايات البلاستيكية والورقية وتحويلها إلى مواد قابلة للاستعمال الصناعي مجددا. تعتبر هذه المبادرات جزءا من الاقتصاد الدائري وتساهم في توظيف الشباب وخلق قيمة مضافة بيئية4.

5. تطبيقات عالمية ملهمة:

1 Lafarge Holcim Algeria. *Rapport Développement Durable*. .(2021) .12

4. سعيدال .*التقرير البيئي السنوي* .المؤسسة الوطنية للصناعات الصيدلانية، الجزائر، ص. 9. (2020).

3. الاستراتيجية البيئية للمؤسسة Condor Electronics، الجزائر 2022، ص14.

2. مجلة الابتكار الأخضر (2023)، "***ريادة الأعمال البيئية في الجزائر***"، العدد 04، ص. 27.

- **شركة** "Interface" **الأمريكية** المتخصصة في صناعة السجاد، نجحت في **استخدام مواد معاد تدويرها بنسبة** 100 %في منتجاتها، وتقليص البصمة الكربونية بنسبة 96% مقارنة بالسنوات السابقة1.
- **شركة** "Patagonia" **للملابس** طورت نموذجا دائريا يتمثل في **استرجاع الملابس القديمة من الزبائن وإعادة تصنيعها**، مع التركيز على الاستهلاك الواعي2.

من خلال تناولنا لمفهوم الاستدامة البيئية وأهدافها في المؤسسات، ثم تحليل العلاقة الوثيقة التي تربطها بالاقتصاد الدائري، وصولا إلى عرض تطبيقات عملية واقعية، يتضح أن تبني الاقتصاد الدائري لم يعد خيارا نظريا، بل أصبح توجها استراتيجيا ضروريا لتحقيق الاستدامة البيئية في المؤسسات المعاصرة .فقد أثبتت التجارب المؤسسية –سواء على المستوى المحلي أو العالمي –أن ممارسات الاقتصاد الدائري تمثل رافعة حقيقية للحد من التدهور البيئي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وذلك من خلال نظم إنتاج واستهلاك أكثر كفاءة وابتكارا.

كما أظهرت التطبيقات العملية أن الاقتصاد الدائري لا يكتفي بتحقيق أهداف بيئية فقط، بل يسهم كذلك في تحسين الأداء المؤسسي والرفع من التنافسية، مما يجعله أداة محورية في بناء مستقبل اقتصادي أخضر ومستدام. وتأسيسا على ما سبق، سننتقل في الفصل القادم إلى دراسة ميدانية تحليلية لإحدى المؤسسات الجزائرية، من أجل تقييم مدى تبنيها للاقتصاد الدائري، وانعكاسات ذلك على استراتيجيتها في مجال الاستدامة البيئية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

نظرا للأهمية المتزايدة لموضوع الاقتصاد الدائري واستراتيجيات الاستدامة البيئية، اهتم العديد من الباحثين بهذا المجال من خلال دراسات سابقة حاولت تحليل أبعاد الظاهرة، سواء من الجانب النظري أو التطبيقي. وعليه، سيتم في هذا المبحث عرض وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة، من أجل الاستفادة من نتائجها، وتحديد الفجوات البحثية التي تسعى هذه المذكرة إلى معالجتها.

المطلب الأول: الدراسات العربية

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا في الأدبيات العربية بمفاهيم التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري، خاصة في ظل التحديات البيئية المتصاعدة في العالم العربي، وقد سعت العديد من الدراسات إلى تحليل واقع المؤسسات العربية ومدى قدرتها على تبني ممارسات دائرية تضمن حماية البيئة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية. في هذا

1. Interface Inc. ***Sustainability Highlights Report***. USA, P. 8. (2021)

2. Patagonia. ***Environmental Responsibility Report***. California, USA, P. 19. (2020).

المطلب، سيتم عرض مجموعة من الدراسات العربية التي تناولت موضوع الاقتصاد الدائري أو الاستدامة البيئية، مع التركيز على السياق الجزائري بوجه خاص.

1. دراسة أسماء بن طالب 2023:

ركزت دراسة أسماء بن طالب (2023) على إمكانية تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في الشركات الجزائرية، ومدى مساهمته في تحقيق الاستدامة البيئية، في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية التي تعرفها البلاد. اعتمدت الباحثة على دراسة ميدانية شملت عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية، إضافة إلى تحليل السياسات الحكومية المتعلقة بإدارة النفايات والموارد، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك وعيا متزايدا لدى بعض الشركات بأهمية التحول نحو نماذج إنتاج مستدامة، إلا أن هذا التحول لا يزال في مراحله الأولى ويواجه العديد من العقبات، أبرزها ضعف البنية التحتية، غياب الحوافز، ونقص التكوين المتخصص في مجال الاقتصاد الدائري. كما أوصت الباحثة بضرورة تبني استراتيجية وطنية شاملة تعزز من مكانة الاقتصاد الدائري كرافد أساسي للتنمية المستدامة1.

2. دراسة عبد الله الزهراني 2020:

تسلط دراسة عبد الله الزهراني (2020) الضوء على الاقتصاد الدائري كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، من خلال تحليل المبادئ النظرية لهذا النموذج ومقارنة تجارب بعض الدول في اعتماده، مع التركيز على الإطار البيئي. اعتمد الباحث على المنهج التحليلي النظري، حيث استعرض مختلف النماذج الاقتصادية المرتبطة بإعادة الاستخدام والتدوير، وبين الفوارق الجوهرية بينها وبالاقتصاد الخطي التقليدي. توصلت الدراسة إلى أن تبني الاقتصاد الدائري يساهم بشكل كبير في تقليل التأثيرات البيئية السلبية، خاصة فيما يتعلق بانبعاث الغازات الدفيئة وتراكم النفايات.

كما أكد الباحث على أهمية توفر إرادة سياسية وتشريعية لتسهيل هذا التحول، إضافة إلى ضرورة إدماج مفهوم الاقتصاد الدائري ضمن استراتيجيات الشركات والمؤسسات، لاسيما في القطاعات الصناعية2.

3. دراسة ليلى بوشامة 2017:

1. سهى عبد الجواد، "ممارسات الإنتاج الأنظف كأحد تطبيقات الاقتصاد الدائري في القطاع الصناعي العربي"، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 12، ص. 88–103، 2014.

2. نسرين بوثلجة، "الاقتصاد الدائري كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية للواقع والتحديات"، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة قسنطينة، العدد 7، ص. 45–61، 2015.

تعتبر دراسة ليلى بوشامة (2017) من الدراسات التي ركزت بشكل مباشر على واقع الاستدامة البيئية في المؤسسات الجزائرية، حيث هدفت إلى تشخيص الوضع البيئي للمؤسسات الإنتاجية، ومدى التزامها بالمعايير البيئية المعتمدة، في ظل غياب تطبيق فعلي لمبادئ الاقتصاد الدائري. استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي من خلال تحليل بيانات وتقارير ميدانية حول الأداء البيئي لبعض المؤسسات الوطنية، كما اعتمدت على المقارنة بين السياسات البيئية في الجزائر وبعض الدول النامية. توصلت الباحثة إلى أن أغلب المؤسسات الجزائرية تتعامل مع البعد البيئي كعامل ثانوي، مع غياب الوعي المؤسسي بأهمية الاستدامة البيئية على المدى البعيد. كما أشارت إلى أن التوجه نحو الاقتصاد الدائري يمكن أن يكون فرصة لإعادة هيكلة النشاط الصناعي بما يضمن كفاءة استخدام الموارد وتقليل النفايات. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تبرز بوضوح مدى الحاجة إلى تغيير الاستراتيجيات البيئية داخل المؤسسات الجزائرية، بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة.[1]

4. دراسة نسرين بوثلجة 2015:

تندرج دراسة نسرين بوثلجة (2015) ضمن الدراسات التي تناولت الاقتصاد الدائري في السياق الجزائري، حيث سعت إلى تحليل مدى قابلية تطبيق هذا النموذج الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية، وبيان دوره في تحقيق التنمية المستدامة، لاسيما في بعدها البيئي. اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الأدبيات البيئية ومجموعة من التقارير الرسمية حول الأداء البيئي في الجزائر. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد الدائري يمثل فرصة حقيقية للجزائر من أجل تجاوز إشكالية الاستنزاف المتزايد للموارد الطبيعية، خاصة في ظل تزايد النفايات الصناعية وقلة آليات إعادة التدوير. كما أبرزت ضعف البنية التحتية البيئية وغياب التشريعات الداعمة لهذا التحول كأهم العراقيل أمام تفعيل هذا النموذج. وتوصّلت الدراسة إلى ضرورة وضع سياسات تحفيزية وتشريعية لتشجيع المؤسسات على تبني ممارسات مستدامة تعتمد على التدوير وإعادة الاستخدام[2].

5. دراسة سهى عبد الجواد 2014:

تعد دراسة سهى عبد الجواد (2014) من الدراسات التي تناولت موضوع الاقتصاد الدائري من زاوية تطبيقية، حيث ركزت على ممارسات الإنتاج الأنظف باعتبارها أحد أهم تطبيقات هذا النموذج الاقتصادي في القطاع

1. ليلى بوشامة، "الاستدامة البيئية في المؤسسات الجزائرية: الواقع والآفاق"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة باتنة، العدد 9، ص. 77–93، 2017.

[1]. عبد الله الزهراني، "دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية"، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة الملك سعود، العدد 18، ص. 112–130، 2020.

الصناعي العربي. هدفت الباحثة إلى تحليل واقع هذه الممارسات ومدى تأثيرها على كفاءة استخدام الموارد وتقليل النفايات الصناعية، وذلك في إطار دعم الاستدامة البيئية داخل المؤسسات الإنتاجية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت بمراجعة الأدبيات ذات الصلة، إضافة إلى تحليل بعض التقارير البيئية العربية. وقد خلصت إلى أن الإنتاج الأنظف يسهم بشكل مباشر في خفض التكاليف البيئية وتحسين الأداء البيئي للمؤسسات، كما أبرزت وجود علاقة تكاملية بين الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية، مع الإشارة إلى ضعف الوعي المؤسسي بهذه المفاهيم في العالم العربي. وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها توفر أساسا نظريا يمكن الاستناد إليه لفهم مدى أهمية تبني الاقتصاد الدائري داخل المؤسسات الصناعية1.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

حظي موضوع الاقتصاد الدائري باهتمام واسع في الأدبيات الأجنبية، خاصة في الدول الأوروبية التي قطعت أشواطا مهمة في تبني هذا النموذج ضمن سياساتها البيئية والاقتصادية. وتتميز الدراسات الأجنبية بتنوعها من حيث المناهج والسياقات، حيث ركزت بعضها على الإطار المفاهيمي، في حين انطلقت أخرى من تجارب تطبيقية داخل المؤسسات. يهدف هذا المطلب إلى عرض أبرز الدراسات الأجنبية التي تناولت العلاقة بين الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية.

1. دراسة Reynaud 2021 :

تعتبر دراسة Reynaud (2021) من الدراسات الأكاديمية المهمة التي ركزت على دور الاقتصاد الدائري في دعم التحول البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا، مع التركيز على التجربة الفرنسية. استندت الدراسة إلى منهج وصفي تحليلي، واشتملت على دراسة ميدانية شملت مقابلات مع مسيّرين ومهندسين بيئيين في عدد من المؤسسات. وقد توصلت إلى أن تبني الاقتصاد الدائري مكّن هذه المؤسسات من تقليص التكاليف المرتبطة بالمواد الخام والطاقة، بالإضافة إلى تعزيز قدرتها التنافسية من خلال اعتماد ممارسات إنتاج أنظف وأكثر كفاءة. وأشارت الدراسة إلى أن العامل الحاسم في نجاح هذا التحول يتمثل في دمج مبادئ الاقتصاد الدائري داخل الاستراتيجية

1. أسماء بن طالب، "إمكانية تطبيق الاقتصاد الدائري في الشركات الجزائرية لتحقيق الاستدامة البيئية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، 2023.

العامة للمؤسسة، وتوفير الدعم الفني والتكويني اللازم. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تقدم نموذجا عمليا يمكن أن يحتذى به في السياق الجزائري، خاصة من قبل المؤسسات الراغبة في تعزيز أدائها البيئي دون الإضرار بجوانبها الاقتصادية. **1**

2. دراسة ADEME 2019 :

تعد دراسة الوكالة الفرنسية للانتقال البيئي ADEME (2019) من أبرز الإسهامات الرسمية التي تناولت الاقتصاد الدائري في فرنسا، حيث قدّمت هذه الدراسة رؤية متكاملة حول كيفية إدماج مبادئ الاقتصاد الدائري في سياسات الشركات لتحقيق التنمية المستدامة. وقد شملت الدراسة تحليلا لعدة مؤسسات فرنسية في قطاعات متعددة كالصناعة والبناء والطاقة، ومدى التزامها بممارسات مثل إعادة التدوير، الاقتصاد في استهلاك الموارد، وتصميم المنتجات القابلة لإعادة الاستخدام. وأشارت النتائج إلى أن المؤسسات التي تبنّت هذه المبادئ حققت تحسنا واضحا في مؤشرات الأداء البيئي، إلى جانب تحسين صورتها المؤسسية وتقليل تكاليفها التشغيلية. كما أكدت الدراسة على دور الدولة والسلطات العمومية في توفير إطار تنظيمي وتشريعي يشجع على التحول نحو الاقتصاد الدائري. وتبرز هذه الدراسة الأثر العملي لتطبيق الاقتصاد الدائري في سياق مشابه لما تطمح إليه المؤسسات الجزائرية2.

3. دراسة Korhonen et al. 2018 :

تعد دراسة Korhonen وزملاؤه (2018) من الدراسات النظرية التحليلية التي تطرقت بعمق إلى مفهوم الاقتصاد الدائري من منظور علمي وأخلاقي، حيث تناولت التحديات البيئية التي يهدف هذا النموذج إلى معالجتها، مع توضيح أبعاده التطبيقية في بيئات الأعمال. ركز الباحثون على أهمية الانتقال من اقتصاد خطي يعتمد على الاستخراج والإنتاج إلى نموذج دائري يدمج بين الابتكار البيئي وتقليل النفايات. وأكدت الدراسة أن الاقتصاد الدائري يمكن أن يشكل بديلا عمليا لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات، خاصة إذا تم إدماجه في السياسات الاستراتيجية للشركات، كما بيّنت أن تحقيق استدامة بيئية حقيقية يتطلب أكثر من مجرد تدوير المواد، بل يحتاج إلى

1 Ellen MacArthur Foundation, **"Towards the Circular Economy: Economic and Business Rationale for an Accelerated Transition"**, *Ellen MacArthur Foundation*, Vol. -, pp. -, 2015.

2.Geissdoerfer, M., Savaget, P., Bocken, N.M.P., & Hultink, E.J., **"The Circular Economy – A New Sustainability Paradigm?"**, *Journal of Cleaner Production*, Vol. 143, pp. 757–768, 2017.

تغيير عميق في أنماط الإنتاج والاستهلاك. وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تقدم منظورا نقديا متوازنا يساعد على تقييم مدى فاعلية الاقتصاد الدائري كأداة لتحقيق الاستدامة البيئية. **1**

4. دراسة Geissdoerfer et al., 2017 :

تعد دراسة Geissdoerfer وزملاؤه (2017) من الدراسات الأكاديمية الهامة التي تناولت العلاقة بين الاقتصاد الدائري والاستدامة، حيث سعى الباحثون إلى توضيح التداخل بين هذين المفهومين عبر تحليل نقدي للدراسات السابقة. وقد بينت الدراسة أن الاقتصاد الدائري ليس مرادفا كاملا للاستدامة، لكنه يعد وسيلة فعالة لدعم الأبعاد البيئية والاقتصادية منها. كما ناقشت الدراسة كيف يمكن لتبني الاقتصاد الدائري داخل المؤسسات أن يؤدي إلى تحسين الأداء البيئي من خلال تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية وتقليص النفايات، شريطة أن يكون مدعوما باستراتيجيات واضحة ومتكاملة. وقد خلص الباحثون إلى أن تبني هذا النموذج يمكن أن يساهم في إعادة هيكلة سلاسل القيمة داخل المؤسسات وتحقيق كفاءة تشغيلية أكبر. **2**

5–دراسة Ellen MacArthur Foundation 2015 :

تعتبر دراسة مؤسسة إلين ماك آرثر (2015) من أبرز الدراسات التي أرست الأساس النظري للاقتصاد الدائري، حيث قدّمت رؤية شاملة لكيفية تحول النظم الصناعية من النمط الخطي القائم على "أخذ–صنع–تخلص"، إلى نموذج دائري يقوم على إعادة الاستخدام والتصنيع والتدوير. وركز التقرير على أهمية هذا التحول في الحد من استنزاف الموارد الطبيعية وتقليص النفايات، مع تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. كما تطرقت الدراسة إلى تأثير تبني الاقتصاد الدائري على الشركات من حيث تحسين الكفاءة البيئية وتقليل التكاليف المرتبطة بالمواد والطاقة. وشددت على أن هذا التحول لا يعتبر خيارا بيئيا فحسب، بل استراتيجية اقتصادية مربحة للشركات والمجتمعات على حد سواء. وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تقدم الإطار المرجعي الأشمل الذي اعتمدته العديد من المؤسسات والدول في تصميم سياساتها البيئية.3

المطلب الثالث: تحليل الدراسات السابقة

1.Korhonen, J., Honkasalo, A., & Seppälä, J., **"Circular Economy: The Concept and its Limitations"**, *Ecological Economics*, Vol. 143, pp. 37–46, 2018.

2 .Agence de l'Environnement et de la Maîtrise de l'Énergie (ADEME), **"Économie circulaire : dix leviers pour agir en entreprise"**, *ADEME, Paris*, Vol. -, 2019.

3 .Reynaud, A., **"L'économie circulaire comme levier de transition environnementale dans les PME : Étude de cas en France"**, *Revue Française de Gestion Industrielle*, Vol. 40, n° 2, pp 55–72, 2021.

بعد عرض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، سواء العربية منها أو الأجنبية، يصبح من الضروري التوقف عند تحليل مضامينها ومقارنتها من حيث الموضوع والمنهج والنتائج، بهدف الوقوف على ما تم إنجازه فعلا في هذا المجال، وما الذي ما زال بحاجة إلى تعميق أو دراسة ميدانية. ويسمح هذا التحليل بإبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسات، وتحديد ما تضيفه الدراسة الحالية إلى الحقل العلمي مقارنة بما سبقها، عليه، سيتم في هذا المطلب التطرق إلى مقارنة شاملة بين الدراسات، ثم إبراز مميزات الدراسة الحالية التي تميزها عن سابقاتها من الناحية الموضوعية والمنهجية والميدانية.

1. مقارنة الدراسات السابقة:

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة، سواء العربية أو الأجنبية، وجود اهتمام متزايد بمفهوم الاقتصاد الدائري كآلية فعالة لتحقيق الاستدامة البيئية، وإن اختلفت زوايا المعالجة من حيث التوجه النظري والتطبيقي. فقد ركزت معظم الدراسات العربية، مثل دراسة أسماء بن طالب (2023) ونسرين بوثلجة (2015)، على السياق الجزائري والعربي، وسلطت الضوء على واقع المؤسسات والتحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الدائري، مع تركيز خاص على العوائق البنيوية مثل ضعف التكوين، نقص التمويل، وغياب التشريعات الداعمة. في المقابل، تناولت الدراسات الأجنبية، كدراسة Geissdoerfer et al. (2017) و Reynaud (2021)، الموضوع من زاوية أكثر نضجا، معززة بنماذج تطبيقية ناجحة، خصوصا في السياقات الأوروبية، حيث توجد بنى تحتية مؤسساتية وتشريعية متطورة تسهّل اعتماد هذا النموذج.

على **المستوى المفاهيمي**، لوحظ اتفاق واضح بين معظم الدراسات حول التعريفات الأساسية للاقتصاد الدائري كبديل عن النموذج الخطي التقليدي، وكأداة لتعزيز الاستدامة من خلال تقليل النفايات وإعادة استخدام الموارد. غير أن بعض الدراسات الأجنبية توسعت في الربط بين الاقتصاد الدائري ومفاهيم أخرى مثل الابتكار المستدام، المسؤولية الاجتماعية، والحوكمة البيئية، وهو ما لم يكن حاضرا بنفس القوة في الأدبيات العربية.

أما **من حيث المنهج**، فقد تفاوتت الدراسات بين الطابع النظري التحليلي كما في دراسة Korhonen et al. (2018)، والدراسات التطبيقية الميدانية مثل دراسة ADEME (2019) ودراسة ليلى بوشامة (2017)، كما استخدمت الدراسات الأجنبية تقنيات متقدمة في التحليل مثل النمذجة، تحليل السلاسل القيمية، ودراسات الحالة المقارنة، في حين اعتمدت أغلب الدراسات العربية على استبيانات أو وصف الواقع دون التعمق في أدوات التحليل الكمي أو المقارن.

من حيث النتائج، فقد أجمع أغلب الباحثين على أن الاقتصاد الدائري يمثل مدخلا واعدا لتعزيز الأداء البيئي، لكن نجاحه يرتبط بمدى اندماجه في السياسات الاستراتيجية للمؤسسات، وتوفر البيئة الداعمة، كالتشريعات والحوافز الاقتصادية. وتكمن نقطة الالتقاء بين مختلف الدراسات في الدعوة إلى الانتقال من المقاربات التقليدية إلى سياسات اقتصادية صديقة للبيئة، مع إدماج البعد البيئي في صلب الاستراتيجيات المؤسسية.

ومن خلال هذه المقارنة، يمكن القول إن الدراسات الأجنبية قدمت نماذج أكثر تقدما من حيث التنفيذ والتأطير المؤسساتي، في حين ركزت الدراسات العربية على تشخيص الواقع واستعراض التحديات التي تعوق الانتقال الفعلي نحو هذا النموذج. هذا الاختلاف يعد مهما كونه يبرز الفجوة بين الطرح النظري وإمكانات التطبيق، وهي الفجوة التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها من خلال التركيز على السياق الجزائري، ومحاولة تقديم تصور واقعي يمكن أن يسهم في بناء أرضية عملية لاعتماد الاقتصاد الدائري داخل المؤسسات الجزائرية.

الجدول رقم (02): مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الدراسات السابقة	الدراسات الحالية		نتائج الدراسة
	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	
الدراسات العربية			
دراسة سهى عبد الجواد (2014) "ممارسات الإنتاج الأنظف كأحد تطبيقات الاقتصاد الدائري في القطاع الصناعي العربي.	تتقاطع هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث الغاية البيئية المشتركة، إذ تركز كلتاهما على الاقتصاد الدائري كوسيلة لتحقيق الاستدامة، خاصة في المؤسسات الصناعية. كما تشتركان في طرح الحاجة إلى إدماج ممارسات جديدة داخل نماذج الإنتاج التقليدية.	رغم هذا التقارب، تختلف دراسة سهى عبد الجواد عن الدراسة الحالية في تركيزها على بعد واحد فقط من الاقتصاد الدائري، وهو "الإنتاج الأنظف"، بينما تنطلق الدراسة الحالية من منظور أشمل للاقتصاد الدائري كمفهوم استراتيجي مهيكل يشمل السياسات والحوكمة البيئية. كما أن نطاق الدراسة السابقة كان على مستوى الدول العربية،	أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق الإنتاج الأنظف في المصانع العربية لا يزال محدودا، ويعزى ذلك إلى ضعف الالتزام المؤسسي، نقص الوعي البيئي، وعدم توفر الحوافز التشريعية. ودعت الباحثة إلى تعزيز هذه الممارسات ضمن

	التركيز على أحد جوانب الاقتصاد الدائري؛ الهدف البيئي مشترك.	بخلاف الدراسة الحالية التي تنحصر في السياق الجزائري وتقوم على لا تعالج الدراسة واقع المؤسسات الجزائرية أو الجانب الاستراتيجي تحقيق ميداني.	سياسات التنمية الصناعية المستدامة.
دراسة **نسرين بوثلجة** (2015) "الاقتصاد الدائري كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية للواقع والتحديات".	تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في كونها تتناول السياق الجزائري وتحلل التحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الدائري، كما أنها تهدف لتحقيق الاستدامة البيئية. نفس السياق الجغرافي والهدف العام.	تعتمد دراسة بوثلجة على تحليل نظري عام دون إدراج بيانات ميدانية، وتقتصر على رصد التحديات، بينما تسعى الدراسة الحالية لتقديم إطار عملي وحلول واقعية من خلال دراسة ميدانية، كما أن الدراسة الحالية تتوسع في الجوانب الاستراتيجية والتنظيمية. لا توجد دراسة ميدانية، تركيز محدود على الاستراتيجيات المؤسسية.	خلصت إلى أن الاقتصاد الدائري ما يزال مفهوما ناشئا في الجزائر، ويواجه عدة عوائق منها نقص الوعي، غياب الأطر القانونية، وقصور في تكوين الكفاءات.
دراسة **ليلى بوشامة** (2017) "الاستدامة البيئية في المؤسسات الجزائرية: واقع وآفاق".	تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في سعيها لفهم مدى تبني المؤسسات الجزائرية للممارسات البيئية، مع تركيز مشترك على البعد المؤسسي في تبني الاقتصاد الأخضر والدائري. نفس السياق المؤسسي والبيئي.	لم تعتمد دراسة بوشامة على مفهوم الاقتصاد الدائري بشكل مباشر، بل تناولت الاستدامة البيئية بشكل عام، دون الربط العميق بين الاستدامة والدائرة الاقتصادية، وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية بشكل تفصيلي واستراتيجي.	أبرزت الدراسة وجود وعي متزايد بأهمية البيئة، لكن تنفيذه ما يزال يواجه تحديات إدارية وتشريعية، مع دعوة لتفعيل دور الرقابة والمساءلة البيئية.

		لم تعتمد مفهوم الاقتصاد الدائري كإطار شامل، بل ركزت على البيئة فقط.	
دراسة عبد الله الزهراني (2020) الموسومة بـ "دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية".	تشترك هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الطرح النظري لمفهوم الاقتصاد الدائري ودوره في تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية). تشابه في التوجه النظري والهدف البيئي.	الدراسة سعودية الطابع وتعتمد على تحليل أدبي فقط دون إسقاطات ميدانية، في حين أن الدراسة الحالية تعتمد على ميدان جزائري وتحليل واقعي لظروف تطبيق الاقتصاد الدائري في المؤسسات الجزائرية. اختلاف في السياق الجغرافي، لا دراسة ميدانية ولا إسقاط على المؤسسات.	توصل الباحث إلى أن الاقتصاد الدائري يمكن أن يمثل أحد الحلول الهيكلية لمشاكل البيئة والموارد، شرط تبني سياسات حكومية فعالة وتوفير بيئة تشريعية مساندة.
دراسة أسماء بن طالب (2023) "إمكانية تطبيق الاقتصاد الدائري في الشركات الجزائرية لتحقيق الاستدامة البيئية".	يوجد تقارب كبير في الموضوع، حيث تهدف كل من الدراسة الحالية وهذه المذكرة إلى تقييم مدى جاهزية المؤسسات الجزائرية لاعتماد الاقتصاد الدائري في سبيل تحقيق الاستدامة البيئية. الموضوع شبه متطابق؛ نفس الهدف والمجال.	دراسة بن طالب ماجستير ذات طابع أكاديمي أولي، وتركز على الجانب النظري وتحليل بعض النماذج بشكل عام، بينما الدراسة الحالية أعمق من حيث التحليل الميداني، وتقدم إطارا عمليا واستراتيجيا شاملا للاقتصاد الدائري. الدراسة الحالية أعمق، بمنهج ميداني وتحليل مقارن، وأكثر شمولا من حيث الأبعاد الاستراتيجي	توصلت المذكرة إلى أن هناك وعيا أوليا بمفهوم الاقتصاد الدائري داخل بعض المؤسسات، إلا أن تطبيقه لا يزال محدودا بسبب نقص الإمكانيات والدعم القانوني والتقني.
الدراسات الاجنبية			

دراسة Ellen MacArthur Foundation 2015	تكمن في التركيز على العلاقة بين الاقتصاد الدائري والاستدامة، ومحاولة استكشاف العوامل المحفزة لاعتماد هذا النموذج.	تشمل الطابع الشمولي للدراسة (عالمي)، والمنهج التحليلي القائم على دراسات حالة اقتصادية من أوروبا، واعتمادها على تحليل تقارير اقتصادية متقدمة، مقابل تركيز الدراسة الحالية على السياق الجزائري من خلال دراسة ميدانية وبيئية داخل المؤسسات.	جاءت دراسة "نحو الاقتصاد الدائري: المبررات الاقتصادية والتجارية لانتقال معجل" لتبين أن الاقتصاد الدائري يمثل تحولا جوهريا في الطريقة التي تدار بها الموارد، مؤكدة على أن اعتماد هذا النموذج يمكن أن يسهم في تقليل التكاليف، خلق فرص اقتصادية جديدة، وتحقيق أهداف بيئية.
دراسة Geissdoerfer et al. 2017	تتمثل في الطرح المفاهيمي الشامل والرغبة في تقديم إطار استراتيجي لتطبيق الدائرة الاقتصادية.	استخدام منهج نظري تحليلي عميق، مع توظيف تحليل نقدي للمفاهيم، دون الاعتماد على ميدان أو سياق جغرافي معين، في حين أن دراستك تعتمد تحقيقا ميدانيا تطبيقيا ضمن بيئة جزائرية محددة.	أظهرت ضرورة الدمج بين الأبعاد الاقتصادية، البيئية والاجتماعية في أي محاولة لتطبيق الاقتصاد الدائري.
دراسة Korhonen et al. 2018	تكمن في الطرح النقدي والتفصيلي للمفاهيم، وهو ما تحاول دراسة معالجته في السياق الجزائري.	تتمثل في الطابع الفلسفي والجدلي للدراسة، والمنهج النظري الخالص دون تجريب ميداني، كما أن الدراسة لا تركز على منطقة جغرافية معينة	أوضحت أن الاقتصاد الدائري ليس حلا سحريا، بل يحتاج إلى شروط مؤسساتية دقيقة وسياسات متكاملة.

دراسة ADEME (2019)	الدراسة الحالية تكمن في استهداف المؤسسة كوحدة تحليل، والتركيز على العراقيل والتسهيلات الممكنة.	يكمن في المنهج الموجه نحو الممارسات الميدانية داخل شركات فرنسية، باستخدام دراسات حالة وأدوات تحليل هندسي واقتصادي، في حين أن دراستك تتبع منهجا ميدانيا في السياق الجزائري مع تكييف محلي للأدوات.	كانت موجهة بشكل عملي، حيث أظهرت إمكانيات حقيقية للتطبيق بشرط وجود دعم حكومي وتقني.
دراسة Reynaud 2021	واضحة جدا مع دراسة من حيث المنهج التطبيقي، واستهداف المؤسسات كفضاء للتطبيق البيئي.	أدوات التحليل الأكثر تقدما المستخدمة (مقابلات معمقة، مؤشرات أداء بيئي، تحليل SWOT بيئي)، بالإضافة إلى اختلاف السياق الجغرافي والبنية التشريعية.	أظهرت أن هناك علاقة مباشرة بين مرونة المؤسسات وقدرتها على إدماج نموذج الاقتصاد الدائري.

:

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

2- مميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة

تتمثل القيمة العلمية للدراسة الحالية في عدة جوانب تجعلها متميزة عن الدراسات السابقة، سواء من حيث الموضوع أو المنهجية أو المجال التطبيقي، مما يعزز من أهميتها ضمن الحقل الأكاديمي.

- **من حيث الموضوع**: ركزت هذه الدراسة على العلاقة التكاملية بين الاقتصاد الدائري واستراتيجيات الاستدامة البيئية داخل الشركات الجزائرية، وهي مقاربة ثنائية لم يتم التطرق إليها بالشكل الكافي في الأدبيات السابقة، خاصة ضمن السياق المحلي. فبينما ركزت معظم الدراسات العربية على أحد المفهومين بشكل منفصل، أو تناولت الاقتصاد

الأخضر في إطار عام، جاءت هذه الدراسة لتحلّل التفاعل بين المفهومين وتأثير تبني نموذج دائري للاقتصاد على الرؤية البيئية الاستراتيجية داخل المؤسسات.

- **من الناحية المنهجية**، فإن الدراسة تميزت باستخدام منهج تحليلي تطبيقي يجمع بين البعدين الكمي والنوعي، مستفيدة من أدوات تحليل ميداني كالاستبيانات وتحليل الوثائق الإدارية داخل المؤسسات، ما يعطي نتائج أكثر مصداقية. بينما اكتفت بعض الدراسات السابقة بالتحليل المكتبي أو الوصفي، تأتي هذه الدراسة لتدمج الأدوات الميدانية مما يثري النتائج ويجعلها أكثر ارتباطا بالواقع
- **فيما يخص المجال التطبيقي**، ركزت الدراسة على شركات جزائرية، ما يمنحها خصوصية وواقعية عالية، خلافا للدراسات الأجنبية التي، رغم عمقها المنهجي، تتعلق بسياقات مؤسساتية في بيئات متقدمة تختلف جذريا عن البيئة الجزائرية من حيث البنية التحتية، التشريعات، الموارد، ومستوى الوعي البيئي.
- **أما من حيث أدوات التحليل**، فقد حاولت الدراسة توظيف أدوات أكثر دقة في فهم ممارسات الاقتصاد الدائري، من خلال ربطها بمؤشرات الأداء البيئي داخل المؤسسة، وهي أداة جديدة نسبيا لم تستخدم على نطاق واسع في الدراسات السابقة المحلية. كما استفادت من أدبيات متعددة اللغات (عربية، فرنسية، وإنجليزية)، مما يعكس شمولية الإطار النظري ويمنحها قوة في التحليل المقارن.
- **وأخيرا، من حيث القيمة المضافة**، فإن هذه الدراسة تعد محاولة لسد فجوة بحثية واضحة، تتمثل في ضعف الدراسات التطبيقية التي تربط بين الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية ضمن المؤسسات الجزائرية،كما أنها تواكب التحولات الاقتصادية والبيئية التي تعرفها الجزائر، ما يمنح نتائجها أهمية عملية تتجاوز الجانب النظري، ويمكن أن تشكل مرجعية أولية لصنع القرار والمؤسسات الباحثة عن نماذج تنموية مستدامة.

بعد استعراض وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، يتضح أن موضوع الاقتصاد الدائري واستراتيجيات الاستدامة البيئية قد حظي باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل التحولات العالمية نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة. وقد أبرزت المقارنة بين هذه الدراسات مجموعة من أوجه الاتفاق، خاصة فيما يتعلق بدور الاقتصاد الدائري في تحسين الأداء البيئي، كما كشفت عن اختلافات واضحة في السياق التطبيقي والمنهجي، حيث ركزت الدراسات الأجنبية على النماذج الناجحة والتجارب التطبيقية، في حين تمحورت الدراسات العربية حول تشخيص واقع التحديات والقيود.

أما الدراسة الحالية، فقد تميزت من خلال تركيزها على الحالة الجزائرية، وربطها بين مفهومي الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية ضمن إطار ميداني تطبيقي، مع استخدام أدوات بحث دقيقة ومنهج يجمع بين التحليل النظري

والدراسة العملية، وتعد هذه الدراسة محاولة جادة لسد فجوة بحثية قائمة، وتعزيز الفهم المحلي للكيفية التي يمكن من خلالها تفعيل الاقتصاد الدائري كأداة استراتيجية لتحقيق الاستدامة البيئية داخل المؤسسات الجزائرية.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الإطار النظري للاقتصاد الدائري بوصفه نموذجا بديلا عن الاقتصاد الخطي التقليدي، وذلك في ظل التوجهات العالمية نحو تحقيق الاستدامة البيئية. حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الاقتصاد الدائري، مبادئه، وأبعاده الأساسية، مع إبراز دوره كمدخل فعّال للتحول نحو نظام اقتصادي أكثر مرونة واستدامة. ثم انتقلنا في المبحث الثاني إلى تحليل أثر تبني هذا النموذج على استراتيجيات الاستدامة البيئية، من خلال تسليط الضوء على كيف يمكن للمؤسسات إعادة صياغة ممارساتها الإنتاجية والاستهلاكية بما يخدم الأهداف البيئية. أما المبحث الثالث فقد خصّ بالدراسات السابقة، حيث تم عرض وتحليل مجموعة من البحوث الأكاديمية التي عالجت العلاقة بين الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية، سواء على الصعيدين العربي أو الأجنبي.

ويستنتج من مجمل ما تم التطرق إليه أن الاقتصاد الدائري يعد ركيزة أساسية لتعزيز الاستدامة البيئية، ويشكل أداة استراتيجية بيد المؤسسات لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية الراهنة، كما يبرز الحاجة إلى تبني سياسات وتشريعات داعمة لهذا التحول داخل السياق الجزائري.

الفصل الثاني: أثر تبني الاقتصاد الدائري على استراتيجيات الاستدامة البيئية من خلال مرافقة الوكالة الوطنية للنفايات(AND)

تمهيد:

يعد الجانب الميداني من أبرز المراحل في أي بحث أكاديمي، كونه يمثل الوسيلة الأساسية لتحويل الطرح النظري إلى ملاحظات واقعية قابلة للتحليل والتفسير، وانطلاقا من أهمية الاقتصاد الدائري في دعم الاستدامة البيئية، جاءت هذه الدراسة التطبيقية لتسليط الضوء على واقع تبني هذا النموذج داخل مؤسسة بيئية عمومية جزائرية، هي الوكالة الوطنية للنفاياتAND، وذلك من خلال استخدام أدوات بحث ميدانية جمعت بين الاستبيان، المقابلة والملاحظة.

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء مستوى إدراك العاملين لمفاهيم الاقتصاد الدائري، وتحديد درجة تطبيقه في نشاطات المؤسسة، مع إبراز مدى مساهمته في تحسين الأداء البيئي ورفع كفاء استراتيجيات الاستدامة.

وقد تم تنظيم هذا الفصل في ثلاثة مباحث رئيسية، كما يلي:

- **المبحث الأول**: الإطار العام للدراسة الميدانية
- **المبحث الثاني**: عرض وتحليل نتائج الاستبيان
- **المبحث الثالث**: عرض وتحليل نتائج المقابلة

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة التطبيقية

يعد الجانب التطبيقي من أهم الأجزاء في الدراسات العلمية، كونه يترجم الجوانب النظرية إلى واقع ملموس يمكن قياسه وتحليله. وفي سياق هذه الدراسة التي تبحث في "أثر تبني الاقتصاد الدائري على استراتيجيات الاستدامة البيئية في الشركات الجزائرية"، جاء هذا الفصل لتسليط الضوء على الجوانب المنهجية والتنظيمية المعتمدة في الدراسة الميدانية، من خلال تقديم لمحة عن المؤسسة محل الدراسة، والمنهج المتبع، وأدوات جمع البيانات، إضافة إلى دراسة خصائص الأداة البحثية من حيث الصدق والثبات.

يهدف هذا المبحث إلى إرساء أرضية علمية صلبة تسهم في فهم أفضل لنتائج الدراسة وتحليلها لاحقا، من خلال ضمان سلامة الإجراءات المنهجية ودقتها. وعليه، فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب أساسية، تشمل التعريف بوكالة الدراسة وتوضيح المنهج والأدوات المعتمدة، ثم التحقق من صدق وثبات أداة البحث المعتمدة.

المطلب الأول: تعريف بالوكالة

1. تأسيس الوكالة الوطنية للنفايات

تأسست الوكالة الوطنية للنفايات في الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-175 الصادر بتاريخ 20 مايو 2002، حيث تم تنظيمها كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتخضع لوصاية وزارة البيئة والطاقات المتجددة[83]. تهدف الوكالة إلى تقديم الدعم الفني للجماعات المحلية في مجال إدارة النفايات، وجمع ومعالجة البيانات المتعلقة بها، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات وطنية محدثة حول النفايات. كما تعمل على توعية الجمهور وتعميم تقنيات الفرز والجمع والنقل والمعالجة والتثمين والتخلص من النفايات.[84]وأطلقت الوكالة مؤخرا تطبيقا إلكترونيا يعرف بـ "***بورصة النفايات الصناعية***" لتعزيز الاقتصاد الدائري عبر ربط العرض والطلب على النفايات القابلة للتثمين.[85]

---

83. المرسوم التنفيذي رقم 02-175، المؤرخ في 20 مايو 2002، يخص تنظيم الوكالة الوطنية للنفايات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 32، ص. 1-10.

84 الوكالة الوطنية للنفايات، تقرير أنشطة 2023، وزارة البيئة والطاقات المتجددة، الجزائر، ص. 12.

85 مؤتمر بورصة النفايات الصناعية لتعزيز الاقتصاد الدائري"، أكتوبر 2022، الجزائر، ص. 8. متاح على https://www.calec-dz.org/wp-content/uploads/2023/01/conferance-n%C2%B0-05-de-5-et-6-Octobre-2022.pdf

2. تعريف الوكالة الوطنية للنفايات(AND)

تعد الوكالة الوطنية للنفايات(AND) مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-175 المؤرخ في 20 ماي 2002، وهي تعمل تحت وصاية وزار البيئة والطاقات المتجدد. تهدف هذه الوكالة إلى مرافقة السلطات العمومية في تسيير النفايات بمختلف أنواعها، عبر تقديم الدعم التقني والمهني، وإعداد الدراسات، والمساهمة في إعداد السياسات الوطنية في هذا المجال. كما تتولى مهام التكوين، الإعلام، ونشر الوعي البيئي لدى الفاعلين والشركاء المعنيين بإدارة النفايات .[1]

تلعب الوكالة دورا محوريا في تعزيز مبادئ الاقتصاد الدائري من خلال تشجيع إعادة التدوير، وتثمين النفايات، ودعم المشاريع المتعلقة بإعادة الاستعمال، مما يجعلها فاعل أساسيا في مسار تحقيق الاستدامة البيئية في الجزائر.

3. الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للنفايات:

تتبنى الوكالة الوطنية للنفايات هيكلا تنظيميا مكونا من مجلس إدارة يتألف من عدة أعضاء يمثلون مختلف الوزارات والمؤسسات ذات الصلة، حيث يختص المجلس بوضع السياسات العامة والإشراف على تنفيذها. يشرف على العمليات التنفيذية مدير عام يتم تعيينه بقرار من السلطة الوصية، ويعمل تحت إدارته عدد من المديريات المتخصصة، تشمل مديرية الدراسات والتخطيط المسؤولة عن إعداد الخطط الاستراتيجية، ومديرية العمليات الميدانية التي تتابع تنفيذ البرامج على مستوى الجماعات المحلية، بالإضافة إلى مديرية التوعية والاتصال التي تعنى بتثقيف الجمهور وتعزيز المشاركة المجتمعية، ومديرية الشؤون المالية والإدارية التي تدير الموارد البشرية والمالية للوكالة. هذا الهيكل يعكس توجه الوكالة نحو التكامل بين الجوانب الفنية، الإدارية، والتوعوية لتحقيق أهدافها في إدارة النفايات بكفاءة وفعالية.[2]

4. أهداف ومهام الوكالة الوطنية للنفايات:

1. الوكالة الوطنية للنفايات (. 2002)، " المرسوم التنفيذي رقم 02-175 المؤرخ في 20 ماي 2002، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتحديد مهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، ص 04، تاريخ الاطلاع: 10 ماي2025

2. الوكالة الوطنية للنفايات، تقرير الهيكل التنظيمي، وزارة البيئة والطاقات المتجددة، 2023، ص. 4-7.

تهدف الوكالة الوطنية للنفايات إلى تنظيم وتطوير إدارة النفايات في الجزائر بطريقة مستدامة، مع التركيز على حماية البيئة وتحسين جودة الحياة للمواطنين. تشمل أهدافها الرئيسية تعزيز تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري من خلال التخفيف من حجم النفايات، وإعادة التدوير، وإعادة التثمين، والحد من التلوث البيئي الناتج عن النفايات. [3]

أما مهام الوكالة فتتمثل في تقديم الدعم الفني والتقني للجماعات المحلية من أجل تحسين نظم جمع وفرز ونقل ومعالجة النفايات، إلى جانب إنشاء قاعدة بيانات وطنية محدثة خاصة بالنفايات. كما تضطلع الوكالة بمهام التوعية المجتمعية، وتعميم التقنيات الحديثة في مجال إدارة النفايات، وتنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية للمسؤولين والعاملين في القطاع. ومن بين مهامها أيضا إطلاق مبادرات مثل "بورصة النفايات الصناعية" لتعزيز الاستغلال الأمثل للنفايات القابلة للتثمين، ما يسهم في دعم الاقتصاد الدائري وتحقيق التنمية المستدامة.[4]

المطلب الثاني: منهج الدراسة وأدواتها

لضمان دقة وموثوقية النتائج المستخلصة من الدراسة، كان لا بد من اعتماد منهجية علمية واضحة ومتينة. يتضمن هذا المطلب استعراض المنهج المعتمد في دراسة أثر تبني الاقتصاد الدائري على استراتيجيات الاستدامة البيئية، مع توضيح المتغيرات الأساسية التي تم تحليلها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والمنهجية التي ساعدت في جمع وتحليل البيانات بدقة وموضوعية.

✓ متغيرات الدراسة:

في هذه الدراسة، يتحدد محور البحث حول تأثير تبني الاقتصاد الدائري على الاستدامة البيئية في الشركات الجزائرية، حيث:

- **المتغير المستقل**: الاقتصاد الدائري
- **المتغير التابع**: تحقيق الاستدامة البيئية

✓ مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الوكالة الوطنية للنفايات، حيث تم اختيار عينة تتألف من 30 مشاركا تمثل مسؤولين وموظفين في مختلف الأقسام بالوكالة. تم توزيع الاستبيان على 37 مشاركا بهدف جمع البيانات اللازمة،

3 المرسوم التنفيذي رقم 02-175، 2002، ص. 2.

4 (الوكالة الوطنية للنفايات، تقرير الأنشطة السنوي، وزارة البيئة والطاقات المتجددة، 2023، ص. 9-14).

وقد تم استرجاع 30 استبيانا مكتملا، أي بنسبة استجابة بلغت حوالي 81٪. تمثل هذه العينة شريحة تمثيلية من المجتمع المستهدف، مما يعزز موثوقية النتائج وقابليتها للتعميم على مستوى الوكالة.

✓ **الأدوات الإحصائية والمنهجية المستخدمة:**

- **معامل ألفا كرونباخ**: (Alpha de Cronbach) لقياس الثبات الداخلي للاستبيان.
- **الوصفية** :(Statistiques descriptives) لاستخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل بعد.
- **معامل ارتباط بيرسون** :(Pearson Correlation) لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
- **الانحدار الخطي المتعدد** :(Régression linéaire multiple) لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- **تحليل التعدد الخطي** :(Multicolinéarité) لاختبار التداخل بين المتغيرات المستقلة.
- **تحليل البواقي** :(Analyse des résidus) لاختبار صحة النموذج الإحصائي.

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الاستبيان

اعتمدت هذه الدراسة على أداتين أساسيتين لجمع البيانات الميدانية المتعلقة بأثر تبني الاقتصاد الدائري على استراتيجيات الاستدامة البيئية في الشركات الجزائرية، وهما: الاستبيان الموجّه لإطارات ومختصين في الوكالة الوطنية للنفايات، والمقابلة موجهة مع مسؤولين وخبراء في وزارة البيئة.

لضمان جودة وموثوقية البيانات، تم إخضاع الأداتين لاختبارات منهجية للتحقق من الصدق والثبات:

✓ **الصدق**: يقصد به مدى قدرة الأداة على قياس المفاهيم المستهدفة بالدقة والموضوعية، بما يعكس واقع تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية في المؤسسات العمومية ذات الصلة.

✓ **الثبات**: يشير إلى مدى استقرار الأداة في إعطاء نتائج متقاربة عند إعادة استخدامها في نفس الظروف ومع نفس الفئة المستهدفة.

وقد تم التحقق من صدق وثبات كل أداة على النحو التالي:

1. ثبات الاستبيان: لقياس ثبات أداة الاستبيان، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach) لقياس الاتساق الداخلي بين البنود، أي مدى ترابطها وتجانسها في قياس كل بعد من أبعاد الدراسة، ويعد هذا الاختبار من أكثر الوسائل شيوعا للتحقق من الثبات في البحوث الاجتماعية.

قد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS ، فكانت قيمة معامل Alpha كما يلي: Alpha de Cronbach = 0.800 وهي قيمة تعد جيدة حسب القواعد الإحصائية التالية:

- إذا كانت القيمة ≤ 0.60 فهي مقبولة.
- إذا كانت القيمة ≤ 0.70 فهي جيدة.
- إذا كانت القيمة ≤ 0.80 فهي جيدة جدا وتشير إلى موثوقية عالية.

وبالتالي، فإن الاستبيان يتمتع بدرجة جيدة من الثبات، ويمكن الاعتماد عليه في تحليل البيانات المتعلقة بتقييم مدى تبني الاقتصاد الدائري داخل الوكالة الوطنية للنفايات، وانعكاس ذلك على أبعاد الاستدامة البيئية.

2. صدق أداة الاستبيان

تم التأكد من صدق أداة الاستبيان من خلال تحليل الاتساق الداخلي باستخدام معامل ألفا كرونباخ، إضافة إلى استخراج معامل الصدق عبر حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات (√Alpha). الجدول التالي يبين تفاصيل الصدق والثبات لكل بعد من أبعاد الاستبيان:

الجدول رقم (03): تحليل بيانات متعلقة بمجال تدخل الوكالة

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,800	20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مفرغات الاستبيان

معامل الثبات ألفا كرونباخ تتراوح قيمته بين (0-1) حيث إذا اقترب المعامل من 1، فإن ذلك يعني أن الثبات يكون أقوى، وفي حالة اقترابه من 0، فإن ذلك يعني عدم وجود ثبات في قيمة المعامل، وكما هو موضح في الجدول

رقم (**03**) أعلاه وجدنا أن قيمة المعامل ألفا كرونباخ تساوي 0.800، وبناءا على ذلك يمكننا التأكيد على وجود ثبات في قيمة المعامل.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة واختبار الفرضيات

بعد جمع البيانات الميدانية من العينة الممثلة لمجتمع الدراسة المتمثل في موظفي ومسؤولي الوكالة الوطنية للنفايات، تم الشروع في تحليل النتائج باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، وذلك عبر برنامج SPSS ويهدف هذا المبحث إلى عرض النتائج المحصل عليها، وتحليلها في ضوء الإطار النظري والفرضيات المقترحة، من خلال ما يلي:

- ✓ تقديم لمحة عامة حول خصائص عينة الدراسة.
- ✓ تحليل استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة عبر المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- ✓ اختبار صحة الفرضيات باستخدام اختبارات إحصائية مناسبة، على رأسها اختبار T للارتباط والانحدار الخطي.

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج دراسة عينة البحث

يعد فهم الخصائص العامة لعينة الدراسة أمرا أساسيا في البحوث الميدانية، حيث يسمح بتكوين صورة شاملة عن طبيعة الأفراد محل الدراسة، ومدى ملاءمة إجاباتهم لطبيعة الإشكالية المطروحة. وفي هذا السياق، تضمن المحور الأول من الاستبيان مجموعة من الأسئلة التعريفية المتعلقة بالوكالة الوطنية للنفايات، مثل مجال تدخلها، عدد سنوات نشاطها، المناصب الوظيفية للعاملين بها، وخبراتهم المهنية، إلى جانب مدى وجود برامج توعية ذات صلة بتطبيق الاقتصاد الدائري.

يتيح تحليل هذه البيانات الفرصة لتفسير النتائج اللاحقة في ضوء المتغيرات الشخصية والمؤسساتية للعينة، كما يساعد في تقييم مدى جاهزية المؤسسة موضوع الدراسة لتبني ممارسات الاقتصاد الدائري وتحقيق الاستدامة البيئية.

1. مجال تدخل الوكالة:

تم توجيه سؤال للمستجوبين حول المجالات التي تتدخل فيها وكالتهم ضمن منظومة إدارة النفايات. يهدف هذا السؤال إلى معرفة مدى تنوع وتخصص تدخل الوكالة بين جمع، فرز، معالجة، تدوير، مراقبة وغيرها، وهو ما يعكس الدور العملي الذي تؤديه المؤسسة في تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري.

الجدول رقم (04): تحليل بيانات متعلقة بمجال تدخل الوكالة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
جمع النفايات	1	3,3	3,3	3,3
تدوير	1	3,3	3,3	6,7
مراقبة	4	13,3	13,3	20,0
أحرى	24	80,0	80,0	100,0
المجموع	30	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مفرغات الاستبيان

الشكل رقم (03): تمثيل الأجوبة الخاصة بمجال تدخل الوكالة

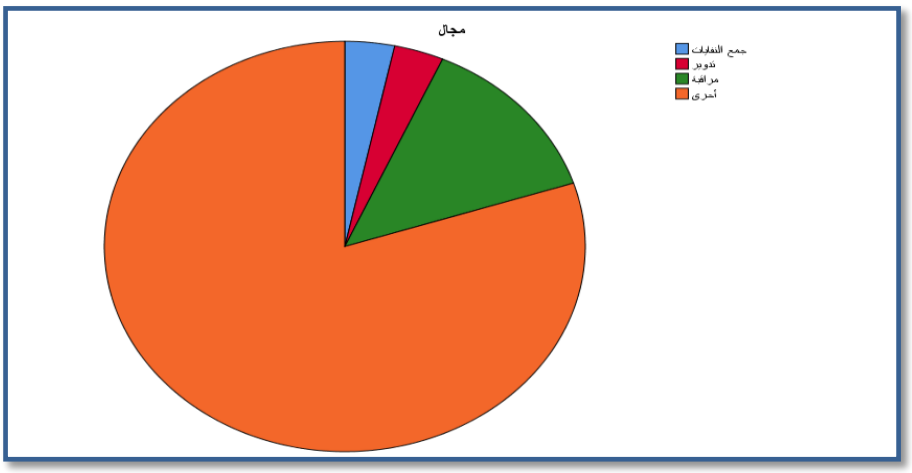

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مفرغات الاستبيان

التحليل:

يظهر الجدول الإحصائي والرسم البياني الدائري الخاص بمجال تدخل موظفي الوكالة الوطنية للنفايات أن أغلبية أفراد العينة، بنسبة بلغت 80.0%، ينتمون إلى فئة "أخرى"، وهي نسبة مرتفعة تشير إلى أن مهامهم لا تدخل ضمن الأنشطة الميدانية التقليدية كالفرز أو الجمع أو التدوير أو المراقبة. في المقابل، جاءت نسبة العاملين في

مجال المراقبة في المرتبة الثانية بـ 13.3%، تليها كل من جمع النفايات والتدوير بنسبة متساوية قدرها 3.3%. ومن هنا نستنتج أن الطابع العام للوظائف داخل الوكالة يميل إلى الأدوار الإدارية، التوعوية، التنسيقية أو التخطيطية، وهو ما يعكس طبيعة عمل الوكالة كجهاز وطني يعنى بالإشراف وتقديم الدعم الفني والمؤسساتي في مجال تسيير النفايات وتطبيق سياسات الاقتصاد الدائري، أكثر من كونه جهازا ميدانيا يمارس التنفيذ المباشر للعمليات التقنية. هذا التوجه يبرز الدور المركزي للوكالة في توجيه الجهود الوطنية نحو تحقيق أهداف الاستدامة البيئية.

2. عدد سنوات نشاط الوكالة:

يعبر عدد سنوات نشاط الوكالة عن مدى تراكم الخبرة المؤسسية في مجال إدارة النفايات. لهذا الغرض، تم تصنيف الوكالة حسب عدد سنوات النشاط إلى ثلاث فئات زمنية، لمعرفة ما إذا كانت مدة النشاط تؤثر في جاهزيتها لتطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري.

الجدول رقم (05): تحليل البيانات متعلقة بعدد سنوات نشاط الوكالة

Pourcentage cumulé	Pourcentage valide	Pourcentage	Fréquence	
100,0	100,0	100,0	30	أكثر من 10 سنوات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مفرغات الاستبيان

الشكل رقم (04): تمثيل الأجوبة الخاصة بعدد سنوات نشاط الوكالة

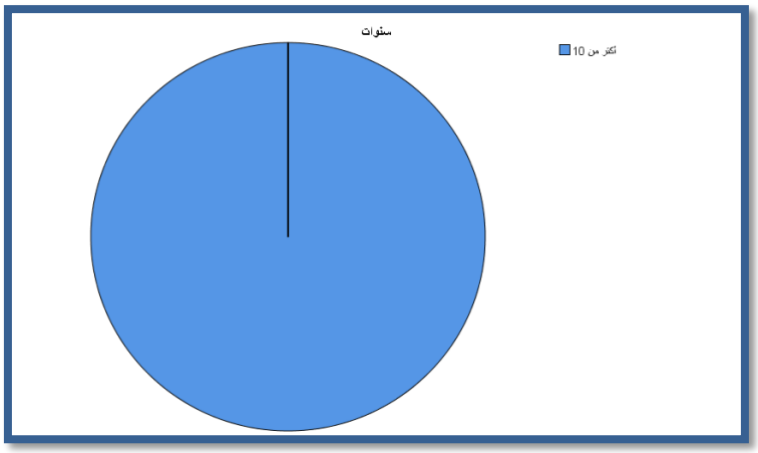

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مفرغات الاستبيان

التحليل:

يظهر الجدول الإحصائي والرسم البياني الخاص بسنوات نشاط الوكالة الوطنية للنفايات أن 100.0% من أفراد العينة أكدوا أن وكالتهم تنشط منذ أكثر من عشر (10) سنوات، وهي نتيجة تعكس بوضوح أن العينة تنتمي إلى مؤسسة ذات باع طويل وتجربة ممتدة في مجال تسيير النفايات، ومن هنا نستنتج أن هذه الخبرة المؤسسية المتراكمة تؤهل الوكالة لتكون فاعلا أساسيا في تطبيق مفاهيم الاقتصاد الدائري، كما تمنحها قدرة أكبر على التخطيط، التنسيق، ومرافقة الفاعلين المحليين والوطنيين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في شقها البيئي. هذا الامتداد الزمني يعكس أيضا استقرار الهيكل التنظيمي واستمرارية الدور الوظيفي، وهو ما يعزز من موثوقية البيانات المتحصل عليها من العينة في ضوء تجربتهم المهنية داخل المؤسسة.

3. المنصب الوظيفي:

يسهم تحليل المنصب الوظيفي في تحديد مستوى المسؤولية والقرار لدى المشاركين، مما يساعد على تفسير مدى إدراكهم وفهمهم لممارسات الاقتصاد الدائري. حيث تشمل العينة مديرين، مسؤولين في مجال البيئة، وموظفين إداريين أو تقنيين، إلى جانب فئة "أخرى".

الجدول رقم (06): تحليل البيانات متعلقة بالمنصب الوظيفي

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
مسؤول بيئة	6	20,0	20,0	20,0
موظف	24	80,0	80,0	100,0
المجموع	30	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مفرغات الاستبيان

الشكل رقم (05): تمثيل الأجوبة الخاصة بالمنصب الوظيفي

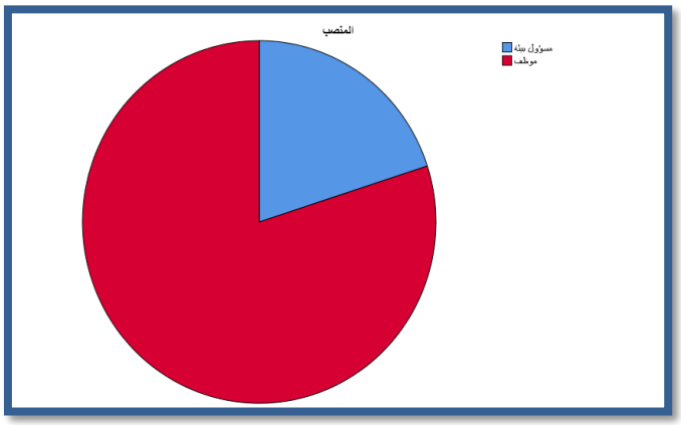

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مفرغات الاستبيان

يظهر من خلال الجدول الإحصائي والرسم البياني الخاص بالمنصب الوظيفي للعاملين في الوكالة الوطنية للنفايات أن غالبية أفراد العينة يشغلون مناصب "موظف" بنسبة 80.0%، في حين يشغل 20.0% منهم منصب "مسؤول بيئة"، ومن هنا نستنتج أن التركيبة الوظيفية للعينة تميل بشكل كبير نحو الفئات التنفيذية والإدارية، مع تمثيل محدود للمناصب التقنية المتخصصة في الشأن البيئي. ورغم أن فئة "موظف" قد تشمل وظائف متنوعة، فإن هذه النتيجة تبرز الطابع الإداري الغالب على تركيبة الموارد البشرية داخل الوكالة، وهو ما قد يؤثر في فهم وتطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري على أرض الواقع، ويجعل من الضروري تعزيز الكفاءات البيئية المتخصصة لدعم فعالية البرامج والمشاريع المرتبطة بالاستدامة البيئية.

4. الخبرة المهنية:

تعد الخبرة المهنية عاملا مهما في تقييم عمق المعرفة التراكمية لدى الأفراد بخصوص ممارسات التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري. تم تصنيف الخبرة إلى ثلاث مستويات زمنية (أقل من 5 سنوات، من 5 إلى 10 سنوات، أكثر من 15 سنة)، لتحديد مدى ارتباطها بفهم محاور الدراسة.

الجدول رقم (07): تحليل البيانات المتعلقة بالخبرة المهنية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أقل من 5 سنوات	7	23,3	23,3	23,3
من 5 إلى 10 سنوات	12	40,0	40,0	63,3
أكثر من 15 سنة	4	13,3	13,3	76,7
المجموع	30	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مفرغات الاستبيان

الشكل رقم (06): تمثيل الأجوبة الخاصة بالخبرة المهنية

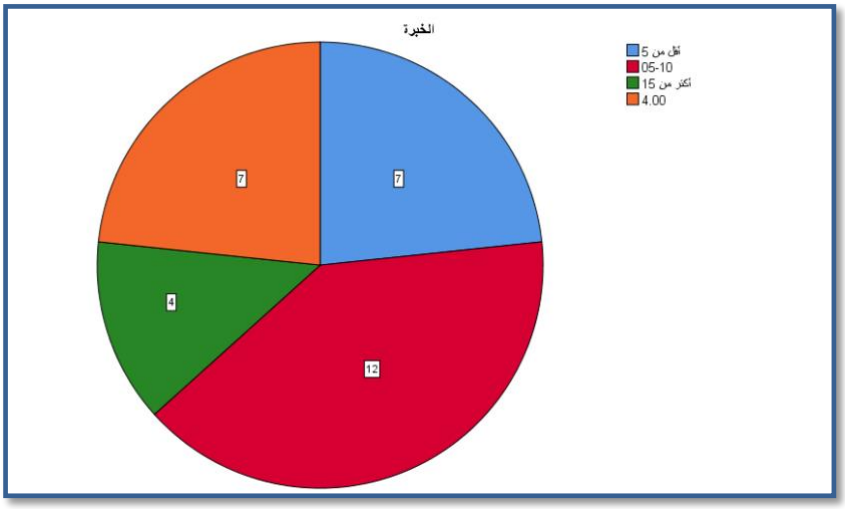

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مفرغات الاستبيان

يبين الجدول الإحصائي والرسم البياني المتعلق بالخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة في الوكالة الوطنية للنفايات أن النسبة الأكبر، وهي 40.0%، تنتمي إلى فئة ذات خبرة تتراوح بين 5 و10 سنوات. تليها فئتا الخبرة الأقل من 5 سنوات والخبرة بين 10 و15 سنة، حيث بلغت كل منهما 23.3%، في حين شكلت الفئة ذات الخبرة أكثر من 15 سنة نسبة 13.3% فقط. ومن هنا نستنتج أن غالبية العاملين يمتلكون خبرات مهنية متوسطة تمتد لعدة سنوات، مما يتيح لهم فهما متينا للمهام والبرامج التي تنفذها الوكالة، خصوصا فيما يتعلق بتطبيق مفاهيم الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية. كما تشير هذه التوزيعة إلى وجود تنوع في مستويات الخبرة، مما قد يسهم في

توازن ديناميكي بين الخبرات الحديثة والأفكار الجديدة من جهة، والخبرة المتعمقة والمعرفة المتراكمة من جهة أخرى، وهو ما يعد عاملا مساعدا في تطوير أداء الوكالة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

5. وجود برامج توعية للشركات حول الاقتصاد الدائري

سئل المستجوبون عمّا إذا كانت وكالتهم تنظم برامج توعية موجهة للمؤسسات حول موضوع الاقتصاد الدائري. ويهدف هذا السؤال إلى قياس انخراط الوكالة في نشر الثقافة البيئية بين المتعاملين الاقتصاديين، كعنصر مكمل لاستراتيجيتها في مجال الاستدامة.

جدول رقم (08): تحليل البيانات متعلقة بوجود برامج توعية للشركات حول الاقتصاد الدائري

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
نعم	27	90,0	90,0	90,0
لا	3	10,0	10,0	100,0
المجموع	30	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مفرغات الاستبيان

الشكل رقم (07): تمثيل الأجوبة الخاصة بوجود برامج توعية للشركات حول الاقتصاد الدائري

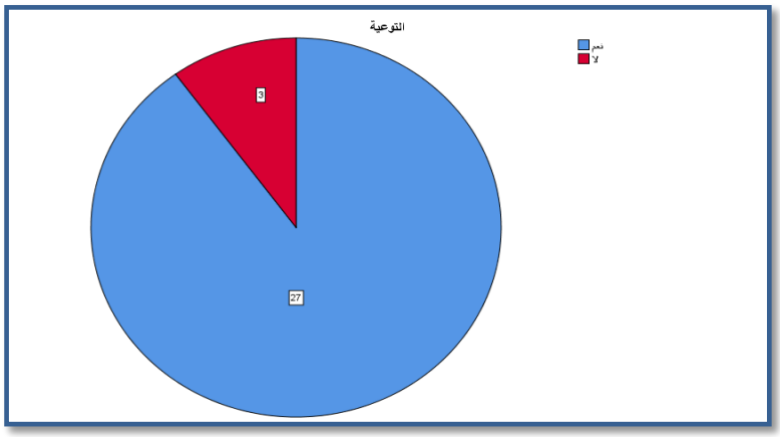

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مفرغات الاستبيان

يوضح الجدول والرسم البياني الخاص ببرامج التوعية في الوكالة الوطنية للنفايات أن 90% من أفراد العينة أكدوا وجود برامج توعية موجهة للشركات حول الاقتصاد الدائري، في حين أن 10% فقط أشاروا إلى عدم وجود مثل هذه البرامج. ومن هنا نستنتج أن الوكالة تولي أهمية كبيرة لرفع الوعي البيئي وتعزيز ثقافة الاقتصاد الدائري بين الجهات المستهدفة، مما يعكس التزامها بتفعيل الاستراتيجيات التي تدعم الاستدامة البيئية. هذا التركيز على التوعية يعد عاملا رئيسيا في نجاح تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري، حيث يساهم في تحفيز السلوكيات الإيجابية وتعزيز المشاركة الفعالة من جميع الأطراف المعنية في منظومة النفايات.

في ختام هذا المطلب تم تقديم وصف دقيق للعينة المبحوثة من خلال عرض الجداول الإحصائية المستخرجة من برنامج SPSS والتي شملت المتغيرات الديموغرافية والمهنية (مثل مجال تدخل الوكالة، عدد سنوات نشاط الوكالة، المستوى التعليمي، المنصب، الخبرة، وجود برامج التوعية...)، وقد تم تعزيز هذه الجداول برسوم بيانية دائرية لتسهيل فهم التوزيعات وتوضيحها بصريا، كما تم تحليل هذه النتائج بشكل مفصل، مما سمح بفهم ملامح العينة المستجوبة ودرجة تنوعها. هذا التوصيف ضروري وأساسي لفهم خلفية المشاركين وتأثيرها المحتمل على مواقفهم تجاه محاور الدراسة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل محاور وأبعاد الدراسة

من أجل التحقق من مدى صحة فرضيات الدراسة واختبار العلاقة بين تطبيق الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية في المؤسسات الجزائرية، قمنا بجمع البيانات الميدانية بواسطة استبيان تم تصميمه وفق مقياس "ليكرت الخماسي"، وتوزيعه على عينة من موظفي المؤسسات الاقتصادية. ويتضمن هذا المطلب تحليلا مفصلا لأبعاد ومحاور الدراسة، معتمدين على الأساليب الإحصائية الوصفية والاستنتاجية من خلال برنامج SPSS.

✓ عرض وتحليل محاور وأبعاد الدراسة

يظهر من خلال الجداول الإحصائية أدناه إجابات الأفراد (عينة الدراسة) على الأسئلة التي تم طرحها عليهم، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج مدعّمة بآرائهم ومواقفهم، بالاعتماد على مقياس "ليكرت الخماسي" (من 1 = غير موافق بشدة إلى 5 = موافق بشدة). حيث تكون هذا الاستبيان من محورين اثنين، كل محور يضم مجموعة من الأبعاد التي تعكس العلاقة بين تطبيق الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية في المؤسسات الجزائرية، وتطبيقا لما تم تناوله في الجانب النظري، قمنا بتصنيف المتغيرات في المحاور التالية:

المحور الثاني: تطبيق الاقتصاد الدائري

يتضمن هذا المحور مجموعة من الأبعاد التي تمثل الممارسات المختلفة التي يمكن أن تتبناها الوكالة أو المؤسسات من أجل الانتقال نحو الاقتصاد الدائري، وهي:

البعد الأول: التوجيه ويشمل العبارات: 01، 02، 03

البعد الثاني: المرافقة والتكوين ويشمل العبارات: 04، 05، 06

البعد الثالث: التشريع ويشمل العبارات: 07، 08، 09

البعد الرابع: التحفيز ويشمل العبارات: 10، 11، 12

البعد الخامس: المتابعة والتقييم ويشمل العبارات: 13، 14، 15

المحور الثالث: الاستدامة البيئية

يمثل هذا المحور المتغير التابع في الدراسة، ويقيس مدى إدماج المؤسسات لأبعاد الاستدامة البيئية في سياساتها وممارساتها، وذلك عبر العبارات من: 01 إلى 05 في هذا المحور، قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات اليت يتضمنها الاستبيان، من أجل التعرف على أثر الثقافة التنظيمية على عمليات إدارة المعرفة.

✓ **عرض النتائج المتعلقة بأبعاد تطبيق الاقتصاد الدائري:**

هنا نقوم بحساب المتوسطات لغرض تحديد توجهات المستجوبين والتحقق مما إذا كان هناك تطبيق مفاهيم الثقافة التنظيمية لدى عينة الدراسة.

الجدول رقم (09): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير المستقل التوجيه

الرقم	العبارة					المجموع	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار			
	%	%	%	%	%			
	1	2	5	10	12	30	4.19	0.49

			40.0	33.3	16.7	6.7	3.3	01
0.53	4.41	30	14	9	4	3	0	02
			46.4	30.0	13.3	10.0	0.0	
0.50	4.11	30	13	8	6	1	2	03
			43.3	26.7	20.0	3.3	6.7	
0.77	4.24	30	المجموع					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS25

نلاحظ من خلال الجدول أن المجموع الكلي للانحراف المعياري للمتغير المستقل الأول التوجيه بلغ 0.77، والمجموع الكلي للمتوسط الحسابي قدر بـ 4.24، وذلك بدرجة استجابة مرتفعة جدا.

الجدول رقم (10): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير المستقل المرافقة والتكوين

الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	المجموع	العبارة					
			موافق بشدة	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**	الرقم
			تكرار	**تكرار**	**تكرار**	**تكرار**	**تكرار**	
			%	**%**	**%**	**%**	**%**	
0.55	**4.45**	**30**	**12**	**12**	**5**	**1**	**0**	05
			20.0	40.0	16.7	3.3	0.0	
0.52	**4.38**	**30**	**14**	**10**	**4**	**1**	**1**	06
			46.7	33.3	13.3	3.3	3.3	
0.51	**4.35**	**30**	**12**	**10**	**6**	**2**	**0**	07
			40.0	33.3	20.0	6.7	0.0	
0.72	4.39	30	المجموع					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS25

نلاحظ من خلال الجدول أن المجموع الكلي للانحراف المعياري للمتغير المستقل الثاني المرافقة والتكوين بلغ 0.72، والمجموع الكلي للمتوسط الحسابي قدر بـ 4.39، وذلك بدرجة استجابة مرتفعة جدا.

الجدول رقم (11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير المستقل التشريع

الرقم	العبارة					المجموع	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار			
	%	%	%	%	%			
08	**3**	**4**	**7**	**9**	**7**	**30**	**3.62**	**0.72**
	10.0	13.3	23.3	30.0	23.3			
09	**2**	**3**	**8**	**8**	**9**	**30**	**3,60**	**0.70**
	6.7	10.0	26.7	26.7	30.0			
10	**1**	**5**	**7**	**8**	**9**	**30**	**3.65**	**0.71**
	3.3	16.7	23.3	26.7	30.0			
المجموع						**30**	**4.39**	**0.71**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS25

نلاحظ من خلال الجدول أن المجموع الكلي للانحراف المعياري للمتغير المستقل الثالث المرافقة والتكوين بلغ 0.72، والمجموع الكلي للمتوسط الحسابي قدر بـ 4.39، وذلك بدرجة استجابة مرتفعة جدا.

الجدول رقم (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير المستقل التحفيز

الرقم	العبارة					المجموع	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار			
	%	%	%	%	%			
11	**4**	**6**	**6**	**8**	**6**	**30**	**3.20**	**0.51**
	13.3	20.0	20.0	26.7	20.0			
12	**3**	**5**	**7**	**8**	**7**	**30**	**3.25**	**0.50**
	10.0	16.7	23.36	26.7	23.3			
13	**5**	**6**	**6**	**7**	**6**	**30**	**3.15**	**0.52**
	16.7	20.0	20.0	23.3	20.0			
المجموع						**30**	**3.20**	**0.50**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS25

نلاحظ من خلال الجدول أن المجموع الكلي للانحراف المعياري للمتغير المستقل الرابع التحفيز بلغ 0.50، والمجموع الكلي للمتوسط الحسابي قدر بـ 3.20، وذلك بدرجة استجابة متوسطة.

الجدول رقم (13): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير المستقل المتابعة والتقييم

الرقم	العبارة					المجموع	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار			
	%	%	%	%	%			
14	**0**	**0**	**1**	**14**	**15**	**30**	**4.47**	**0.56**
	0.0	0.0	3.3	46.7	50.0			
15	**0**	**1**	**1**	**15**	**13**	**30**	**4.33**	**0.70**
	0.0	3.3	3.3	50.0	43.3			
16	0	0	2	14	14	30	4.40	0.61
	0.0	0.0	6.7	46.7	46.7			
المجموع						**30**	**4,40**	**0.62**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS25

نلاحظ من خلال الجدول أن المجموع الكلي للانحراف المعياري للمتغير المستقل الخامس المتابعة والتقييم بلغ 0.36، والمجموع الكلي للمتوسط الحسابي قدر بـ 4.51، وذلك بدرجة استجابة مرتفعة جدا.

الجدول رقم (14): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير التابع الاستدامة البيئية

الرقم	العبارة					المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار			
	%	%	%	%	%			
01	**1**	**2**	**5**	**12**	**10**	**30**	**3.96**	**0.42**
	3.3	6.7	16.7	40.0	33.3			
02	2	3	4	11	10	30	3.92	0.44
	6.7	10.0	13.3	36.7	33.3			
03	1	2	6	11	10	30	3.95	0.40
	3.3	6.7	20.0	36.7	33.3			
04	1	3	5	12	9	30	3.90	0.43
	3.3	10.0	16.7	40.0	30.0			
05	2	3	6	11	8	30	3.85	0.41
	6.7	10.0	20.0	36.7	26.7			
المجموع						30	3.92	0.43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS25

نلاحظ من خلال الجدول أن المجموع الكلي للانحراف المعياري للمتغير التابع الاستدامة البيئية بلغ 0.43، والمجموع الكلي للمتوسط الحسابي قدر بـ 3.92، وذلك بدرجة استجابة مرتفعة.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

✓ **اختبار فرضيات الدراسة:**

لاختبار فرضيات الدراسة سيتم استخدام اختبار (student T) وذلك لقبول الفرضية أو رفضها حسب المعادلة التالية:

$$Y=A0+A1.X1$$

Y : المتغير التابع.

X1 : المتغير المستقل.

A0 : تمثل المتغير التابع عندما تكون قيم المتغيرات تساوي 0.

A1 : معامل الانحدار للمتغير المستقل.

✓ **اختبار الفرضية الرئيسية :**

تهدف هذه الفرضية إلى اختبار العلاقة الإجمالية بين أبعاد الاقتصاد الدائري كمتغيرات مستقلة، والاستدامة البيئية كمتغير تابع، من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد واختبار (Student T) للتحقق من دلالة النموذج.

✓ **الفرضية الرئيسية:**

الفرضية الصفرية H_0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الاقتصاد الدائري على الاستدامة البيئية في الشركات الجزائرية، عند مستوى معنوية 5.%

الفرضية البديلة H_1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الاقتصاد الدائري على الاستدامة البيئية في الشركات الجزائرية، عند مستوى معنوية 5%.

Y: المتغير التابع (الاستدامة البيئية).

X: المتغير المستقل (تطبيق الاقتصاد الدائري).

لاختبار الفرضية تم استخدام نموذج student T لتحقق من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (15): نتائج تحليل تباين الانحدار للفرضية الرئيسية

معامل الارتباط	تحديد R	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
0.76	0.58	البواقي	8.215	8.215	1	36.28	0.000
		الانحدار	6.740	0.074	91		
		المجموع	14.955		92		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS25

من خلال الجدول رقم (15)، نلاحظ ثبات صلاحية نموذج الانحدار لاختبار الفرضية الرئيسية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة 36.28، بقيمة احتمالية0.000 = Sig ، وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد0.05 = α ، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير تطبيق الاقتصاد الدائري (المتغير المستقل) والاستدامة البيئية (المتغير التابع).

كما بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.58$، مما يعني أن تطبيق الاقتصاد الدائري يفسر ما نسبته 58% من التغيرات الحاصلة في الاستدامة البيئية لدى المؤسسات الجزائرية محل الدراسة، وهي نسبة تبيّن قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

الجدول رقم (16): نتائج تحليل الانحدار الخطي للفرضية الرئيسية

متغير التابع	نموذج	معامل A	معامل Beta	قيمة المحسوبة T	مستوى الدلالة
الاستدامة البيئية	**الجزء الثابت**	**1.092**	**-**	**2.314**	**0.000**
	تطبيق الاقتصاد الدائري	**0.685**	**0.666**	**5.503**	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS25

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن القيمة الاحتمالية هي 0.000، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الرئيسية التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق الاقتصاد الدائري واستراتيجيات الاستدامة البيئية في الشركات الجزائرية، عند مستوى معنوية 5%.

✓ **اختبار الفرضيات الفرعية :**

✓ **اختبار فرضية الفرعية الأولى:**

H1 : هناك أثر للتوجيهات التي تقوم بها المؤسسة الوطنية للنفايات على التزام الشركات الجزائرية بالاستدامة البيئية.

H0 : لا يوجد أثر بين وضوح التوجيهات الحكومية وتحقيق الشركات لممارسات الاستدامة البيئية

الجدول رقم(17):نتائج تحليل تباين الانحدار للفرضية الفرعية الأولى

معامل الارتباط	تحديد R	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
0.607	0.367	**البواقي**	1.378	1.378	1	15.746	0.001
		الانحدار	3.060	0.087	35		
		المجموع	4.438		36		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS25

من خلال الجدول رقم 17 نلاحظ ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى، حيث بلغت قيمة F = 15.746 بقيمة احتمالية 0.001، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية0.05 = α ، مما يدل على دلالة النموذج إحصائيا.

كما بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.369$، أي أن المتغير المستقل (التوجيه) يفسر ما نسبته 36.9% من التباين في المتغير التابع (الاستدامة البيئية).

الجدول رقم (18): نتائج تحليل الانحدار الخطي للفرضية الفرعية الأولى

متغير التابع	نموذج	معامل A	معامل Beta	قيمة المحسوبة T	مستوى الدلالة
الاستدامة البيئية	**الجزء الثابت**	2.132	-	3.490	0.001
	التوجيه	0.437	0.607	3.967	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS25

يتبين من جدول تحليل الانحدار الخطي أن متغير التوجيه له تأثير معنوي على الاستدامة البيئية، حيث بلغت قيمة معامل0.437 = A ، وهي موجبة، مما يشير إلى علاقة طردية بين التوجيه وتحقيق الاستدامة البيئية.

كما أن القيمة الاحتمالية 0.001 = .Sig أقل من 0.05، مما يؤكد أن هذا التأثير دال إحصائيا، وبالتالي، كلما زادت وضوح التوجيهات المقدمة من المؤسسة الوطنية للنفايات، زاد التزام الشركات بممارسات الاستدامة البيئية.

✓ **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

H1: هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبرامج المرافقة والتكوين التي تقوم بها المؤسسة الوطنية للنفايات على رفع وعي ومسؤولية الشركات الجزائرية تجاه البيئة.

H0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين برامج المرافقة والتكوين التي تقوم بها المؤسسة الوطنية للنفايات ورفع وعي ومسؤولية الشركات الجزائرية تجاه البيئة.

الجدول رقم (19): نتائج تحليل تباين الانحدار للفرضية الفرعية الثانية

معامل الارتباط	تحديد R	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
0.457	**0.209**	**البواقي**	1.245	1.245	1	7.933	0.010
		الانحدار	4.705	0.157	30		
		المجموع	5.950		31		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS25

تشير نتائج الجدول إلى أن النموذج دال إحصائيا، حيث بلغت قيمة 7.933 = F بقيمة احتمالية .Sig 0.010 =، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على وجود علاقة معنوية بين المرافقة والتكوين وبين رفع

وعي الشركات بالاستدامة البيئية، وبلغ معامل التحديد $R^2 = 0.209$، أي أن المرافقة والتكوين يفسران نحو 20.9% من التباين في مستوى التزام الشركات بالبيئة.

الجدول رقم (20): نتائج تحليل الانحدار الخطي للفرضية الفرعية الثانية

متغير التابع	نموذج	معامل A	معامل Beta	قيمة المحسوبة T	مستوى الدلالة
الاستدامة البيئية	**الجزء الثابت**	1.832	-	4.680	0.000
	المرافقة والتكوين	0.482	0.429	2.733	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS25

تشير النتائج إلى أن المرافقة والتكوين لها تأثير معنوي وإيجابي على رفع وعي ومسؤولية الشركات تجاه البيئة، حيث كانت قيمة الدلالة 0.000 أقل من 0.05، ومعامل التأثير Beta = 0.429 يدل على أن التأثير متوسط.

لذلك، نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض الفرضية الصفرية.H0

✓ **اختبار فرضية الفرعية الثالثة:**

H1 : هناك أثر للقوانين والتشريعات البيئية على التزام الشركات الجزائرية بالمعايير الاستدامة البيئية.

H0 : لا يوجد أثر للقوانين والتشريعات البيئية على التزام الشركات الجزائرية بالمعايير الاستدامة البيئية.

الجدول رقم (21): نتائج تحليل تباين الانحدار للفرضية الفرعية الثالثة

معامل الارتباط	تحديد R	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
0.120	**0.346**	**البواقي**	1.021	1.021	1	5.947	0.020
		الانحدار	7.483	0.153	49		
		المجموع	8.504		50		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS25

تشير القيمة F = 5.947 إلى أن نموذج الانحدار دال إحصائيا عند مستوى دلالة0.020 (< 0.05)، في حين معامل التحديد $R^2 = 0.120$ يعني أن 12% من التغير في الاستدامة البيئية يفسر من خلال القوانين والتشريعات البيئية، أما معامل الارتباط R = 0.346 يعكس علاقة ارتباط إيجابية متوسطة.

الجدول رقم (22): نتائج تحليل الانحدار الخطي للفرضية الفرعية الثالثة

متغير التابع	نموذج	معامل A	معامل Beta	قيمة المحسوبة T	مستوى الدلالة
الاستدامة البيئية	**الجزء الثابت**	3.504	-	10.097	0.002
	التشريع	0.142	0.391	2.439	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS25

نلاحظ من خلال الجدول رقم (22) أن القيمة الاحتمالية (Sig) بلغت 0.002، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقوانين والتشريعات البيئية على التزام الشركات الجزائرية بالمعايير البيئية.

- ✓ **اختبار فرضية الفرعية الرابعة:**

H0 : لا يوجد اثر هناك أثر للحوافز في تشجيع الشركات على الاستثمار في أنشطة تقلل من الأثر البيئي.

H1 : هناك أثر للحوافز في تشجيع الشركات على الاستثمار في أنشطة تقلل من الأثر البيئي.

الجدول رقم (23): نتائج تحليل تباين الانحدار للفرضية الفرعية الرابع

معامل الارتباط	تحديد R	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
0.209	**0.044**	**البواقي**	**0.072**	**0.972**	**1**	**2.654**	**0.109**
		الانحدار	**21.212**	**0.366**	**58**		
		المجموع	**22.184**		**59**		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS25

من خلال الجدول أعلاه رقم (23)، نلاحظ عدم تحقق صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الفرعية الأولى، حيث بلغت قيمة F = 2.654 بقيمة احتمالية قدرها 0.109 وهي أعلى من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$، مما يدل على عدم دلالة النموذج إحصائيا.

الجدول رقم (24): نتائج تحليل الانحدار الخطي للفرضية الفرعية الرابعة

متغير التابع	نموذج	معامل A	معامل Beta	قيمة المحسوبة T	مستوى الدلالة
الاستدامة البيئية	**الجزء الثابت**	**3.412**	**-**	**9.826**	**0.109**
	التحفيز	**0.171**	**0.209**	**1.629**	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS25

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (24)، أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار بلغت 0.109 وهي أيضا أعلى من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد "التحفيز" على تبني الاستدامة البيئية.

✓ **اختبار فرضية الفرعية الخامسة:**

H0 : لا تؤثر آليات المتابعة والتقييم على أداء الشركات في مجال الاستدامة البيئية.

H1 : تؤثر آليات المتابعة والتقييم على أداء الشركات في مجال الاستدامة البيئية.

الجدول رقم (25): نتائج تحليل تباين الانحدار للفرضية الفرعية الخامسة

معامل الارتباط	تحديد R	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
0.409	**0.167**	**البواقي**	**3.709**	**3.709**	**1**	**12.005**	**0.001**
		الانحدار	**17.476**	**0.301**	**58**		
		المجموع	**21.184**		**59**		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS25

من خلال الجدول رقم (25)، نلاحظ أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة، حيث بلغت قيمة F = 12.005 بقيمة احتمالية 0.001، وهي أقل من مستوى المعنوية α = 0.05، مما يدل على دلالة النموذج إحصائيا.

الجدول رقم (26): نتائج تحليل الانحدار الخطي للفرضية الفرعية الخامسة

متغير التابع	نموذج	معامل A	معامل Beta	قيمة المحسوبة T	مستوى الدلالة
الاستدامة البيئية	**الجزء الثابت**	2.774	-	8.696	0.001
	المتابعة والتقييم	0.163	0.409	3.465	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS25

نلاحظ في الجدول رقم (26)، أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار بلغت 0.001 وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعد "المتابعة والتقييم" على الاستدامة البيئية.

✓ **مناقشة نتائج الدراسة:**

من خلال اختبار فرضيات الدراسة، توصلنا إلى النتائج التالية:

- **الفرضية الرئيسية:** توجد أثر ذو دلالة إحصائية لتبني الاقتصاد الدائري على الاستدامة البيئية في الشركات الجزائرية عند مستوى معنوية 5%.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، حيث تم تحليل أثر أبعاد الاقتصاد الدائري (التوجيه، المرافقة والتكوين، التشريع، التحفيز، المتابعة والتقييم) على الاستدامة البيئية، وقد بينت نتائج الاختبار من خلال الجدول رقم (24) والجدول رقم (25) ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية، حيث بلغت قيمة $F = 36.28$بقيمة احتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية.($\alpha = 0.05$)

كما بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.76$، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 58.7% من التباين في المتغير التابع "الاستدامة البيئية."، وبناء عليه، **نقبل الفرضية الرئيسية** التي تشير إلى **وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتبني الاقتصاد الدائري على الاستدامة البيئية في الشركات الجزائرية عند مستوى المعنوية 0.5%.**

- **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد أثر ذو دلالة إحصائية **للتوجيه** في تحسين الاستدامة البيئية في الشركات الجزائرية".

تم اختبار هذه الفرضية من خلال نتائج الجدول رقم (26) الخاص بتحليل الانحدار الجزئي بين بعد "التوجيه" والاستدامة البيئية. وقد توصلت النتائج إلى أن مستوى الدلالة كان 0.000، وهو أقل من مستوى المعنوية المحدد عند 0.05، وبناء عليه، يمكن استنتاج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتوجيه على الاستدامة البيئية، وبالتالي تأكيد صحة الفرضية المطروحة.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية **للمرافقة والتكوين** في تحسين الاستدامة البيئية في الشركات الجزائرية".

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الجدول رقم (27)، حيث تم تحليل العلاقة بين بعد "المرافقة والتكوين" والاستدامة البيئية. وقد أظهرت النتائج أن القيمة الاحتمالية بلغت 0.000، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، مما يدل على وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لهذا البعد، وبناء عليه، **يتم تأكيد صحة الفرضية الثانية.**

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية **للتشريع** في تحسين الاستدامة البيئية في الشركات الجزائرية.

اعتمدنا على الجدول رقم (28) لاختبار هذه الفرضية، حيث أظهرت نتائج الانحدار أن القيمة الاحتمالية بلغت 0.001، وهي أقل من 0.05، ما يدل على وجود أثر دال إحصائيا لبعد "التشريع" على الاستدامة البيئية.

وبالتالي، **يتم تأكيد صحة الفرضية الثالثة.**

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية **للتحفيز** في تحسين الاستدامة البيئية في الشركات الجزائرية".

من خلال الجدول رقم (29)، نلاحظ أن مستوى الدلالة بلغ 0.004، وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يعني أن بعد "التحفيز" يؤثر بشكل معنوي على الاستدامة البيئية.

وعليه، **نؤكد صحة الفرضية الرابعة**.

- **الفرضية الفرعية الخامسة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية **لآليات المتابعة والتقييم** في تحسين الاستدامة البيئية في الشركات الجزائرية.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام نتائج الجدول رقم (30)، وقد بلغت القيمة الاحتمالية 0.000، وهي أقل من 0.05، ما يدل على وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية لبعد "المتابعة والتقييم" على الاستدامة البيئية.

وبناء عليه، يتم تأكيد **صحة الفرضية الخامسة**.

خلاصة:

أظهرت نتائج الاستبيان أن المؤسسات الجزائرية بدأت فعلا في تبني مبادئ الاقتصاد الدائري، خاصة من حيث المتابعة والتقييم، والتي جاءت كأعلى نتيجة، هذا يعكس وجود رقابة واهتمام بقياس نتائج الجهود البيئية. كما بينت النتائج أن هناك تركيزا كبيرا على التكوين والمرافقة، ما يدل على وعي بأهمية تأهيل الأفراد وتدريبهم حتى يكونوا قادرين على تنفيذ هذا النوع من الاقتصاد.

في المقابل، كان جانب التحفيز ضعيفا مقارنة بباقي الأبعاد، مما يعني أن المؤسسات لا تجد دائما الدعم أو الحوافز الكافية لتطبيق الاقتصاد الدائري، سواء من حيث التشجيع المالي أو التقدير المعنوي. أما على مستوى الاستدامة البيئية، فقد أظهرت النتائج أن المؤسسات تحقق نتائج مقبولة في حماية البيئة، لكنها ما زالت بحاجة إلى جهود أكبر لتصل إلى مستوى أفضل.

بشكل عام، يتضح من خلال التحليل أن الاقتصاد الدائري يؤثر بشكل إيجابي على الاستدامة البيئية، لكن نجاحه الكامل يتطلب تطوير منظومة الدعم والتحفيز، وتعزيز الإمكانيات التقنية واللوجستية داخل المؤسسات.

المبحث الثاني: المقابلة كأداة بحثية لقياس تبني الاقتصاد الدائري وأثره على الاستدامة البيئية في الجزائر

تعد المقابلة من أبرز أدوات البحث العلمي في الدراسات الاجتماعية والإدارية، حيث تتيح للباحث فرصة مباشرة لجمع البيانات والمعلومات من الفاعلين الأساسيين في الموضوع محل الدراسة. وفي إطار هذا البحث الذي يهتم بدراسة مدى تبني الاقتصاد الدائري في الشركات الجزائرية وأثره على الاستدامة البيئية، تم اللجوء إلى إجراء مقابلة معمقة مع أحد المسؤولين في وزارة البيئة، بهدف التعرف على مدى تطبيق هذه الاستراتيجيات ودور المؤسسات العمومية في دعمها.

يأتي هذا المبحث من اجل بتقديم تعريف واضح للمقابلة وبيان تصنيفها وأنواعها، ثم عرض وتحليل نتائج المقابلة التي أجريت، ليختتم بطرح أهم النتائج المستخلصة منها والتي تثري البحث وتعزز من فهمنا لموضوع الدراسة.

المطلب الأول: تعريف المقابلة

تعتبر المقابلة واحدة من أهم أدوات جمع البيانات النوعية في البحث العلمي، حيث تسمح للباحث بالتواصل المباشر مع الأشخاص ذوي الصلة بموضوع الدراسة، بهدف الحصول على معلومات دقيقة، معمقة، وموثوقة.

تعرف المقابلة بأنها عملية حوارية منظمة أو شبه منظمة بين الباحث والمبحوث، تستخدم لاستكشاف وجهات النظر، الخبرات، والآراء حول موضوع معين. وتتميز المقابلة بمرونتها التي تمكن الباحث من تعديل الأسئلة أو توجيه الحوار حسب سياق الحديث، مما يساعد على الكشف عن معلومات غير متوقعة أو جديدة[1]. تصنيفات المقابلات متعددة، ويمكن تقسيمها حسب عدة معايير منها:

- **وفق درجة التنظيم:**

✓ **لمقابلة المنظمة (Structured Interview)**: حيث يلتزم الباحث بأسئلة محددة وثابتة لا تختلف من مبحوث لآخر، وتستخدم لجمع بيانات قابلة للمقارنة بسهولة.[2]

1. دي مارتينو، آ. *أساسيات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية* .دار النشر الأكاديمية. (2016).

2 . كوكران، ل.، & لوك، م. (2014). البحث النوعي في الإدارة. مطبعة الجامعة.

- ✓ **المقابلة غير المنظمة(Unstructured Interview)**: هي مقابلة مفتوحة تعتمد على حوار حر دون تقيّد بأسئلة محددة، مما يسمح بالاستكشاف الأعمق.[1]
- ✓ **المقابلة شبه المنظمة (Semi-structured Interview)** تجمع بين الطريقتين، حيث تعد قائمة أساسية من الأسئلة مع إمكانية إضافة أسئلة فرعية حسب سير الحوار[2].

- **حسب موضوع المقابلة:**

- ✓ مقابلات بحثية لجمع معلومات علمية وتحليلية.
- ✓ مقابلات مهنية لتقييم الخبرات والمؤهلات.
- ✓ مقابلات استكشافية لفهم الظواهر الاجتماعية أو النفسية.[3]

في بحثنا هذا كان هدفنا دراسة مدى تبني الاقتصاد الدائري في الشركات الجزائرية وأثره على الاستدامة البيئية، لهذا تم اختيار إجراء مقابلة شبه منظمة لتحقيق التوازن بين تنظيم الأسئلة ومرونة الحوار، مما يمكننا من تغطية الجوانب الأساسية مع تعميق النقاط الهامة التي تظهر أثناء الحديث، وقد أجرينا المقابلة مع موظف مختص في وزارة البيئة الجزائرية، نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه الوزارة الوصية التي تعد الهيئة الوطنية الأولى المسؤولة عن إعداد السياسات والاستراتيجيات البيئية، ومتابعة تنفيذها على مستوى المؤسسات الاقتصادية، وتم اختيار هذا الموظف بناء على موقعه الوظيفي وخبرته المباشرة في مرافقة المؤسسات الجزائرية في مسار التحول نحو ممارسات الاقتصاد الدائري، كما يهدف هذا الاختيار إلى ضمان دقة البيانات، وارتباطها المباشر بواقع تبني هذه الاستراتيجيات على المستوى المؤسسي والوطني.

1 . كوربين، ج.، & ستون، ج. (2015). طرق البحث النوعي: دليل الباحث.

2 .Kvale, S., & Brinkmann, S. (2009). InterViews: Learning the Craft of Qualitative Research Interviewing. Sage Publications.

3. الربيعي، م. (2019). أدوات جمع البيانات النوعية في البحث الاجتماعي: المقابلة نموذجا. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 7، 45-67.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

السؤال (01):

➢ **ما هي الاستراتيجية الوطنية المعتمدة من قبل الوزارة لتبني مبادئ الاقتصاد الدائري في الجزائر خاصة في المؤسسات الإنتاجية والصناعية؟**

- **الهدف من السؤال:**

يهدف هذا السؤال إلى التعرف على الاستراتيجية الوطنية التي تعتمدها وزارة البيئة في تجسيد مبادئ الاقتصاد الدائري، خاصة من خلال الإجراءات العملية الموجهة للمؤسسات الإنتاجية والصناعية، ومدى توافق هذه الاستراتيجية مع التحول نحو نموذج اقتصادي مستدام في الجزائر.

- **الجواب:**

تلتزم الجزائر برفع التحدي في الانتقال إلى نموذج حديث، والمتمثل في الاقتصاد التدويري الذي يوفر وظائف مستدامة. في نفس الوقت يتطلب هذا النموذج الجديد تغييرا جذريا من النموذج الاقتصادي النمطي الحالي "تصنيع، استهلاك، تجاهل" إلى نموذج أكثر استدامة يرتكز على مبدأ منع التلوث والحفاظ على الموارد، إذ يتعلق الأمر بالتوجه نحو اقتصاد تدويري، هو تقليص استغلال المواد الطبيعية، استبدال المواد الأولية، وإطالة حياة المنتوج، والحد من التبذير وإعطاء النفايات حياة ثانية من خلال إعادة الاستخدام، إعادة التدوير أو التثمين.

✓ إن الانتقال إلى هذا النموذج يتوافق بالأساس مع إرادة الوزارة المكلفة بالبيئة، لذلك وفي هذا السياق تم تنفيذ العديد من الإجراءات من قبل قطاعنا الوزاري تتمثل فيما يلي:

✓ إنشاء خلية توجيه داخلية لحاملي المشاريع في مجال البيئة فيما يتعلق بالمشاريع الناشئة والمؤسسات المصغرة.

✓ تنظيم اجتماع (B to B) يهدف إلى عرض المشاريع على جمهور من الخبراء والمستثمرين المحتملين.

✓ تكوين 120 مؤسسة ناشئة ومقاولين (قيد الإطلاق).

✓ تنظيم المعرض الدولي للبيئة والطاقات المتجددة SIEERA

✓ تنظيم اللقاء الوطني الأول لحاملي المشاريع الخضراء في مجال إعادة التدوير والطاقات المتجددة تحت شعار "نرافقكم لإنجاح مشاريعكم الخضراء".

- **التحليل:**

الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الدائري في الجزائر تبدو متقدمة ومبنية على مقاربة شاملة تجمع بين الخطط النظرية والتنفيذ العملي. من خلال توضيح الإجراءات التنظيمية وتفعيل خلايا التوجيه وتنسيق الجهود بين مختلف القطاعات، يظهر أن هناك توجها واضحا لتطبيق المبادئ البيئية بشكل مؤسسي ومنهجي. هذا النوع من التنظيم والاهتمام بمختلف الفاعلين يعكس نضجا في التفكير وحرصا على ترجمة الرؤية إلى واقع ملموس، بعيدا عن التصريحات الشكلية أو التخطيط غير العملي. كما أن إشراك الأطراف المختلفة يشير إلى وعي بأهمية التعاون لتحقيق التنمية المستدامة. نستنتج من ذلك أن الجزائر تتبنى اقتصادا دائريا بأسلوب مؤسسي متكامل يضمن استمرارية العمل وتحقيق الأهداف البيئية.

السؤال (02):

- **هل توجد برامج أو مشاريع محددة أطلقتها الوزارة لتشجيع المؤسسات على تطبيق ممارسات الاقتصاد الدائري؟**

- **الهدف من السؤال:**

يهدف هذا السؤال إلى التحقق من مدى معرفة المجيب بالمبادرات العملية والبرامج الفعلية التي أطلقتها وزارة البيئة لتشجيع المؤسسات، خاصة الناشئة والإنتاجية (هذا لم يظهر في السؤال)، على تبني ممارسات الاقتصاد الدائري، ومعرفة ما إذا كانت تتابع وتفهم آليات الدعم والتحفيز التي توفرها الوزارة لتحقيق التحول نحو التنمية المستدامة.

- **الجواب:**

يعتبر الاقتصاد الدائري إحدى ركائز استراتيجية قطاع البيئة في الجزائر، وأن الشباب الحامل للمشاريع وكذا أصحاب المؤسسات الناشئة سيكون لهم دورا مهما في تجسيده، ويمكن للمؤسسات الناشئة الخضراء أن تقود التحول للاقتصاد الدائري في الجزائر عن طريق النشاطات التي تقوم بإدارتها والتي يجب أن تهدف بالأساس لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وقد يتحقق ذلك من خلال الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال بمحاولة تطبيقها على أرض الواقع في الجزائر، وتعزيز مشاركة المؤسسات الناشئة الخضراء في مجال حماية البيئة.

- **التحليل :**

التركيز على دعم المؤسسات الناشئة والابتكار يؤكد أن الاقتصاد الدائري ينظر إليه كفرصة للنمو الاقتصادي والريادة، وليس فقط كواجب بيئي. هذا الدعم لا يقتصر على التوجيه النظري، بل يشمل تطبيقات عملية من خلال تكوين وبناء قدرات المؤسسات لتبني ممارسات مستدامة. اعتماد الوزارة على تبادل الخبرات مع دول أخرى مع مراعاة

الخصوصيات المحلية يدل على مرونة وتكيف الاستراتيجية مع السياق الجزائري. هذا الأسلوب يعزز من احتمالية نجاح المبادرات ويحفز على خلق بيئة ريادية مستدامة. بالتالي، يمكن القول إن الاقتصاد الدائري يعتبر محركا للابتكار والتنمية وليس مجرد إطار تنظيمي.

السؤال(03):

➢ **ما هو الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الانتقال نحو اقتصاد دائري في الجزائر؟ وهل هناك مستجدات قيد الدراسة في هذا المجال؟**

- **الهدف من السؤال:**

يهدف هذا السؤال إلى تقييم مدى الإلمام بالتطورات القانونية والتنظيمية التي وضعتها الدولة لتأطير الانتقال نحو الاقتصاد الدائري، ومعرفة ما إذا كانت السياسات البيئية تحظى بدعم تشريعي فعلي، إضافة إلى التحقق من المتابعة المستمرة للمستجدات القانونية ذات العلاقة بهذا المجال.

- **الجواب:**

القانون رقم 01-19 يدعم الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي، ويضع الأسس القانونية والفنية التي تساهم في تحسين عملية إدارة النفايات والتقليل من آثارها السلبية على البيئة والمجتمع، حيث تم إدخال المبادئ الأساسية للاقتصاد الدائري في القانون، لا سيما مبدأ المسؤولية الممتدة للمنتج الذي يعتبر أساسيا في الاقتصاد الدائري، حيث يلزم كل منتج للنفايات أو حائز لها بضمان أو بالعمل على ضمان تثمين النفايات. كما يشمل القانون الجديد التصميم الإيكولوجي المتعلق بالإدراج المنهجي للجوانب البيئية انطلاقا من تصميم المنتجات وتطويرها بهدف تقليل الآثار البيئية السلبية طوال دورة حياتها، إلى جانب الخروج من صفة النفاية إلى صفة المادة أو المنتوج عند خضوعها لعملية التثمين، ويتضمن أيضا التسلسل الهرمي لأنماط المعالجة، والاستبدال التدريجي لاستخدام المنتجات البلاستيكية ذات الاستعمال الوحيد، ووضع نظام ملائم من قبل المنتجين والموزعين لتحفيز المستهلكين على المساهمة في الجمع الانتقائي للنفايات. كما يدرج مراجعة الأحكام الجزائية والعقوبات وتعزيزها بحيث تكون أكثر ردعا.

- **التحليل:**

وجود قوانين واضحة ومحدثة تدعم الاقتصاد الدائري يدل على تحول جوهري في النظرة الرسمية، من مجرد تشجيع إلى إلزام قانوني. هذا التطور يعكس مدى جدية السلطات في ضمان تطبيق الاستراتيجيات البيئية، إذ أن القانون يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التغيير على أرض الواقع. تضمين مسؤولية المنتج وتحديث نظام العقوبات يعززان

من فعالية الإطار القانوني ويجعلان المؤسسات أكثر التزاما بالمعايير البيئية. يمكن استنتاج أن اعتماد هذا الإطار القانوني المتكامل سيخلق ضغطا إيجابيا لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات ويشجعها على تبني ممارسات دائرية بشكل جدي ومستدام.

السؤال(04) :

➢ **ما هي آليات التحفيز والدعم المالي أو الضريبي التي تقدمها الوزارة للمؤسسات التي تلتزم بمبادئ الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية؟**

- **الهدف من السؤال:**

يهدف هذا السؤال إلى قياس مدى معرفة المجيب بالسياسات والآليات التي تعتمدها الدولة لتشجيع المؤسسات على الانخراط في الاقتصاد الدائري، سواء عبر دعم مالي، أو إعفاءات ضريبية، أو توفير بيئة استثمارية ملائمة. كما يستهدف التحقق من مدى الإلمام بالدور التحفيزي للوزارة في الدفع بالمؤسسات نحو الاستدامة البيئية.

- **الجواب:**

إن دعم حاملي الأفكار عن طريق إعادة هيكلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، واستحداث صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة، لذلك على المختصين في الاقتصاد الدائري المرافقة والتوجيه وتهيئة البيئة الاستثمارية في هذا المجال، واستحداث مؤسسات ناشئة ومصغرة قادرة على تحريك الاقتصاد الدائري بكل مجالاته، كما نوه إلى ضرورة دعم الصالونات والمعارض الخاصة بالاقتصاد الدائري، كما تم إعفاء المؤسسات الناشئة المختصة في جمع ونقل النفايات من الضرائب لمدة **06** سنوات.

- **التحليل:**

توفير الدعم المالي والحوافز الضريبية يعكس فهما دقيقا للعقبات التي قد تواجه المؤسسات في تبني الاقتصاد الدائري. هذا الدعم المتنوع يساهم في تقليل المخاطر المالية المرتبطة بالتحول، مما يجعل الاستثمار في الاقتصاد الدائري أكثر جاذبية. إضافة إلى ذلك، تنظيم فعاليات لترويج المشاريع الخضراء يرفع من وعي المستثمرين ويخلق بيئة تنافسية مشجعة على الابتكار. نستخلص أن توفير الحوافز المالية يعد عنصرا محوريا في الاستراتيجية الوطنية، لأنه يعزز من قابلية التبني ويحفز المؤسسات على التحول بشكل أكثر سرعة وكفاءة.

السؤال(05):

هل تقوم الوزارة بمتابعة وتقييم الأداء البيئي للمؤسسات؟ وإن كان نعم فما هي المعايير المعتمدة في هذا التقييم؟

الهدف من السؤال:

يهدف هذا السؤال إلى معرفة ما إذا كانت وزارة البيئة تمتلك آليات رسمية ومنهجية لرصد وتقييم الأداء البيئي للمؤسسات، ومدى التزامها بتطبيق معايير موضوعية وشفافة في هذا التقييم، وذلك لضمان التحول الفعلي نحو ممارسات بيئية مستدامة.

الجواب:

نعم، من خلال لقاءات تقييمية للمؤسسات تحت الوصاية للاطلاع على التحديات والعراقيل التي تواجه بعض المشاريع، ومدى تقدم المشاريع المنطلقة من أجل ضمان نجاعة وفعالية أكبر من خلال تحليل الوضعية الحالية وإيجاد حلول نهائية.

التحليل :

وجود آليات متابعة وتقييم دورية يعكس مدى احترافية الوزارة في إدارة استراتيجية الاقتصاد الدائري. استخدام مؤشرات كمية ونوعية لتقييم الأداء يضمن رصد مستمر وفعال لمدى تطبيق المبادئ، ويساعد على تحديد نقاط القوة والضعف بدقة. هذا النظام يجعل من الممكن إجراء تعديلات وتحسينات مستمرة، ما يعزز استدامة المبادرة ويحولها من مجرد مشروع مؤقت إلى سياسة متكاملة طويلة الأمد. يمكن القول إن آليات المتابعة تعكس جدية التوجه وتؤكد أن الوزارة تسعى لتحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس على أرض الواقع.

السؤال (06):

- **ما هو دور البحث العلمي والشراكات مع الجامعات والمراكز البحثية في دعم الاقتصاد الدائري؟**

- **الهدف من السؤال:**

يهدف هذا السؤال إلى التحقق من وعي الوزارة الوصية بأهمية البحث العلمي والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية في تطوير حلول مبتكرة، ودعم عملية التحول نحو الاقتصاد الدائري، بالإضافة إلى تقييم مدى فهمها للعلاقة بين المعرفة العلمية والقرارات البيئية المستدامة.

- **الجواب:**

البحث العلمي يعد من النقاط الهامة جدا ودوره هام في دعم وتطوير المنظومات وكل ما يخص الاقتصاد الدائري والأخضر، حيث يمكن من توفير معلومات هامة تساعد على اتخاذ قرارات صائبة وتطوير المشاريع، ولا يمكن الحديث عن الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر دون البحث العلمي الذي له علاقة بكل القطاعات، حيث هناك استراتيجيات متكاملة تتعلق بالانتقال الإيكولوجي ولكن يجب أن يكون التنفيذ والمسؤوليات واضحة عند تطوير وتطبيق خطة العمل.

- **التحليل:**

الاهتمام بتكوين وتأهيل الموارد البشرية يظهر أن نجاح الاقتصاد الدائري لا يعتمد فقط على الخطط أو القوانين، بل على قدرة الأفراد والمؤسسات على فهم وتطبيق هذه المفاهيم بفعالية. التركيز على التدريب المستمر وورش العمل يعني وجود استثمار طويل الأمد في الكفاءات التي ستقود التغيير. هذه الخطوة تعكس وعيا بأن التغيير الثقافي والمعرفي هو أساس التحول الحقيقي، وليس مجرد تطبيق شكلي. بالتالي، نستنتج أن التنمية البشرية هي حجر الزاوية في نجاح أي استراتيجية مستدامة، وأن الوزارة تدرك هذا جيدا وتعمل على بناء قدرات قادرة على مواجهة تحديات الاقتصاد الدائري.

السؤال (07):

➢ هل توجد تجارب ناجحة أو نماذج للمؤسسات الجزائرية تمكنت من تبني هذا النهج؟ وهل يمكن الحصول على بيانات أو تقارير عنها؟

- **الهدف من السؤال:**

يهدف هذا السؤال إلى التعرف على مدى واقعية تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في الجزائر، من خلال استعراض أمثلة عملية لمؤسسات نجحت فعليا في هذا المجال، كما يهدف إلى التحقق من توفر مصادر موثوقة للبيانات والتقارير التي يمكن من خلالها متابعة هذه النجاحات وتقييم أثرها.

الجواب:

نعم مراكز الردم التقني، ومن بين المؤسسات نات كوم في فرز النفايات، وشركة تدوير البلاستيك مثل أكسترابو، وبعض مشاريع الشركات الناشئة في إعادة التدوير. كما بدأت شركات صناعية كبرى مثل GICA في تطبيق ممارسات الإنتاج النظيف، كما يمكن الحصول على بيانات وتقارير عن هذه التجارب من الوكالة الوطنية للنفايات AND أو من خلال تقارير وزارة البيئة والمراكز البحثية الجامعية.

- **التحليل:**

الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني دليل على إدراك شامل بأن الاستدامة البيئية لا يمكن تحقيقها عبر الحكومة وحدها، بل تحتاج لتضافر جهود الجميع. هذا التنسيق يخلق شبكة دعم متينة تعزز من فرص النجاح وتوسع دائرة التأثير. علاوة على ذلك، الشراكات تسهم في تبادل المعرفة والموارد وتوحيد الأهداف، مما يعزز من فعالية التنفيذ. نستنتج أن الاقتصاد الدائري يتمتع بديناميكية تجعل من التعاون متعدد الأطراف شرطا أساسيا لاستدامته ونجاحه، وهو ما تعكسه السياسات المتبناة في الجزائر.

السؤال (08):

➢ **ما هي التحديات الأساسية التي تواجه الوزارة في تعميم وتطبيق الاقتصاد الدائري؟ وكيف تخطط الوزارة لتجاوزها؟**

- **الهدف من السؤال:**

يهدف هذا السؤال إلى الكشف عن مدى وعي بالعقبات الواقعية التي تعترض تنفيذ سياسات الاقتصاد الدائري في الجزائر، ومدى إلمامها بالخطط والاستراتيجيات التي وضعتها الوزارة للتغلب على تلك العقبات، بما يظهر الفهم المتكامل للجوانب العملية والمؤسساتية لتجسيد هذا التحول.

- **الجواب:**

من أبرز التحديات التي تواجه وزارة البيئة في تعميم وتطبيق الاقتصاد الدائري هي ضعف الوعي العام والمؤسساتي بمفهوم الاقتصاد الدائري وأهميته، إضافة إلى نقص البنية التحتية اللازمة لعمليات الفرز وإعادة التدوير، وغياب آليات تنظيمية واضحة تسهل تبني هذا النموذج من قبل المؤسسات والبلديات، كما أن هناك صعوبة في التنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين بهذا التحول، إلى جانب محدودية التمويل والدعم المخصص للمشاريع البيئية. ولمعالجة هذه التحديات، تعمل الوزارة على تكثيف برامج التوعية والتكوين لفائدة المواطنين والمؤسسات، وتحديث الأطر القانونية لتسهيل تبني الممارسات الدائرية، وتشجيع الابتكار البيئي من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال، إضافة إلى تعزيز الشراكات التقنية والعلمية مع الجامعات والمخابر المحلية لإيجاد حلول مناسبة للسياق الجزائري.

- **التحليل:**

إن التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والتكنولوجيا تمثل عائقا حقيقيا أمام تبني الاقتصاد الدائري، خاصة في بلد مثل الجزائر حيث التطور الصناعي والبيئي لا يزال في مراحل متقدمة، التحدي الأكبر يكمن في ضرورة تحديث

هذه البنى التحتية وجعلها متكاملة مع مبادئ الاقتصاد الدائري، هذا يتطلب استثمارات ضخمة وخطط طويلة الأمد، فضلا عن تعاون بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة. نستنتج أن معالجة هذه التحديات التقنية هي مفتاح لنجاح الاستراتيجية، وأن التغلب عليها سيؤدي إلى نتائج إيجابية ملموسة تسرّع من وتيرة تطبيق الاقتصاد الدائري.

السؤال (09):

- **كيف تساهم الوزارة في توعية وتكوين الكوادر في المؤسسات حول مفاهيم الاستدامة والاقتصاد الدائري؟**

الهدف من السؤال:

يهدف هذا السؤال إلى معرفة مدى التزام الوزارة بنشر ثقافة الاستدامة والاقتصاد الدائري داخل المؤسسات، من خلال برامج التكوين، والتحسيس، والتعليم، وذلك باعتبار أن تطوير الكفاءات المؤسسية يمثل ركيزة أساسية في إنجاح الانتقال نحو نموذج اقتصادي دائري.

الجواب:

تساهم الوزارة في توعية وتكوين الكوادر والمؤسسات عبر تنظيم دورات وورشات تكوينية، حملات إعلامية وتحسيسية، إدماج مفاهيم الاستدامة في التعليم، ودعم البحوث والمبادرات البيئية.

التحليل:

التواصل والتوعية المجتمعية هي عنصر أساسي في خلق بيئة داعمة للاستدامة. رفع وعي المواطنين بأهمية إعادة التدوير وتقليل النفايات يساهم في تغيير السلوكيات اليومية ويعزز من مشاركة الأفراد في تحقيق أهداف الاقتصاد الدائري. استخدام وسائل الإعلام الحديثة وورش العمل المجتمعية يشير إلى استراتيجية مدروسة لتعميم الفكرة وإشراك الجميع. نستنتج أن النجاح في تطبيق الاقتصاد الدائري لا يكتمل إلا عندما يشارك فيه المجتمع بشكل فعال، وأن حملات التوعية تعد من الركائز الأساسية في بناء هذا الوعي الجماعي.

السؤال (10):

- **هل هناك تعاون دولي أو شراكات مع منظمات دولية لدعم مشاريع الاقتصاد الدائري في الجزائر؟**

الهدف من السؤال:

يهدف هذا السؤال إلى استقصاء مدى انخراط الجزائر في شبكات التعاون الدولي، ودور الشراكات مع المنظمات والجهات الأجنبية في دعم مشاريع الاقتصاد الدائري، سواء من حيث التمويل، بناء القدرات، أو نقل التكنولوجيا، وذلك لمعرفة مدى انفتاح السياسة البيئية الوطنية على التجارب الدولية.

الجواب: حصيلة نشاطات التعاون الدولي:

- **11 اتفاقية** موقعة بين سنتي **2017 و2018**، منها 03 مع تونس، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووالوني بروكسل، والكونغو، وصربيا، وإثيوبيا، وفنلندا، والإمارات، وهولندا.
- **20 اتفاقية** في طور الإعداد مع دول منها : اليابان، الصين، النمسا، إيران، تركيا، روسيا، السعودية، إسبانيا، وغيرها.
- **31 نقطة اتصال وطنية** في إطار المعاهدات وبرامج التعاون الدولي.
- **مشاريع تعاون بارزة:**

- **مع بلجيكا:** برنامج دعم الإدارة المتكاملة للنفايات (AGID) وبناء القدرات البيئية.(PRCDE)
- **مع والوني بروكسل:** مشروع تعزيز قدرات المسؤولين التنفيذيين.(CNFE)
- **مع الاتحاد الأوروبي:** برنامج دعم السياسة القطاعية للبيئة(PAPSE)، وبرنامج إزالة التلوث في البحر المتوسط (SWIM H2020).

التحليل:

تقييم الأداء البيئي باستخدام مؤشرات دقيقة ومقارنة النتائج مع المعايير الدولية يبرز مدى التزام الجزائر بالمواثيق العالمية والتزاماتها البيئية. هذا النوع من التقييم يساعد على ضبط الجودة ويضمن تحسين الأداء بشكل مستمر، بالإضافة إلى بناء ثقة داخلية وخارجية تجاه الجهود المبذولة. كما أن هذا الإجراء يتيح فرصة لتحديد السياسات الأكثر فاعلية وتعديل الاستراتيجيات عند الحاجة. نستنتج أن تبني نظم تقييم دقيقة ومستمرة يعد من أهم عوامل النجاح، لأنه يربط بين التخطيط والتنفيذ والمراجعة بشكل دوري يضمن تحسين النتائج.

المطلب الثالث: النتائج المستخلصة من المقابلة

في ضوء المقابلة التي أجريت مع أحد موظفي وزارة البيئة الجزائرية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تعكس واقع تبني الاقتصاد الدائري في الجزائر ومدى تأثيره على الاستدامة البيئية، وذلك من خلال تحليل محاور المقابلة التي شملت المفاهيم، التحديات، المبادرات، وآليات الدعم المؤسسي والعلمي. وقد تم استخلاص ما يلي:

1. وعي نسبي بمفهوم الاقتصاد الدائري:

أظهرت المقابلة أن هناك وعيا مبدئيا لدى بعض الجهات الرسمية بأهمية التحول نحو الاقتصاد الدائري، حيث يتم إدراكه كخيار استراتيجي لتعزيز الاستدامة البيئية، عبر تقليص النفايات، وإعادة التدوير، والاستخدام الرشيد للموارد. غير أن هذا الوعي لا يزال في مراحله الأولية، ويحتاج إلى تعميق وتعميم على مختلف المستويات المؤسسية والقطاعية.

2. قصور في الإطار التنظيمي والتشريعي:

أوضحت نتائج المقابلة أن هناك غيابا لتشريعات واضحة ومحددة تنظم الاقتصاد الدائري بصفة مباشرة، إذ لا توجد قوانين ملزمة للشركات تتبنى هذا النموذج البيئي، كما لا تزال المعايير المرتبطة بالإنتاج النظيف، والتدوير، والاقتصاد الأخضر محدودة أو غير مفعّلة بالشكل المطلوب، مما يشكل عائقا أمام تفعيل الاقتصاد الدائري في المؤسسات.

3. تحديات هيكلية ومؤسسية:

بينت المقابلة أن غياب التنسيق بين القطاعات، وضعف المتابعة، ونقص الكفاءات المؤهلة تشكل أبرز التحديات أمام تطبيق الاقتصاد الدائري. كما أن الثقافة الاستهلاكية السائدة لدى المؤسسات والمواطنين لا تساهم في دفع هذا التحول، بل تعمق من سلوكيات الهدر البيئي.

4. جهود متفرقة وغير مهيكلة:

أشارت المقابلة إلى وجود مبادرات معزولة مثل دعم بعض المشاريع البيئية أو الأنشطة التي تشجع على إعادة التدوير، إلا أن هذه الجهود تفتقر إلى إطار وطني متكامل وشامل لتجسيد الاقتصاد الدائري كسياسة عامة. وهذا يعكس وجود رغبة لكن دون استراتيجية تنفيذ واضحة.

5. دور محدود للشراكات مع البحث العلمي:

رغم الإقرار بأهمية البحث العلمي في دعم التحول نحو الاقتصاد الدائري، إلا أن الشراكات مع الجامعات ومراكز البحث ما تزال ضعيفة وغير مؤطرة. حيث لا توجد حاضنات بحثية أو منصات تشاركية مستدامة تترجم المفاهيم النظرية إلى تطبيقات عملية، سواء في الصناعات أو في إدارة النفايات أو الزراعة المستدامة.

6. توجه تدريجي نحو الاستدامة البيئية:

لوحظ من خلال المقابلة أن الوزارة تسعى بشكل تدريجي إلى إدماج مبادئ الاستدامة البيئية ضمن سياساتها، مع التركيز على ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، والتحكم في النفايات الصناعية، إلا أن هذه الاستراتيجية لا تزال في مراحل التخطيط أكثر منها في التطبيق الميداني، مما يؤثر على فعاليتها.

7. ضعف آليات الرقابة والتحفيز:

تم التأكيد على أن غياب الحوافز الاقتصادية، والرقابة البيئية الجادة، وعدم إشراك القطاع الخاص بفعالية، يعد من الأسباب الرئيسية لبطء وتيرة تبني نماذج الاقتصاد الدائري، خاصة في الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل الجزء الأكبر من النسيج الاقتصادي الجزائري.

تكشف نتائج المقابلة عن واقع متعدد الأبعاد، يتميز بوجود وعي مبدئي بأهمية الاقتصاد الدائري، مقابل ضعف في البنية التشريعية، والقدرات المؤسسية، والآليات التنفيذية. كما أن هناك حاجة ملحة لوضع سياسة وطنية واضحة المعالم، ترتكز على دمج البحث العلمي، وتفعيل الشراكات القطاعية، وتوفير حوافز فعلية لتحفيز المؤسسات على اعتماد نماذج إنتاج دائرية تسهم في تحقيق استدامة بيئية حقيقية على المدى الطويل.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل عرض نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بأثر تبني الاقتصاد الدائري على استراتيجيات الاستدامة البيئية في الشركات الجزائرية. وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية.

في المبحث الأول، تم تقديم الإطار العام للدراسة، بما في ذلك التعريف بوكالة الدراسة، تحديد المنهج المعتمد، عرض المتغيرات الأساسية، مجتمع وعينة الدراسة، إلى جانب الأدوات المستخدمة كمعاملات الثبات والصدق، وأهم الأساليب الإحصائية المعتمدة.

أما المبحث الثاني، فقد خصص لتحليل بيانات الاستبيان، حيث تم عرض وتحليل نتائج عينة الدراسة المتعلقة بمحور تطبيق الاقتصاد الدائري، ومحور الاستدامة البيئية، وذلك من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. كما تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية كاختبار T والانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

وفي المبحث الثالث، تم التطرق إلى نتائج المقابلة التي أجريت مع أحد ممثلي وزارة البيئة، حيث تم عرض طبيعة المقابلة وأدواتها، وتحليل مضمونها، واستخلاص مجموعة من النتائج التي دعّمت مخرجات التحليل الكمي.

- ✓ وفي المجمل، أسفرت نتائج هذا الفصل عما يلي:
- ✓ لمتابعة والتقييم حسّنت الأداء البيئي بشكل ملموس في المؤسسات المدروسة.
- ✓ التكوين والمرافقة ساهمتا في رفع مستوى وعي ومهارات العاملين البيئيين.
- ✓ التوجيه أدى إلى اعتماد ممارسات بيئية فعالة داخل المؤسسات.
- ✓ التشريع لوحظ قصور في تطبيقه الفعلي وتأثيره على الميدان ضعيف.
- ✓ التحفيز سجل أدنى مستوى تأثير مقارنة بباقي الأبعاد المدروسة.
- ✓ الوعي بالاقتصاد الدائري ارتفع بشكل واضح بين المشاركين في المقابلات.
- ✓ التنسيق والتطبيق ظهر عليه ضعف كبير، مما يعيق التقدم في تنفيذ الاقتصاد الدائري.
- ✓ تكامل الجهود وتعزيز الشراكات بين الفاعلين بيّن ضرورة ملحة لدعم الاستدامة البيئية.

الخاتمة العامة

خلال هذه الدراسة تم استكشاف مفاهيم الاقتصاد الدائري وتسليط الضوء على أبعاده الأساسية، بالإضافة إلى عرض مفهوم الاستدامة البيئية وأهم الاستراتيجيات المرتبطة بها في المؤسسات الاقتصادية. وهدف هذا الاستعراض إلى تعميق الفهم النظري للدراسة وتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة.

قمنا بطرح الإشكالية التالية:

- **هل يساهم تبني مبادئ الاقتصاد الدائري في تحقيق الاستدامة البيئية داخل المؤسسات الجزائرية؟**

وبعد البحث في الموضوع نظريا وعلى الواقع العملي، توصلنا من خلال الدراسة إلى أن تبني الاقتصاد الدائري له تأثير كبير وفعال على تعزيز الاستدامة البيئية داخل المؤسسات الجزائرية، خاصة على مستوى وزارة البيئة، حيث أظهرت النتائج أن الأبعاد المختلفة للاقتصاد الدائري، مثل التوجيه، التكوين والمرافقة، التشريع، التحفيز، والمتابعة والتقييم، تساهم بدرجات متفاوتة في دعم ممارسات الاستدامة البيئية.

كما تبين أن المتابعة والتقييم تلعب دورا محوريا في قياس الأداء البيئي وتحسينه باستمرار، في حين يعتبر التكوين والمرافقة من العوامل الأساسية في رفع وعي الفاعلين وتطوير مهاراتهم نحو تطبيق الاقتصاد الدائري. أما فيما يخص التحفيز، فقد كان تأثيره الأضعف نسبيا، مما يدل على ضرورة مراجعة السياسات التحفيزية وتكثيفها.

تعزز ممارسات الاقتصاد الدائري من كفاءة استخدام الموارد، وتقلل من النفايات والتلوث، مما يدعم الأهداف البيئية العامة ويعزز من استمرارية النظم البيئية، وقد تبين أن وجود تشريعات واضحة ومرافقة تنظيمية فعالة تساهم في تسريع هذا التحول نحو نموذج دائري في إدارة الموارد والإنتاج.

علاوة على ذلك، فإن اعتماد هذه المقاربة يعد وسيلة فعالة لتحسين تنافسية المؤسسات، وتقليص التكاليف البيئية، ودفع عجلة التنمية المستدامة. كما أن دور الإدارة العليا في دعم تطبيق الاقتصاد الدائري وتوفير الموارد الملائمة له، يعدّ عاملا حاسما لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

بعد استكمال الدراسة الميدانية، وتحليل نتائج الاستبيان، توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين أبعاد الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية بالمؤسسات الجزائرية.
- ✓ يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتوجيه على تحقيق الاستدامة البيئية.
- ✓ يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتكوين والمرافقة على تعزيز الاستدامة البيئية.

- ✓ يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتشريع على تنفيذ ممارسات الاستدامة البيئية.
- ✓ يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحفيز على تطبيق مفاهيم الاستدامة البيئية، رغم ضعفه النسبي.
- ✓ يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمتابعة والتقييم على تحقيق نتائج بيئية مستدامة.

بناء على ما توصلنا إليه من نتائج، نقترح التوصيات الاتية:

- ✓ تعزيز ثقافة الاقتصاد الدائري في المؤسسات من خلال التكوين والتحسيس المستمر.
- ✓ دعم وتحديث الأطر التشريعية التي تشجع على تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري.
- ✓ توفير حوافز مادية ومعنوية للمؤسسات والعاملين بهدف تشجيع التحول البيئي.
- ✓ ضرورة إشراك جميع الفاعلين من إدارات، شركاء اجتماعيين ومجتمع مدني في مسار التحول الدائري.
- ✓ توظيف التكنولوجيات الحديثة ونظم المعلومات لتسهيل عمليات المتابعة والتقييم البيئي.
- ✓ التركيز على التوجيه الاستراتيجي من طرف الإدارات العليا لضمان الالتزام بمبادئ الاستدامة.
- ✓ من خلال تطبيق هذه التوصيات، ستتمكن المؤسسات الجزائرية من ترسيخ مقاربة الاقتصاد الدائري، وتحقيق استدامة بيئية فعالة تسهم في تحسين جودة الحياة والحد من الآثار السلبية على البيئة في الحاضر والمستقبل.

آفاق الدراسة:

تفتح هذه الدراسة آفاقا بحثية مستقبلية مهمة، يمكن من خلالها تعميق الفهم حول علاقة الاقتصاد الدائري بالاستدامة في قطاعات مختلفة من الاقتصاد الجزائري، بما في ذلك قطاع الصناعة، الفلاحة، الطاقة، وتسيير النفايات. كما يقترح إجراء دراسات مقارنة بين المؤسسات العمومية والخاصة من حيث تبني ممارسات الاقتصاد الدائري، وتحليل الفروق في النتائج المحققة.

ومن الآفاق الجديرة بالدراسة أيضا:

- تقييم فعالية البرامج الحكومية والمبادرات الوطنية في دعم الانتقال نحو الاقتصاد الدائري.
- دراسة العلاقة بين التحول الرقمي والاقتصاد الدائري كمدخل لتعزيز الاستدامة.
- تحليل دور الثقافة التنظيمية والقيادة البيئية في تعزيز ممارسات الاقتصاد الدائري.

- تطوير مؤشرات قياس وطنية خاصة بالاقتصاد الدائري تساعد في تتبع الأداء البيئي للمؤسسات بصفة دورية.

قائمة المراجع

المراجع بالعربية:

1- الكتب

-فتحي، عبد العزيز. الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2021.

-أشرف، خالد محمد. الإدارة البيئية وأبعاد التنمية المستدامة. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2020.

2- المذكرات والأطروحات

- أسماء بن طالب. إمكانية تطبيق الاقتصاد الدائري في الشركات الجزائرية لتحقيق الاستدامة البيئية. مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، 2023.

3- المقالات العلمية والمجلات

-سليماني، سميرة. الاقتصاد الدائري كخيار استراتيجي للمؤسسات الجزائرية. مجلة رؤى اقتصادية، جامعة بجاية، العدد 10، 2021.

-بن ميرة، نادية. فرص تطبيق الاقتصاد الدائري في الصناعة الجزائرية. مجلة الاقتصاد الأخضر، جامعة الوادي، العدد 6، 2022.

-سهى عبد الجواد. ممارسات الإنتاج الأنظف كأحد تطبيقات الاقتصاد الدائري في القطاع الصناعي العربي. مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 12، 2014.

-نسرين بوثلجة. الاقتصاد الدائري كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية للواقع والتحديات. مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة قسنطينة، العدد 7، 2015.

-ليلى بوشامة. الاستدامة البيئية في المؤسسات الجزائرية: الواقع والآفاق. مجلة رؤى اقتصادية، جامعة باتنة، العدد 9، 2017.

-عبد الله الزهراني. دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية. مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة الملك سعود، العدد 18، 2020.

4- التشريعات والتقارير الرسمية

-المرسوم التنفيذي رقم 02-175، المؤرخ في 20 مايو 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 32، 2002.

-الوكالة الوطنية للنفايات. المرسوم التنفيذي رقم 02-175 المؤرخ في 20 ماي 2002، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتحديد مهامها وتنظيمها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، 2002.

-الوكالة الوطنية للنفايات (AND). التقرير الوطني لتسيير النفايات في الجزائر. وزارة البيئة، 2023.

-الوكالة الوطنية للنفايات. تقرير أنشطة 2023. وزارة البيئة والطاقات المتجددة، 2023.

-الوكالة الوطنية للنفايات. تقرير الهيكل التنظيمي. وزارة البيئة والطاقات المتجددة، 2023.

-الوكالة الوطنية للنفايات. تقرير الأنشطة السنوي. وزارة البيئة والطاقات المتجددة، 2023.

-وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة. تقرير حول المؤسسات الناشئة الخضراء في الجزائر. الجزائر، 2023.

5- مؤتمرات

-مؤتمر بورصة النفايات الصناعية لتعزيز الاقتصاد الدائري، الجزائر، أكتوبر 2022.

المراجع بالأجنبية

1. الكتب

-Ellen MacArthur Foundation. Towards the Circular Economy: Economic and Business Rationale for an Accelerated Transition, 2015.

-Agence de l'Environnement et de la Maîtrise de l'Énergie (ADEME). Économie circulaire : dix leviers pour agir en entreprise, ADEME, Paris, 2019.

2. المقالات العلمية والمجلات

-Boukhalfa, F. The Economic Advantage of Circular Business Models in – North Africa, Journal of Green Business and Economics, Vol. 7 2020.

-Geissdoerfer, M., Savaget, P., Bocken, N.M.P., & Hultink, E.J. The Circular Economy – A New Sustainability Paradigm?, Journal of Cleaner Production, Vol. 143, 2017.

-Korhonen, J., Honkasalo, A., & Seppälä, J. Circular Economy: The Concept and its Limitations, Ecological Economics, Vol. 143, , 2018.

-Reynaud, A. L'économie circulaire comme levier de transition environnementale dans les PME : Étude de cas en France, Revu Française de Gestion Industrielle, Vol. 40, n° 2, 2021.

3. التقارير والدراسات

-United Nations Environment Programme (UNEP). Circular Economy in Africa: Policy Opportunities and International Support, 2022.

-World Economic Forum. Jobs of Tomorrow: The Green

Economy and the Circular Transition, 2021.

ثالثا: المواقع والروابط

https://ellenmacarthurfoundation.org/circular-economy-diagram

https://www.calec-dz.org/wp-content/uploads/2023/01/conferance-n%C2%B0-05-de-5-et-6-Octobre-2022.pdf

http://www.and.dz

http://www.cntppdz.com

قائمة الملاحق

جامعة عين تموشنت – بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

سيدي/ سيدتي الكريم(ة)، تحية طيبة وبعد؛

في إطار قيامنا بإعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال والموسومة ب "***مدى تبني الاقتصاد الدائري في الشركات الجزائرية وأثره على الاستدامة البيئية***"، نتشرف بمساعدتكم لنا لمعرفة مدى مرافقتكم لتبني هذه الاستراتيجيات.

ومع شكرنا المسبق لحسن تعاونكم، نرجو منكم التفضل بالإجابة على جميع فقرات هذا الاستبيان بدقة وموضوعية في الخانة التي تتوافق مع رأيكم، وذلك بوضع العلامة (**X**)، كما نحيطكم علما بأن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان، هي لأغراض البحث العلمي فقط، وأن إجاباتكم سوف تعامل بسرية تامة.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

ملاحظة: **يرجى الإجابة على الأسئلة بوضع إشارة (X) في المكان المناسب.**

المحور الأول: البيانات التعريفية المتعلقة بالوكالة

1. مجال تدخل الوكالة:

جمع النفايات☐ فرز☐ معالجة☐ تدوير☐ مراقبة☐ اخرى☐

2. عدد سنوات نشاط الوكالة:

أقل من **05** سنوا☐ من **05-10** سنوا☐ أكثر من **10** سنوات☐

3. المنصب الوظيفي:

مدي☐ مسؤول ي☐ موظ☐ أخ☐

4. الخبرة المهنية:

أقل من **5** سنوات☐ بين **5** سنوات و**10** سنوات ☐

☐

بين **5** سنوات و**10** سنوات☐ **أكثر من 15 سنة**

5. لدى وكالتنا برامج توعية للشركات حول الاقتصاد الدائري:

نعم ☐ **لا**☐

المحور الثاني: تطبيق الاقتصاد الدائري

فيما يلي مجموعة من الفقرات المتعلقة بممارسات الاقتصاد الدائري يرجى التكرم باختيار ووضع إشارة (X) على الإجابة التي تراها مناسبة لكل عبارة.

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	التوجيه أولا:					
01	توفّر الوكالة رؤية واضحة للمؤسسات حول كيفية الانتقال إلى الاقتصاد الدائري.					
02	توجد أدلة أو دلائل إرشادية عملية صادرة عن الوكالة لتوجيه المؤسسات.					
03	يتم تنظيم لقاءات أو أيام دراسية دورية للتعريف بممارسات الاقتصاد الدائري.					
	ثانيا: المرافقة والتكوين					
04	تستفيد المؤسسات من مرافقة تقنية مباشرة من طرف الوكالة.					
05	الشركات الجزائرية بحاجة إلى تكوين متخصص في مجال الاقتصاد الدائري.					
06	المرافقة متاحة لجميع أصناف المؤسسات دون تمييز.					
	ثالثا: التشريع					
07	يوجد إطار قانوني واضح يدعم تطبيق الاقتصاد الدائري في الجزائر.					
08	تسهم الوكالة في صياغة السياسات أو النصوص التشريعية ذات الصلة.					
09	يطلب رأي المؤسسات عند إعداد أو مراجعة التشريعات المتعلقة بالنفايات والاقتصاد الدائري.					
	رابعا: التحفيز					
10	توجد حوافز مالية أو ضريبية لتشجيع المؤسسات على تبني الاقتصاد الدائري.					
11	تساهم الوكالة في ربط المؤسسات بمصادر تمويل أو دعم دولية.					

12	يتم الاعتراف بالمؤسسات النموذجية كمحفز لباقي الفاعلين.					
	: المتابعة والتقييم					
13	تقوم الوكالة بمتابعة وتقييم دورية للمؤسسات التي تعتمد الاقتصاد الدائري.					
14	توجد مؤشرات أداء واضحة لتقييم نتائج الممارسات الدائرية.					
15	يتم تقاسم نتائج المتابعة مع الفاعلين لتحسين الأداء.					

المحور الثالث: الاستدامة البيئية

تهدف الفقرات التالية إلى تقييم مدى التزام المؤسسة بالجوانب البيئية، من خلال سياساتها وممارساتها الرامية إلى تحقيق الاستدامة البيئية".

الرقم	الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	"استراتيجيات الاستدامة البيئية في المؤسسة"					
01	تساهم الوكالة في نشر ثقافة الاستدامة البيئية داخل المؤسسات.					
02	توجد استراتيجيات وطنية منسجمة لتحقيق الاستدامة البيئية في المؤسسات.					
03	يتم إشراك المؤسسات في بلورة سياسات الاستدامة على المستوى الوطني.					
04	يوجد وعي متزايد لدى الفاعلين بأهمية دمج البعد البيئي في العمليات الإنتاجية.					
05	تعتبر الاستدامة البيئية عنصرا أساسيا في تقييم أداء المؤسسة.					

شكرا لتعاونكم.....

جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب –
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم التسيير
تخصص: إدارة الأعمال

استمارة مقابلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

سيدي/ سيدتي الكريم(ة)، تحية طيبة وبعد؛

في إطار قيامنا بإعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال والموسومة ب "***مدى تبني الاقتصاد الدائري في الشركات الجزائرية وأثره على الاستدامة البيئية***"، نتشرف بمساعدتكم لنا لمعرفة مدى مساهمتكم في إرساء وتبني هذه الاستراتيجيات من طرف المؤسسات الجزائرية.

ومع شكرنا المسبق لحسن تعاونكم، نرجو منكم التفضل بالإجابة على أسئلة هذه المقابلة بدقة وموضوعية، كما نحيطكم علما بأن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان، هي لأغراض البحث العلمي فقط، وأن إجاباتكم سوف تعامل بسرية تامة.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

السؤال (01): ما هي الاستراتيجية الوطنية المعتمدة من قبل الوزارة لتبني مبادئ الاقتصاد الدائري في الجزائر، خاصة في المؤسسات الإنتاجية والصناعية؟

تلتزم الجزائر برفع التحدي في الانتقال إلى نموذج حديث والمتمثل في الاقتصاد الدائري الذي يوفر وظائف مستدامة، في نفس الوقت يتطلب هذا النموذج الجديد تغييرا جذريا من النموذج الاقتصادي الخطي الحالي خصوصا، استعمال، تحاهل النموذج الأكثر استدامة يركز على تعظيم القيمة والحفاظ على الموارد، إذ يتعلق الأمر بالتوجه نحو اقتصاد تدويري، هو تقليص استغلال المواد الطبيعية التبديل المواد الأولية، وإطالة حياة المنتوج، والحد من التبذير وإعطاء النفايات حياة ثانية من خلال إعادة الاستخدام، إعادة التدوير أو التثمين.....

ان الانتقال إلى هذا النموذج يشكل أساسا مع إرادة الوزارة المكلفة بالبيئة لذلك، وفي هذا السياق تم تدقيق العديد من الإجراءات من قبل قطاعنا الوزاري.

1/ إنشاء خلية توجيه لحاملي المشاريع في مجال البيئة فيما يتعلق بالمشاريع الناشئة والمؤسسات المصغرة 2/ تنظيم ابتكاثون (BeTo Be) يهدف إلى عرض المشاريع على جمهور من الخبراء والمستثمرين المحتملين 3/ تحسين 100 مؤسسة ناشئة ومقاولاتية (الطلاب) 4/ تنظيم المعرض الدولي للبيئة والطاقات المتجددة STEERA 5/ تنظيم اللقاء الوطني الأول لحاملي المشاريع في مجال إعادة التدوير والطاقات المتجددة

السؤال (02): هل توجد برامج أو مشاريع محددة أطلقتها الوزارة لتشجيع المؤسسات على تطبيق ممارسات الاقتصاد الدائري؟

يعتبر الاقتصاد الدائري إحدى الركائز الاستراتيجية في قطاع البيئة في الجزائر وأن الشباب الحامل للمشاريع وكذا أصحاب المؤسسات الناشئة سيكون لهم دورا مهما في تجسيدها ويمكن للمؤسسات الناشئة الخضراء أن تقود التحول الاقتصاد الدائري في الجزائر من خلال نشاطاتها التي تقوم بها والتي يجب أن تستهدف بالأساس إدماج البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وقد يتحقق ذلك من خلال الاستفادة من تجارب بعض الدول في مجال محاولة تطبيقها على أرض الواقع في الجزائر وتعزيز شراكة المؤسسات الناشئة الخضراء في مجال حماية البيئة.....

2

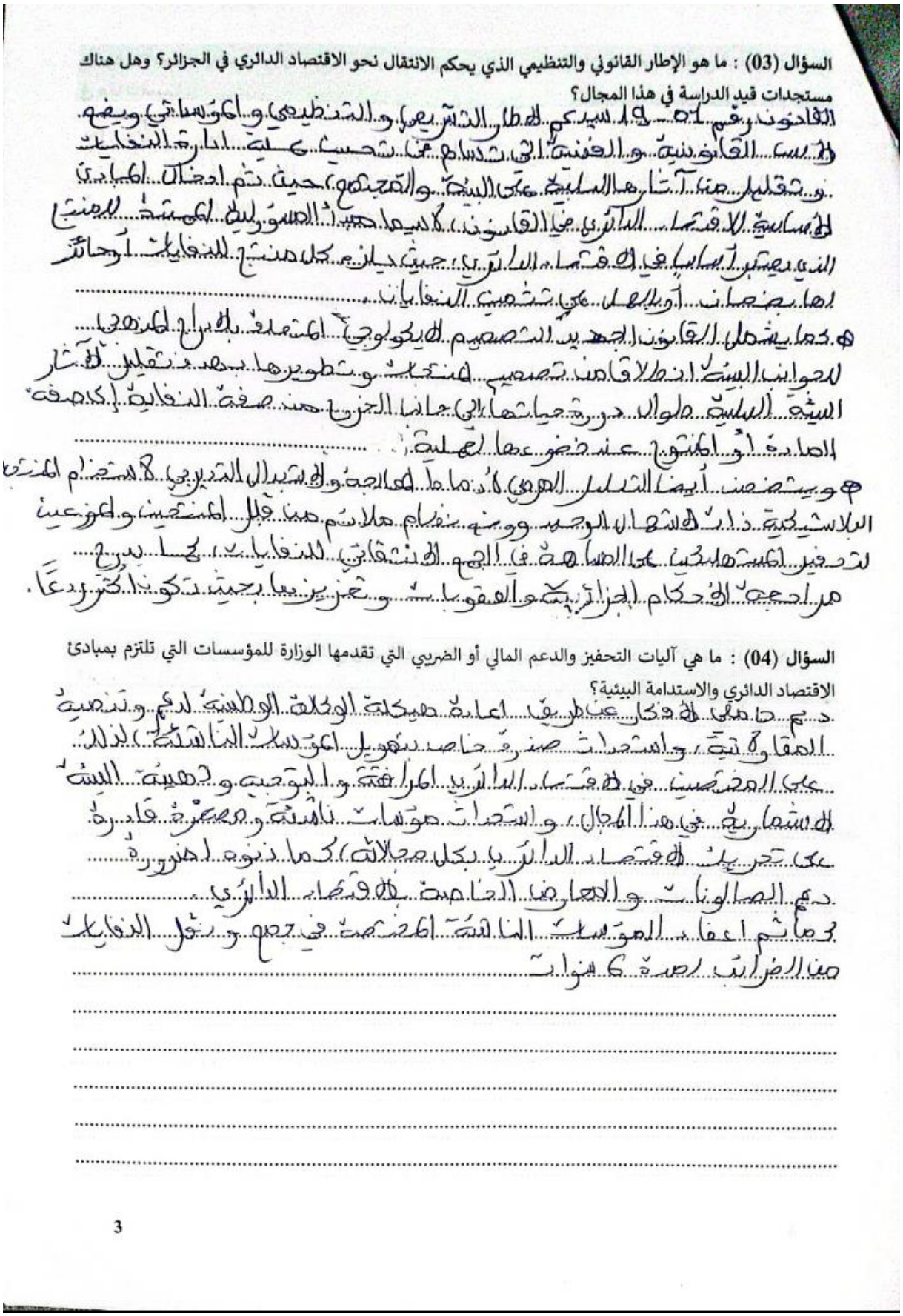

السؤال (03) : ما هو الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الانتقال نحو الاقتصاد الدائري في الجزائر؟ وهل هناك مستجدات قيد الدراسة في هذا المجال؟

القانون رقم 19-01 سيدكم الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي ويضع الأسس القانونية والفنية التي تساهم في تحسين عملية إدارة النفايات وتقليل من آثارها السلبية على البيئة والمجتمع، حيث تم إدخال إجبارية المساهمة الاقتصاد الدائري في القانون، لا سيما مبدأ المسؤولية الممتدة للمنتج الذي يعتبر أساسيا في اقتصاد الدائري، حيث يلزم كل منتج النفايات أو حائز لها بضمان أو العمل على تثمين النفايات.

• كما يشمل القانون الجديد التصميم الإيكولوجي للمنتجات بهدف تقليل الآثار لجوانب البيئة انطلاقا من تصميم المنتج وتطويرها بعد تقليل الآثار السلبية للبيئة طوال دورة حياتها إلى جانب الحرص من صفة النفاية إلى صفة الصابة أو المنتوج عند خضوعها لعملية.

• ويتضمن أيضا التسلسل الهرمي لإدارة النفايات والإبدال التدريجي لاستخدام المنتجات البلاستيكية ذات الاستهلاك الواحد ومنع استخدام الأكياس من قبل المستهلكين وتعزيز لتدخين المستهلكين على الصاهدة في الجهد الانتقالي للنفايات بالدرج من أحجمة الأحكام الجزائية والعقوبات وتعزيزها بحيث تكون أكثر ردعا.

السؤال (04) : ما هي آليات التحفيز والدعم المالي أو الضريبي التي تقدمها الوزارة للمؤسسات التي تلتزم بمبادئ الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية؟

تم حاليا ذكر عن طريق إعادة هيكلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية واستحداث صندوق خاص بتمويل أو مساندة الناشئة لذلك على المستحسن في اقتصاد الدائري الموجهة والمهيئة الشاملة للاستثمار في هذا المجال، واستحداث هياكل ناشئة ومصغرة قادرة على تجسيد الاقتصاد الدائري بكل مجالاته، كما ذكرنا ضرورة دعم الصالونات والمعارض الخاصة بالاقتصاد الدائري.

كما تم إعفاء الموسسات الناشئة المختصة في جمع وتحويل النفايات من الضرائب لمدة 6 سنوات.

3

السؤال (05) : هل تقوم الوزارة بمتابعة وتقييم الأداء البيئي للمؤسسات؟ وإن كان نعم، فما هي المعايير المعتمدة في هذا التقييم؟

نعم، وهذا من خلال إرفاق بطاقة تقنية للمؤسسات تحتوي على الاطلاع على التحديات والعراقيل التي تواجه بعض المشاريع ومدى تقدم المشاريع المنطلقة من أجل نجاحها وفعاليتها أكثر من خلال تحليل الوضعية الحالية وإيجاد حلول ذهابية.

السؤال (06) : ما هو دور البحث العلمي والشراكات مع الجامعات ومراكز البحث في دعم الاقتصاد الدائري؟

البحث العلمي يعد من النقاط الهامة جدا وبورهام في تنمية وتطوير المنظومات وكل ما يخص الاقتصاد الدائري والأخضر، حيث يمكن من توفير معلومات هامة تساعد على اتخاذ القرارات الهامة وتطوير المشاريع.

ولا يمكن الحديث عن الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر دون البحث العلمي الذي له علاقة بكل القطاعات.

حتى هناك استراتيجية متكاملة تتعلق بالمجال البيولوجي ولكن يجب أن يكون التدوين والمسؤولية واضحة عند تطوير وتطبيق خطة العمل.

السؤال (07) : هل توجد تجارب ناجحة أو نماذج لمؤسسات جزائرية تمكنت من تبني هذا النهج؟ وهل يمكن الحصول على بيانات أو تقارير عنها؟

نعم يوجد
مركز الردم التقني
ومنها سوسطارة تاكوم في فرز النفايات وشركة تدوير البلاستيك
مثل أكسترانو وبعض مشاريع الشركات الناشئة في إعادة التدوير
كما بدأت بعض شركات صناعة الجبن مثل SICA في تطبيق ممارسات
الاقتصاد الدائري يمكن الحصول على بيانات وتقارير عن هذه
المشاريع من الوكالة الوطنية للنفايات (ANDN) أو من
خلال تقارير وزارة البيئة والمركز الجامعي

السؤال (08) : ما هي التحديات الأساسية التي تواجه الوزارة في تعميم وتطبيق الاقتصاد الدائري؟ وكيف تخطط الوزارة لتجاوزها؟

من بين التحديات التي تواجه الوزارة في تعميم وتطبيق الاقتصاد الدائري هي نقص الوعي العام والمؤسساتي بمفهوم الاقتصاد الدائري، إضافة إلى نقص البنية اللازمة لعمليات الفرز وإعادة التدوير، وغياب آليات تنظيمية واضحة تسهل تبني هذا النموذج من قبل المؤسسات والبلديات، كما أن هناك صعوبة في التنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين بهذا التحول إذ هناك حاجة إلى التمويل والدعم المخصص للمشاريع البيئية ومواجهة هذه التحديات تعمل الوزارة على تكثيف برامج التوعية والتحسيس لفائدة المواطنين والمؤسسات، وتحيين الأطر القانونية لتسهيل تبني الممارسات الدائرية، وتشجيع الابتكار البيئي من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال، إضافة إلى تعزيز الشراكات التقنية والعلمية مع الجامعات والمخابر لإيجاد حلول مناسبة للسياق الجزائري

5

السؤال (09) : كيف تساهم الوزارة في توعية وتكوين الكوادر في المؤسسات حول مفاهيم الاستدامة والاقتصاد الدائري؟

تساهم الوزارة في توعية وتكوين الكوادر والإطارات عبر تنظيم دورات وورشات تكوينية، حملات إعلامية وتحسيسية، إدماج مفاهيم الاستدامة في التعليم، ودعم البحث والمبادرات البيئية.

السؤال (10) : هل هناك تعاون دولي أو شراكات مع منظمات دولية لدعم مشاريع الاقتصاد الدائري في الجزائر؟

صادقت الجزائر على اتفاقيات التعاون الدولي في 11 عشرة اتفاقيات تم توقيعها خلال سنتي 2017 و2018 و03 مع تونس، برنامج دعم إدارة البيئة، والوفي بروكسل (الكونغو، صربيا، إثيوبيا، تنزانيا، الإمارات العربية المتحدة، هولندا) و05 عشرين اتفاقية في مختلف المجالات (اليابان، الصين، النمسا، إيران، تركيا، المملكة العربية السعودية، روسيا، غينيا، الجزائر، مالي، ألمانيا، سويسرا، النيجر، الكونغو، أوغندا، نيجيريا، وإسبانيا)

تتعاون الجزائر في مجال الوطنية 31 مجالات قطاع الصادرات بين وكالات التعاون وبرامج التعاون الدولي (التعاون مع Sida) التعاون مع الوفي بروكسل مشروع من أجل التدريب السليم على المواطنة البيئية (التعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرامج مثل برنامج دعم الجامعة القطاعية PAPSE البرنامج الإقليمي لإزالة التلوث من ضفة البحر المتوسط SWIM H2020

في الأخير نشكر تعاونكم مع قبول تحياتنا الخالصة.

6

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عين تموشنت – بلحاج بوشعيب
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique
Université Ain Témouchent - Belhadj Bouchaib -
Faculté des Sciences Economiques Commerciales et Gestion
Département science de gestion

عين تموشنت في: 31 ماي 2025

إذن بالإيداع من أجل المناقشة
(دورة جوان 2025)

نحن الأستاذ (ة): الكتابي جامعة الزهراء الرتبة: محاضرة أ

المشرف على الطلبة الآتية أسماؤهم:

الطالب (ة): أولقاسم نبيعة رقم التسجيل: 202337061871

الطالب (ة): رقم التسجيل:

على مذكرة ماستر في شعبة: علوم التسيير تخصص: إدارة أعمال

الموسومة بعنوان:

أثر تبني حوكمة المدقق على الاستدامة في الشركات الجزائرية من خلال مرافقة

نصرح لهم بإيداع تقرير التربص على الرابط الإلكتروني المخصص للعملية، حيث يتكون ملف الإيداع من الوثائق التالية:

- مذكرة الماستر.
- الإذن بالإيداع.

الأستاذ(ة) المشرف:

رئيس القسم:
رئيس قسم علوم التسيير
د/ جليلة غرزي

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر تبني الاقتصاد الدائري على استراتيجيات الاستدامة البيئية في المؤسسات الجزائرية، من خلال دراسة ميدانية على مستوى الوكالة الوطنية للنفايات. ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على استبيان موجه إلى عينة من العاملين بالوكالة، بالإضافة إلى مقابلة مع أحد المسؤولين الإداريين.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أدوات تحليل إحصائية كالوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل ألفا كرونباخ لاختبار الثبات، واختبار T لاختبار الفرضيات.

وقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني الاقتصاد الدائري وتعزيز الاستدامة البيئية، حيث تلعب عدة عوامل مثل التشريع، التكوين، المتابعة والتقييم، والتحفيز دورا محوريا في تحقيق الأثر المنشود.

واختتمت الدراسة بجملة من التوصيات الهادفة إلى تحسين أداء المؤسسات البيئية في الجزائر من خلال تبني مبادئ الاقتصاد الدائري كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الدائري، الاستدامة البيئية، الوكالة الوطنية للنفايات، التشريع البيئي، إعادة التدوير.

Abstract:

This study aims to investigate the impact of adopting the circular economy on environmental sustainability strategies in Algerian institutions, through a field study conducted at the National Waste Agency. To achieve this objective, a questionnaire was distributed to a sample of agency employees, in addition to an interview with one of the administrative executives.

The study followed a descriptive-analytical methodology and relied on several statistical tools such as arithmetic mean, standard deviation, Cronbach's Alpha for reliability testing, and T-test for hypothesis validation.

Findings revealed a statistically significant relationship between the adoption of circular economy practices and the enhancement of environmental sustainability. Key influencing factors included legislation, training, monitoring and evaluation, and motivation.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	–
الاهداء	–
قائمة المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الاشكال	–
مقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية	
تمهيد	1
المبحث الأول: الاقتصاد الدائري كمدخل للتحول نحو الاستدامة البيئية.	2
المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للاقتصاد الدائري	2
1– تعريف الاقتصاد الدائري	2
2– مبادئ الاقتصاد الدائري	5
المطلب الثاني: أبعاد الاقتصاد الدائري ودوره في تقليل الأثر البيئي.	11
1– البعد البيئي	11
2– البعد الاقتصادي	12
3– البعد الاجتماعي	12
4– البعد التكنولوجي	13

5- البعد التشريعي والتنظيمي	13
المطلب الثالث: تبني الاقتصاد الدائري في الجزائر	14
1- الإطار القانوني لتبني الاقتصاد الدائري في الجزائر	15
2- التحديات التي تواجه تبني الاقتصاد الدائري في الجزائر	17
الفرص وتطبيق الاقتصاد الدائري في الشركات الجزائرية	20
المبحث الثاني: أثر تبني الاقتصاد الدائري على استراتيجيات الاستدامة البيئية	21
المطلب الأول: مفهوم وأهداف الاستدامة البيئية	21
1- مفهوم الاستدامة البيئية	21
2-أهداف الاستدامة البيئية في المؤسسات	24
المطلب الثاني: العلاقة بين الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية	25
المطلب الثالث: تطبيقات عملية لاستراتيجية الاستدامة البيئية في ضوء الاقتصاد الدائري	27
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	29
المطلب الأول: الدراسات العربية	29
المطلب الثاني: دراسات الأجنبية	32
المطلب الثالث: تحليل الدراسات السابقة	34
1- مقارنة الدراسات السابقة	34
2- مميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة	40
خلاصة	42
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	

تمهيد	44
المبحث الأول: الإطار العام للدراسة الميدانية	45
المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية للنفايات	45
المطلب الثاني: المنهج المعتمد وأدوات الدراسة	47
المطلب الثالث: دراسة الصدق والثبات لأداة الاستبيان	48
المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان	50
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج أفراد العينة	50
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج	50
المطلب الثالث: اختبار صحة الفرضيات الإحصائية	57
المبحث الثالث: تحليل نتائج المقابلة	74
المطلب الأول: التعريف بالمقابلة وإجراءاتها	74
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج المقابلة	76
المطلب الثالث: أهم النتائج المستخلصة من المقابلة	84
خلاصة	87
خاتمة	89
قائمة المراجع	93
قائمة المحتويات	98
ملخص	108
الفهرس	111